المصريون والثورة

بين الميدان والبرلمان

د. حسن أبو طالب

إصدار مركز الأهرام للنشر
والترجمة والتوزيع

مدير التحرير
أشرف أنور

المراجعة
سها حشمت

تصميم الغلاف: السيد عزمى
تنفيذ الجرافيك: مصطفى علوان

مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون: ٢٧٧٠٣٤٤٥ - فاكس: ٢٥٧٨١١٠٣
البريد الالكترونى: actp@ahram.org.eg

منذ إنشائه فى ١٩٧٦ تحت اسم مركز الأهرام للترجمة العلمية وخلال مسيرته بعد أن أصبح مركز الأهرام للترجمة والنشر وصولا إلى وضعه الراهن الذى يشمل نشاط التوزيع والتسويق (مركز النشر والترجمة والتوزيع)، أصدر مئات العناوين التى حملت خلاصة عقول وأفكار وإبداع نخبة من المفكرين والكتّاب فى مصر والعالم العربى. ويرحب المركز باقتراحاتكم وأفكاركم عبر البريد الالكترونى أو الفاكس. وتُطلب إصدارات المركز من المكتبات التابعة له، ويرجى الإطلاع على قائمة عناوينها فى نهاية هذا الكتاب.

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

أبو طالب، حسن
المصريون والثورة بين الميدان والبرلمان/ حسن أبو طالب.
- ط ١. - القاهرة
مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٢.
عدد الصفحات: ٢٤٨ صفحة.
المقاس: ١٧ × ٢٤ سم.
تدمك ٩٧٨ ٩٧٧ ٣٢٠ ٨٩٥ ١
١ - مصر - تاريخ - العصر الحديث - ثورة ٢٥ يناير
(أ) العنوان

٩٠٦٢

رقم الإيداع
١٣٢٠٢ / ٢٠١٢

الطبعة الأولى
١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

المحتويـــات

مقدمة الكتاب

مع اقتراب الذكرى الأولى لثورة الشعب المصرى فى ٢٥ يناير ٢٠١٢، كانت الصورة تبدو ملتبسة عند الكثير من المصريين. فالتطورات والأحداث التى شهدتها مصر طوال عام من عمر الثورة كانت من الكثافة والحدة والسرعة بحيث لم تتح الفرصة الكافية للتأمل واستيعاب الدلالات الحقيقية لما جرى، وما قد يجرى لاحقا.

لقد كانت الثورة ملهمة لشعوب عديدة، بدأت سلمية وانتهت سلمية، حافظ فيها الشعب المصرى على قوة الدفع طوال ١٨ يوما إلى أن حقق هدفه الأكبر وهو إسقاط نظام مستبد، تحكم فى المصريين طوال عقود ثلاثة. وما بعد ذلك ضاعت السلمية وبرز العنف المقصود والمخطط له جيدا، وتفرقت السبل بين المصريين، وأصبح لدينا عدد لا حصر له من الائتلافات الشبابية، وظهرت قوى سياسية وحزبية جديدة لم تكن فى الساحة من قبل، كل منها طرح ما شاء من الرؤى والأفكار بشأن إدارة المرحلة الانتقالية ودور المجلس العسكرى فيها ووضع الدستور الجديد، وذلك جنبا إلى جنب كم هائل من الانتقادات ودعوات الانتقام الفورى والسريع من رموز النظام السابق عبر إجراءات استثنائية تتناسب مع دواعى الثورة ومتطلباتها.

كان مفهوما أن الثورة قد أزالت قيودا عديدة منعت المصريين فى السابق من حقوقهم الطبيعية، فى الفكر والتنظيم والتعبير والمشاركة فى صنع القرارات.

وكان مفهوما أيضا أن رغبة الناس فى التعبير عن ذواتهم وعن مكنوناتهم وعن المطالبة بحقوقهم المهدورة ستكون شديدة ومتنوعة.

وكان مفهوما ثالثا أن ما جمع المصريين على الثورة ضد النظام البائد قد لا يجمعهم على كيفية بناء نظام جديد.

ومــع ذلك كان ثمة أمل أن خبــرة التآلف والتوحد فى مواجهة الظلم والاســتبداد وعنف النظام التى استمرت طوال ١٨ يوما قد تشفع فى الدخول فى حوار مجتمعى سياســى جاد ورصين بهدف وضع لبنات نظام سياســى جديد يرضى كل الأطياف والرؤى والتوجهات. غير أن الأمر أخذ منحى آخر، ساده التوتر والنزوع إلى الحصول على الغنيمة أو الجزء الأكبر منها، وأخذت الشكوك المتبادلة بين رفاق الثورة تفرض نفسها على الجميع.

وفى بيئة تســودها الشــكوك وتتعامل على النيات المفترضة للآخر وغير المدعومة، بدلائل وقرائن ثابتة ويقينية، تصبح المخاوف هى الحكم، وتنزوى الحكمة فى التقدير والحكمة فى القرار والحكمة فى التحرك.

أخذت الشكوك تخرج من الجميع ضد الجميع، شكوك افتراضية تطورت بعد ذلك إلى حملات منهجية لنقد، بل سب المجلس الأعلى للقوات المسلحة وشخوصه ثم إلى مؤسسة الجيش نفســه، ثم برزت الدعوات صريحة إلى تقسيم الجيش وإسقاطه. وبدلا من الشــعار العبقرى «الجيش والشعب إيد واحد» الذى تسيد ثورة ٢٥ يناير، إذا بعض من يحســبون أنفســهم ثوريــين يقولون لقد أســقطنا الداخلية فى يناير ٢٠١١، والدور على الحربية يناير ٢٠١٢ .

وتطــور الأمر إلى طــرح «الخروج الآمن للمجلس العســكرى»، ونســى هؤلاء أنهم يتحدثون عمن حمى الثورة ولولاه لما كانت هناك ثورة ولا ثوريون. والمفارقة المحزنة أن يتحــدث البعض عن جيش عظيم وعن مؤسســة وطنيــة، بمثل هذه الجرأة إلى الحــد الذى يضرب فى العمق أبســط قواعد حماية الأمن القومى للبلاد. ونســى كثيــرون أن الجيوش فى كل بــلاد العالم لها وضع خاص ولها ترتيبات معينة تحمى دورها وتبعدها عــن أى تأثيرات حزبية أو وقتية عارضة. ولكنها طموحات البعض فى السيطرة على كل شىء حتى ولو كان الثمن هو ضياع الدولة المصرية نفسها.

طالت الشكوك علاقات القوى السياسية بعضها بعضا، خاصة أننا أمام رؤى متباينة بشأن هوية الدولة المصرية ذاتها، فالليبراليون والتقدميون يشكون فى نيات الإخوان وحزب الحرية والعدالة والأحزاب السلفية، ويرون أنهم سيأخذون مصر إلى الهاوية. والإسلاميون بدورهم يشكون فى نيات الليبراليين ودعاة الدولة المدنية بأنهم يريدون نزع مصر والمصريين من هويتهم الإسلامية الأصيلة ويلقون بها فى أتون من الإباحية والخراب والبُعد عن الدين.

بدورهم يتابع المصريون العاديون ما يجرى وتأكل الحسرة قلوبهم على مصير بلدهم، لقد راهنوا على الثورة وما زالوا يراهنون، وذهبوا إلى صناديق الانتخابات ليقرروا مصيرهم بأيديهم، فى وقت يرون فيه من ينكر عليهم حرية الاختيار ويصف اختياراتهم بالتخلف والجهل.

ما كان أحد يتصور أن يمر العام الأول بعد الثورة وفيه كل هذه الدماء، وكل هذه الشكوك وكل هذا اللا يقين بشأن المستقبل. ولكن للأسف هذا ما حدث. وستظل التساؤلات مطروحة؛ من السبب ومن الفاعل ومن المسئول ومن الجانى ومن المجنى عليه؟ وسيظل المصريون بحاجة إلى من يرشدهم إلى الطريق الصحيح. وإلى أن تأتى هذه اللحظة سيكون علينا أن نعبر الكثير من العقبات وأن نواجه جميعا الكثير من التحديات، والكثير أيضا من الخطط والمؤامرات.

وبينما تجرى الأمور مُخضبة بالدماء، ظهرت التحليلات والتفسيرات والرؤى، بعضها التزم موقفا معينا منذ اللحظة الأولى متصورا أنه بذلك يمهد البلاد نحو زاوية بعينها، تحقق له أحلامه وأهدافه حتى ولو تطلب الأمر الدفاع عن تخريب البلاد وحرق مؤسساتها وتعطيل دولاب العمل فيها، وبعضها حاول أن يستكشف

الحقائق ويزيل الغبار عن الحقيقة، ويساعد على فهم أكثر وعيا بحقيقة ما جرى وما قد يجرى.

فى هذا السياق سوف يجد القارئ مجموعة من التحليلات التى نُشرت طوال العام فى أكثر من مطبوعة مصرية كالأهرام فى الفترة من أول يناير وحتى نهاية مارس ٢٠١١، والأهرام المسائى فى الفترة من مايو إلى نهاية ديسمبر ٢٠١١، ومجلة المصور خلال شهر أغسطس. والمطبوعات العربية كالحياة اللندنية خلال شهر أغسطس، ومواقع دولية كموقع سويس إنفو طوال العام تقريبا. وقد قسمت هذه التحليلات عبر أربعة فصول كل منها يغطى جانبا مما شهدته مصر وعايشه المصريون، وتمثل جميعها محاولة للتأمل فيما جرى. ربما يرى فيها البعض نوعا من التأريخ وقدرا من الحقيقة أو ربما عكس ذلك. ولكنها فى الأول والآخر اجتهاد يرنو إلى كشف جوانب أخرى لم تأخذ حقها من الذيوع والانتشار.

اجتهاد من أجل مصر الوطن والشعب والأرض. والله من وراء القصد.

د. حسن أبو طالب

الفصل الأول

ثورة شعب

١- رسائل شباب مصر الغاضبة (سويس إنفو ٢٠١١/١/٢٧)

أربعـــة عناصر تغلب على مظاهرات الغضب المصرية، أولها كثرة عنصر الشـــباب، وثانيهـــا غلبة الشـــعارات التى تطالب بإصلاحات توفر فـــرص العمل وتغلق أبواب الفساد وتغير ملامح الحاكمين بمستوياتهم المختلفة، وثالثها غياب القيادة الكاريزمية التـــى يلتف حولها الجموع الغاضبـــة، ورابعها الدور الفعال للشـــبكات الاجتماعية الاليكترونية بداية من تنظيم الدعوة وتبادل المعلومات عما يجرى على الأرض ونشر الأخبار والصور، ونهاية بتعزيز المطالب لجولة جديدة.

جيل جديد.. سياسة جديدة

العناصر الأربعة تؤرخ لجيل جديد يتعامل مع السياسة بطريقة مختلفة عما اعتادت عليـــه البلاد من قبل. جيل يرى الأمور بشـــكل مختلف عما تـــراه النخبة الحاكمة، جيل يرى نفســـه مظالم مجســـدة من دم ولحم، ويرى فى بلاده أمورا معوجة كثيرة، ويرى فى نفســـه قدرة على التغيير متسلحا بعبارة أن مصر تستحق أفضل من ذلك بكثير. جيل بات يصنع الحدث عبر رسالة اليكترونية محدودة الكلمات ولكنها كبيرة التأثير. جيل يشاهد ما يجرى حوله بلا قيود، ويسأل نفسه هل نحن أقل من هؤلاء الجيران الذين غيروا مصير بلدهم، ويجيبون فى قرارة أنفسهم بالطبع لا.

فـــى العامين الماضيـــين كانت هناك تجارب ســـبقت مظاهرات الغضب الشـــبابية الأخيرة، بعضهـــا أصاب قدرا من النجاح فى مرة واخفق مرة أخرى. ولكن لم يخل تحرك ناجح أو فاشل من رسائل مهمة عديدة، لكن المعنيين بالأمر لم يستقبلوا هذه الرسالة بالطريقة المناسبة، تعاملوا معها باعتبارها فورة شباب افتراضية بينها وبين الواقع مسافات كبيرة، وأن الفشل الذريع هو مآلها.

رسائل مهمة تم تجاهلها

حينها لم يفطن كثيرون إلى أصوات هؤلاء الذين نبهوا مرارا وتكرارا إلى أن، تجاهل رسائل الأجيال الجديدة فيه خطر كبير على كل شيء، على النظام العام وعلى النخبة الحاكمة وعلى بيئة الاستثمار الآمنة التى تحتاجها البلاد لجذب أموال ومشروعات هى أكثر من ضرورية فى حالة مصر. الأكثر من ذلك ظلت الممارسات على حالها إن لم تكن قد زادت سوءا. وجاءت نتائج الانتخابات البرلمانية التى شهدت تجاوزات كثيرة بحق كل أحزاب المعارضة وضد الناس العادية غير المتحزبة، لتضيف شرخا آخر أكثر عمقا إلى جملة الشروخ السابقة التى أبعدت النظام والأحزاب عن الأجيال الصاعدة بل وعن كل فئات الشعب المصرى.

حين يزداد التباعد بين القاعدة والقمة يصبح طبيعيا أن يثور الناس وأن يزداد سخطهم العام وأن يتطلعوا إلى تغيير بأى صورة كانت. مشكلة الأجيال الجديدة أنها لم تعد تُحدث نفسها وحسب، ولكنها أيضا باتت تشكل لنفسها عالما خاصا بها من الأفكار والطموحات والإحباطات والتعبيرات والمفردات والسلوكيات. فى جزء كبير من هذا العالم الشبابى الخاص، طموح نحو إثبات الذات، يحدوها فى ذلك حالة عدم رضاء تزداد مساحة وعمقا يوما بعد آخر، وتزداد معها حالة الانكسار والشعور بقلة الحيلة وانسداد الأفق وغياب الأمل. يقال هنا أن غياب المشروع القومى من حيث الفكرة الملهمة التى يتبناها النظام ويستند إليها فى اكتساب الشرعية الشعبية تجسد بدورها أكثر الأمور خطورة، كفقدان الأمل فى الغد وفقدان الانتماء للحاضر والميل للتطرف والعنف والانقلاب على المجتمع بأى شكل كان.

مطالب مشروعة.. ولكن!

يقول أحد الشـباب الغاضب ذو العشـرين ربيعا، وكان الليل قد فرد أجنحته على ميدان التحرير وسـط العاصمة «جئت للقاهرة للمرة الأولى فى حياتى، أنفقت كل ما معى لأركب التاكسـى وأصل إلى ميدان التحرير، ولـن أعود إلى قريتى إلا بعد أن آخذ حقى»، وحين سـألته ماذا تعنى بهذا الحق، أجاب بعفوية شـديدة «شغلانة مضمونة بعد التخرج، أخى الأكبر تخرج منذ ستة أعوام وما زال عاطلا، لا أريد أن أكون مثله». ويقول آخر «نريد التغيير نريد وزراء غير فاسـدين ومحافظين يراعون اللـه فـى مصالح الناس»، ويطالب ثالـث بالعدل وأن «يذهب الفاسـدون إلى غير رجعة»، أما الرابع فأكد «أن شـباب مصر ليسـوا أقل من شباب تونس، وسيكملون المسـيرة حتى النهاية.. وإذا كان البوعزيزة حرق نفسـه فى تونس، فنحن لن نحرق أنفسنا، بل سنجعل الفاسدين يحرقون أنفسهم أو يرحلون» .

بعد ساعتين من بدء صباح الأربعاء ٢٦ يناير ٢٠١١، كانت جموع الشباب قد تفرقت تحت وطأة ضربات من القوات الأمنية التى سدت المنافذ عدا فروع صغيرة ليهرب منهـا المتظاهرون، الذين أرادوا أن يبيتوا ليلتهم الأولى فى الميدان ويكملوا مسـيرة التظاهر فى الأيام التالية.

العودة إلى الديار.. وإلا!

كان القرار الرسمى إنهاء التجمهر نهائيا لا رجعة فيه مهما حدث. والهدف ببساطة تجسـده كلمة ممنوع مبيت التجمعات الغاضبة. يقول أسـتاذ كبير فى علم التاريخ، لـم يحدث أن نام الناس فى الشـوارع وعادوا إلى بيوتهم خالـى الوفاض، لابد أن يحصلوا على شىء كبير قبل تلك العودة، لابد أن يحصلوا على الجائزة الكبرى وإلا لن يعودوا إلى الديار.

تفرق الشـباب الغاضب، ومنهم مـن ألقى القبض عليه، ولكـن الناجين عادوا فى تجمعات فـى أكثر من موقع فى القاهرة الكبرى ظهر اليوم نفســه. وكانت أصداء المواجهات العنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين فى السويس تحديدا (شرق القاهرة بـ ١٢٠ كم) والإسـكندرية تلهب النفـوس. لكن العين تلاحظ أن مجموعات الغضب ظهيرة الأربعاء وسـط العاصمـة قد جمعت بين أبناء الطبقة الوسـطى وحرفيين بـدا عليهم رغبة العنف أكثـر من غيرهم، والبعض منهم كان يرى فى الأمر تفجيرا لمخزون الكبت والمعاناة والتهميش، أكثر منها رسالة للتغيير الشامل فى المجتمع.

الأحزاب فرضت نفسها

ومنذ اللحظة الأولى بدا أن الأحزاب السياسية ولاسيما الوفد والجبهة الديموقراطية ومعهما حركة الإخوان المسـلمين قد فرضت نفسـها على الحدث ولم تكن صانعة له، عبر مشـاركات رمزية أمام مؤسسـات حيوية ومبان ذات مغزى لاسيما نقابتى الصحفيين والمحامين. وكانت أحـزاب التجمع والناصرى وباقى الأحزاب الصغيرة قد أعلنت أنها ضد المشاركة فى المظاهرات.

غير أن تتابع الأحداث كشف الأمور أكثر، فالشباب الذين نزلوا إلى الشارع يتحركون بفعل الإحباط ومخزون الغضب أكثر مما يتحركون بتوجيهات سياسـية أو تنظيمية وفقـا للظواهر المتاحة حتـى الآن، وقد تتضح الأمور لاحقا حـول تحركات بعض المجموعات الشـبابية. ولذا لم يُجد اتهام جماعة الإخوان المسـلمين وهى الجماعة المحظـورة فى نظر النظـام، بأنها وراء عمـل كبير، ومنحها وزنـا أكبر مما لديها بالفعل.

وإن صدقت هذه الملاحظة تصبح مصر أمام متغير كبير، يستدعى بدوره تحركا كبيرا ليس من قبيل المسكنات ولا من قبيل المهدئات الوقتية. فقد تعلم الشباب، كما فعلت فئات اجتماعية وعمالية عديدة من قبل طوال السنوات الست الماضية النزول إلى الشارع ليقولوا كلمتهم من أجل أن تُسمع وتُجاب وليس من أجل أى شىء آخر. فهل فهمت الرسالة؟ لا شىء واضح بعد.

٢ - مصر الناهضة تقول كلمتها (الأهرام٢/٢/٢٠١١)

تعيش مصر لحظة فارقة فى تاريخها السياسى. لحظة تختلط فيها المشاعر والطموحات والرؤى والأفكار على نحو نادر لم يحدث من قبل، لحظة تحتاج فيها الأمة بأسرها أن تضع خريطة طريق للمستقبل وليس للماضى. هذه اللحظة التاريخية يجب ألا تضيع سدى وألا يتعامل معها وفق أسلوب المكائد الصغيرة أو الاسترزاق السياسى من جماعة هنا أو حزب هناك، فقد فات الوقت الذى يمكن فيه خداع الشعوب أو تجاهل مطالبها أو النظر إليها كقطيع من الأغبياء أو فئات من المهمشين فاقدى الإرادة. فقد أبدى المصريون البسطاء من كل الفئات والطبقات وعيا رفيع المستوى ووطنية وانتماء طالما تشكك كثيرون فى وجودها أصلا، كما أثبتوا أن لدى كل مصرى طاقة فعل إيجابية هائلة تحتاج من يستثمرها ويضعها فى الموضع الصحيح، ليحصل من ورائها على وطن مرفوع الهامة وينافس أرقى الأمم.

لقد كشف تتابع الأحداث، الأمور بدرجة أكثر وضوحا لمن يريد أن يرى الأمور على حقيقتها الناصعة. فالشباب الذين نزلوا إلى الشارع يتحركون بفعل الإحباط ومخزون الغضب أكثر مما يتحركون بتوجيهات سياسية أو تنظيمية من هذا الفريق أو تلك الجماعة. ومن يدعى غير ذلك هو من يعيش فى رحم الماضى ولم يدرك حجم التغير الذى باتت عليه مصر الناس والشعب. إنهم الجيل الجديد الذى يريد ببساطة أن يُشكل نظامه السياسى الخاص الذى يعكس مزاجه وطموحه ورؤيته لنفسه وللعالم من حوله، ولا شىء يمكن قوله هنا سوى أن هذا حقه الطبيعى وعلينا أن نعطيه فرصة ممارسة هذا الحق، فهم المستقبل وهذه بلدهم.

السؤال كيف نستثمر هذه اللحظة النادرة، وكيف نحولها إلى مشروع قومى ملهم، يصنع وطنا جديدا يشعر فيه كل فرد بأن مصر هى الوطن الذى شارك فى صنعه، وهى التقدم الذى أسهم فى تكوينه، وهى العزة التى شكلها على مقاس بلاده العظيمة وتاريخها ووزنها الكبير. أظن أن هناك إجابات عديدة مختلفة المشارب والتوجهات، ولكنى أظن أيضا أن بينها جميعا قواسم مشتركة يصعب الفكاك منها، ولعل أول هذه القواسم أن هناك ضرورة ملحة لمحاسبة فورية وعاجلة قدر الإمكان لكل الذين قَصّروا فى حق المصريين جميعا، وكل المسئولين الذين تنكروا للدستور وحقوق المواطنة وتفننوا فى استبعاد المصريين من أن يكونوا أصحاب القرار فى حاضرهم وفى مستقبلهم، وكل الذين زَوَّروا إرادة الأمة فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة أيا كان شأنهم ووزنهم، فالمزورون ليس لهم مكان فى مصر الغد، وخائنو الأمانة يجب أن يُحاسبوا فورا.

وأظن أيضا أن هذه المحاسبة الفورية لابد أن تشمل هذا الملف العجيب الغريب الذى بات يقلق كل المصريين دون استثناء، ملف انسحاب الشرطة المفاجئ والمُريب عصر يوم الجمعة ٢٨ يناير ٢٠١١، والذى ترتب عليه ما ترتب من فوضى وخراب وهروب المساجين وحرائق أقسام الشرطة وفتح السجون وانتشار الأسلحة وسطوة البلطجية على عباد الله. إن الأسئلة التى تموج فى أذهان كل مصرى بحاجة إلى الحسم من خلال محاسبة الذين تسببوا فى هذه المحنة التى عاشتها مصر فى الأيام الماضية، وتسببوا أيضا فى شرخ عميق بين الناس وبين الشرطة بكل فئاتها ودرجاتها، وهو الشرخ الذى سيحتاج إلى معالجة خاصة وواعية تعيد الثقة بين الناس وبين الشرطة، وتعيد الاحترام المتبادل بين الشعب والشرطة وفق قاعدة أن الشرطة فى خدمة القانون والناس معا، وليست فوق القانون وليست فوق الناس.

إن تجربة الفراغ الأمنى التى عاشها المصريون علمتهم الكثير من حيث الاعتماد على الذات فى الأوقات الحرجة وفى التضامن والتلاحم الاجتماعى وفى التنظيم

الذاتـــى والتلقائى وإدراك المســئولية تجاه الوطن ككل. غيــر أنها أيضا علمتهم أن الحاجة إلى الشــرطة هى جزء أساســى من انتظام الحياة المعاصــرة ورد المظالم والحفاظ على الحقوق وتعزيز الأمن الفردى والجماعى.

لكن الســؤال هو أى شــرطة يجب أن نتعامل معها؟ إن الشــرخ العميق الذى أقامه الذين خانوا الأمانة من بعض أصحاب القرار فى جهاز الشــرطة، والذين تســببوا فى الوصول بعلاقة المواطن والشرطة إلى هذه الدرجة من السوء عليهم وزر عظيم لا يمكــن أن يمر هكذا دون عقاب رادع يعيد الأمل للنفوس مرة أخرى، ويؤكد أن لا هروب من المحاسبة، وأن القانون والدستور فوق الجميع.

ثمــة حاجة ملحة الآن إلى إعادة تنظيم جهاز الشــرطة وفق أســس جديدة تراعى حقوق الإنســان وتراعى الشــفافية وتراعى مصر وأمنها واســتقرارها. ثمة حاجة ملحة إلى خطة واضحة تصل إلى كل مواطن مصرى بأن جهاز الشرطة فى المرحلة الجديدة هو جهاز أمين تســتقر إليه النفوس ويأمن إليــه الناس. ثمة حاجة ملحة إلى إعادة هيكلة جهاز الشــرطة ليظل أمينا على التزاماته الدســتورية والقانونية وألا ينقلب عليها تحت أى ظرف كان. ثمة حاجة ملحة إلى إعادة تنشئة العديد من رجال الشرطة فى المستويات الأقل من أمين شرطة ومخبر وشرطة سرية ليتقوا الله والناس ويلتزموا بالقانون ولا شــىء غيره. إن استعادة الثقة فى عمل الشرطى بعد أن ظهر فيهم الســارق وخائن الأمانة والمفسد ومثير الفتنة هى الأولوية التى أراها عاجلــة ولا تحتمــل التأجيل أو البطء أو الغموض فى الأداء. فلن يهدأ الناس إن لم يعرفوا الحقيقة وحوسب خائنو الأمانة فورا وبلا تأجيل.

إن هذه المحاسبة سوف تؤكد القطيعة بين مرحلة مضت، وأخرى تتطلع إليها مصر بكل ترقب وشــغف، بل يترقبها العالم أيضا بكل اهتمام. هذه المحاســبة ســتكون

ضرورية أيضا لاستعادة الثقة فى الاقتصاد المصرى الذى تضرر كثيرا من هذا الفلتان الأمنى المقصود، وبالتالى استعادة مكانة مصر كبلد آمن مستقر يحفظ الحقوق ويرعى الأمانات، وهو الشرط الأول لجذب أى استثمارات.

لقد ثبت أننا بحاجة ملحة أيضا إلى إصلاح حقيقى للحياة الحزبية، فلا يستقيم الأمر دون إشارة إلى ضرورة إصلاح الحزب الوطنى نفسه، فقد انكشف الحزب تماما فى الأيام القليلة الماضية، ولم يتضح لأحد أنه حزب الأغلبية أو أنه الحزب المهيمن أو القائد. لقد تجاوزت ثورة الشباب الحياة الحزبية برمتها صغيرها وكبيرها، المحظور منها والحاصل على تصريح قانونى. وكما هو مطلوب من كل الأحزاب إعادة النظر فى عملها وفى تواصلها مع الأجيال الجديدة، فإن الحزب الوطنى هو الأولى بأن يتحمل هذا العبء بكل جسارة وبكل أريحية. وأن يعترف لنفسه أولا ولكل مصرى ثانيا بأن هناك الكثير من الأخطاء التى وقع فيها الحزب والتى لا مناص من معالجتها جذريا، وأن يعترف أيضا بأن كثيرا من قوته استمدها من الجهاز الإدارى للدولة المصرية ومن وزارة الداخلية تحديدا، وأنه آن الآوان لكى يستمد هذه القوة من الناس أنفسهم بكل طواعية واقتناع، وأن يعتمد على برنامج واضح يعكس طموحات الناس فى مصر آمنة ومزدهرة، وأن يعيد بناء أجهزته القيادية والوسطى وفى كل الدرجات، وأن تأتى قيادة جديدة شابة تجيد التواصل مع المصريين عامة ومع الشباب منهم خاصة. وإن حدث ذلك فلن يكون مطلوبا أن يكون رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحزب.

٣ - الثورة فى مواجهة العنف والفوضى (سويس إنفو ٢٠١١/٢/٣)

أكتـــب هذه الكلمات صباح الأربعاء ٢ فبرايـــر على وقع أصوات عالية لمجموعة من العمـــال الرافعين لافتات تأييدا للرئيس مبارك بعد بيانه مســـاء الثلاثاء الأول من فبراير الذى أعلن فيه نيته عدم الترشـــح لمدة رئاســـية جديدة فى سبتمبر ٢٠١١، بينما كانت طائرة هليكوبتر تجوب ســـماء العاصمة لترصد حالة المجاميع الحاشدة ســـواء التى ظلت محتفظـــة بمواقعها فى ميدان التحرير أو تلـــك التى اتجهت إلى ميدان مصطفى محمود بالجيزة معبرة عن تأييدها للإجراءات التى اتخذها مبارك حول نقل السلطة وتعديل مادتين فى الدستور ومتابعة أداء الحكومة بالنسبة للأمن وضبط الأسعار ومكافحة البطالة.

لكن الأخبار فى هذه اللحظة لم تقف عند هذا الحد، ففى اللحظة ذاتها جاءت أولى المعلومـــات عن مهاجمة مجموعة من الخيالـــة وراكبى الجمال للتجمعات المتظاهرة فـــى ميدان التحرير فى منظر لا يمكن تخيلـــه، فلم يحدث أن دخل ميدان التحرير فـــى تاريخه المعاصر وربما منذ أكثر من قرن كامل خيل وجمال جاءت من مســـافة بعيدة لا تقل عن أربعين كيلومترا، ولكنها جاءت فى هذا اليوم الكئيب عامدة ضرب المتظاهرين بالســـياط فى محاولة همجية لتفريقهم وترويعهم. وفى الوقت نفســـه تواتـــرت أنباء أخرى عن قيـــام مجموعات بإلقاء قنابل مولوتـــوف من أعلى إحدى البنايات على المتظاهرين فى وســـط الميدان، وبعـــض القنابل أُلقيت على المدرعات العســـكرية القريبة من المتحف المصرى الشـــهير، فأصابت الكثيرين وحولت بعض المناطق إلى قطعة من النار، أصابت الكثيرين إصابات خطيرة.

وبعض المعلومات قالت إن عددا من راكبى الخيول الذين سيطر عليهم المتظاهرون كما أظهرت ذلك اللقطات الحية التى أوردتها وكالة رويترز للأنباء، وجدت معهم بطاقات تثبت عملهم فى وزارة الداخلية التى نفت ذلك لاحقا. لكن يظل التساؤل من هذا الذى فكر بهذه الطريقة الهمجية واللا إنسانية والتى تعكس تفكيرا مفياويا بامتياز؟

بعد أقل من عشر ساعات

هذه التطورات الدرامية جاءت بعد أقل من عشر ساعات على بيان ألقاه مبارك طرح فيه ما يمكن تسميته بخطة عمل لتسليم سلمى للسلطة تتم فى إطار القانون والدستور والشرعية، وذلك على مدى سبعة أشهر مقبلة، ورابطا العملية كلها بأمرين جوهريين: الأول أنه لن يترك مصر ليموت فى بلد آخر.

والثانى أنه لن يتخلى عن أداء مهامه طوال ما بقى من مدة رئاسته الراهنة، باعتباره لم يتخل يوما عن أداء الواجب تجاه البلاد والعباد.

جاء البيان الرئاسى، رغم احتوائه على بعض مطالب الشباب الغاضب مثل تعديل بعض مواد الدستور المتعلقة بانتخابات الرئاسة، مخيبا لآمال الكثيرين الذين راهنوا على أن الخيار الوحيد أمام الرئيس مبارك هو الخروج من السلطة فورا، وأن هذه الخطوة هى بمثابة إسقاط للنظام، وبدء مرحلة جديدة من الحرية والعدالة الاجتماعية.

استند الرافضون إلى عدة اعتبارات منها أن البيان الرئاسى يخلو من ترتيبات واضحة لنقل السلطة، وأن الوعد بعدم الترشيح لم يُشر إلى عدم ترشح الابن جمال مبارك، كما لم يشر إلى المادة ٨٨ من الدستور الخاصة بالإشراف القضائى على

الانتخابــات والتى عدلت قبل ثلاثة أعوام بحيث أصبح الإشــراف القضائى جزئيا وهامشـــيا، كما لم يتضمن حل مجلسى الشعب والشــورى، لاسيما مجلس الشعب المتهم بعدم الشرعية نظرا للتجاوزات الفجة والتزوير الكبير الذى شاب الانتخابات التى جرت نهاية عام ٢٠١٠.

قبول ومعارضة

لكن البيان نفسه وجد قبولا وتأييدا من قبل البعض، ومنهم مجموعات محدودة من الشباب التى تظاهرت لعدة أيام واستقر بها المقام فى ميدان التحرير باعتباره يفتح البــاب أمام إنهاء الأزمة وعــودة الأمور إلى طبيعتها، ولأنه يضمن بقاء الأمور تحت ســقف الشرعية الدستورية التى يتخوف الكثيرون إن ضاعت فسيكون من الصعب استعادتها على أى نحو كان.

وفى الســياق ذاته تخوف آخرون رأوا أن البيــان يمثل فرصة لمعالجة الأزمة ـ حتى ولو كان ثمنها بقاء الرئيس فى منصبه ســبعة أشهر أخرى ـ من أن استمرار الأزمة بنفــس الوتيرة ســيعنى فتح باب كبير أمام قيام نظام دينــى تقوده جماعة الإخوان ومعها تيارات دينية سلفية أسهمت بدرجات مختلفة فى المظاهرات الأخيرة، وتسعى بكل ما تملك إلى قطف ثمارها من أجل خططها الخاصة، وليســت من أجل القوى الشابة التى قدمت الكثير من أجل هذه الحالة الثورية النقية.

ســاعد على تعدد المواقف إزاء بيان مبارك أن قوى حركة الشــباب أنفسهم ليست موحــدة، فهم خليط من تجمعات عدة، إما تشــكلت عبر الفضاء الإليكترونى، وإما جمعها وحدة التخــرج من جامعة معينة أو الارتباط بجمعية غير حكومية معينة أو التقت فى المظاهرة على مجموعة من الأهداف دون سابق معرفة.

هذه التعددية فى المواقف بين قوى الشـباب، صاحبها أيضا تعدد فى مواقف هؤلاء المتظاهرين الذين انتموا إما إلى جماعة الإخوان أو الجماعات السلفية، أو الحرفيين والعمـال وكثير منهم من العاطلين الذين انضموا إلى التظاهرات تحت ضغط وقف الحال لا أكثر ولا أقل.

حزبيا لم تتضح الأمور ليلة إلقاء البيان الرئاسـى، وإن كانت بعض تصريحات قادة أحـزاب المعارضة أعطت احتمالا كبيرا للتجاوب فى حوار وطنى مع عمر سـليمان نائب الرئيس حول تطبيق حزمة الإجراءات المطلوبة، خاصة تعديل الدسـتور وحل مجلس الشعب وإجراء انتخابات جديدة على أسس نزيهة.

كانـت دعوة الحوار التى طرحها نائب الرئيس عمر سـليمان، على قاعدة تكليف من مبـارك، وقبل أن يلقى بيانه قـد وجدت معارضة من عدد كبير من أحزاب المعارضة وممثلين لجمعيات مدنية ونقابات ونواب سـابقين فى مجلس الشعب. حيث اشترط المشاركون قبل أى حوار أولا أن يترك الرئيس منصبه نظرا لأن الشعب أسقط شرعيته بالفعل، وثانيا تشـكيل حكومة وطنية تنفذ طموحات الشـباب، وثالثا دسـتور جديد تضعه جمعية تأسيسية يحقق مبدأ تداول السلطة، ورابعا حل المجالس النيابية.

خلط الأوراق

لكن أحداث الثلاثاء الأول من فبراير الذى شـهد المظاهرة الأسطورية المليونية فى ميـدان التحرير وما حوله تحت عيون الدبابـات والمدرعات، والتى نظمت بطريقة سلمية رائعة، رغم أن مصر فى ذلك اليوم قد عُزلت تماما عن بعضها البعض، فتم قطع الطرق بين القاهرة والإسـماعيلية والإسـكندرية والسويس، ناهيك عن وقف السكك الحديدية فى كل مصر، ومن قبل تم قطع خدمة الإنترنت وخدمة الرسائل

النصية، ومع ذلك جاء الناس من كل مكان ومن كل الأعمار والفئات والمواقع وطرحوا مطالبهم بتغيير النظام ورحيل الرئيس.

ثــم ما تلاها من الأحداث الهمجية ضــد المتظاهرين فى ميدان التحرير فى اليوم التالــى، الأربعــاء ٢ فبراير، والتى رافقتها عملية التعبئة والحشــد غير المســبوقة للعمال من بعض مصانع القطاع العام فى المحلة الكبرى وكفر الدوار والإســكندرية والجيزة، وتحت رعاية مباشرة من الوزيرة عائشة عبد الهادى وحسين مجاور رئيس اتحــاد نقابات العمال وعدد من رجال الأعمال الأعضاء فى الحزب الوطنى، والتى اســتهدفت إثبات وجود تأييد شــعبى عارم للرئيس مبــارك ولنظامه، ورُفعت فيها شــعارات تدعو الرئيس لأن يســامح الشــعب وأن يبقى فى منصبه، وألا يرحل وأن يقود المســيرة وأن يعزز الاســتقرار المعهود، وهكذا بدا أن الأوراق قد اختلطت إلى حــد بعيد. علما بأنه فى هذا اليوم الأربعاء تحديدا عادت الســكك الحديدية دون مواعيــد محددة لتنقــل العمال من المدن إلى القاهرة. كما عــادت خدمة الإنترنت وفتحت الطرق بين القاهرة والمدن الأخرى.

ملامح غير مبشرة

لقد أظهرت المعالجة الهمجية لمظاهرات التحرير اســتمرار نفس العقلية التى وعد الرئيس فى بيانه بأنها فى ســبيلها للتغيير عبــر إجراءات إصلاحية ترضى طموح الشــعب ومطالب الشــباب. وهى عقلية البلطجة والترويع واستغلال النفوذ، وعدم الاستماع للناس والتضحية بهم وبحياتهم فى سبيل البقاء فى السلطة ونفوذها.

ومن ناحية ثانية جاءت عملية الحشد الحكومية بالتعاون مع النقابات العمالية التى يســيطر عليها الحزب الوطنى لتعطى مؤشرا قويا على أن عملية الانتقال السلمى

للسـلطة الموعودة قد لا تكون إلا سرابا يحسـبه الظمآن ماء، فإذا به وهم وخيال. فمن يدرى أن تتم التعديلات الدسـتورية الموعودة وبعدها تخرج الناس أنفسهم بعد تعبئتهم وحشدهم ووعدهم ببعض المزايا العاجلة لتحبط كل شىء، وتعيد الأمور إلى ما كانت عليه طوال العقدين الماضيين.

ومـن ناحية ثالثة جاءت هذه التطورات لتضع عبئا مضاعفا على الحكومة الجديدة للسـيد أحمد شـفيق المشـهود له بالكفاءة والنزاهة، والتى نادى البعض بإعطائها فرصـة لإصلاح الأوضاع، ففى بداية أيامها طُبعت بالعجز عن التعامل مع مسـألة بسـيطة تتعلـق بحرية الرأى، كما طُبعـت بالعجز وقلة الحيلـة إزاء احترام حقوق الإنسان، بل طُبعت بقهر الإنسان المصرى على مرأى ومسمع من العالم كله.

ومن ناحية رابعة زادت فجوة الثقة إلى درجة يصعب ترميمها بين الأجيال الشـابة وكل الفئات المتظاهرة فى الميدان وبين آليات النظام السياسى، وأصبح من الصعب على أحد إقناع هؤلاء الشباب وهؤلاء المتظاهرين أن بلدهم يستمع إلى أصواتهم أو أنه يحترم طموحاتهم، وأن عليهم فقط أن يتبعوا آليات السياسة وحسب.

ومن ناحية خامسة أثارت تلك المشاهد الهمجية المروعة حفيظة الكثيرين فى الداخل وفـى الخارج، حتى أن البعض طرح ضرورة اللجوء إلى الأمم المتحدة لإصدار قرار يديـن الحكومة المصرية لعدم احترامها شـعبها واتخاذها إجراءات غير مسـبوقة تدخل فى صميم القتل العمد.

٤- بين الإصرار على الرحيل والخروج إلى بر الأمان

(سويس إنفو ٢٠١١/٢/٧)

بينما تعلو أصوات المتظاهرين فى ميدان التحرير، طالبة رحيل الرئيس مبارك فورا، كانت طاولة الحوار بين نائب الرئيس عمر سليمان وممثلى قوى سياسية متنوعة، تشهد جدلا ومطالب عدّة حول الخروج من الأزمة التى تعصف بالبلاد. وبينما يرى البعض الأمر تناقضا بين مطالب إسقاط النظام وعملية الحوار السياسى مع أحد أبرز رموز النظام الجديد - القديم معا، وهو عمر سليمان، يراه آخرون مشهدا يؤسس لمصر جديدة، تنفض عن نفسها مظاهر السلطوية وتبدأ أولى خطوات الحرب ضد التسلطية والفساد السياسى.

وسواء كان الأمر تناقضا أو مفارقة أو بداية جديدة، هناك بالفعل ما يشبه عملية سياسية بدأت تدور رحاها وإن كان الأمر فيه قدر من التأرجح واللا يقين، وهناك بالفعل مناخ سياسى عام، أقل ما يمكن وصفه أنه مختلف بدرجة كبيرة عمّا كانت عليه مصر قبل ثورة الشعب فى ٢٥ يناير، وهو مناخ فرَض نفسه بفضل تضحيات الشباب والناس العاديين وشجاعتهم وصمودهم أمام قوى عديدة، تمثلت فى قوات الداخلية أولا وعناصر «البلطجة» ثانيا وسوء أداء الإعلام الرسمى والحكومى ثالثا، فضلا عن فلول النظام التى ما زالت موجودة تنتظر الفرصة للانقضاض على أى خطوة إيجابية تحقق مطالب المتظاهرين وتعيد بناء مصر، وِفق معايير الحرية والديمقراطية.

عملية سياسية غير مؤكدة

بدت هذه العملية السياسية فى أكثر من مظهر. الأول، وهو الأهم تقريبا، تمثّل فى قيام نائب الرئيس الجديد بعقد عدّة لقاءات مع ممثلى قوى سياسية مختلفة،

من بينها عناصر شبابية، فضلا عن ممثلين لجماعة الإخوان المسلمين، استمع خلالها لتصوّرات الحل المختلفة وناقش فيها بعض البنود المُمكن تنفيذها فورا، وفقا للأصول الدستورية وليس خروجا عنها.

أما المظهر الثاني، فتمثل فى وجود أكثر من لجنة حكماء أو مجموعة تشكّلت تطوعيا من شخصيات عامة حاولت أن تبنى جسرا بين نائب الرئيس ورئيس الوزراء المكلف من جهة، والمتظاهرين من جهة أخرى، وأن تقدم أطروحات للخروج من الأزمة، تضمَّنت بالدرجة الأولى المطالب التى رفعتها مجموعات الشباب التى تظاهرت فى ميدان التحرير وخرج منها قوافل الشهداء، وما زالت تتحمّل عبء الصمود فى الميدان.

أما المظهر الثالث، فهو مجموعة قرارات أصدرها الرئيس مبارك بصفتيْه، مرة كرئيس للجمهورية ومرة أخرى كرئيس للحزب الوطنى الحاكم. وكرئيس للجمهورية، كان القرار الأهم، هو تفويض نائب الرئيس عملية تعديل الدستور والحِوار مع القوى السياسية. وكرئيس للحزب الوطنى، كان القرار الأهم هو، قبول استقالة أو إقالة عدد من أبرز شخصيات هيئة مكتب الحزب، ومنهم صفوت الشريف وجمال مبارك وزكريا عزمى ومفيد شهاب وعلى الدين هلال، وتعيين شخصية إصلاحية، طالما تم تهميشها فى الفترة السابقة وهو د. حسام بدراوى، كأمين عام للحزب وأمين لأمانة السياسات التى كان يرأسها جمال مبارك، وطالما نُظر إليها كآلية من آليات سيطرة نجْل الرئيس على جموع المثقفين والباحثين والناشطين السياسيين، تمهيدا لتمرير مشروع توريثه السلطة خلفا لوالده.

وهذا القرار تحديدا، يصُبُّ فى محاولة، وإن كانت يائسة لإحياء الحزب الوطنى، وفق أسُس ومعايير جديدة تنفض عن نفسها كل سِمات البُؤس السياسى التى

ارتبطت بالحزب فى زمن قيادة صفوت الشـــريف، وهو الذى يُعَد أحد رموز إفقار وتخريب الحياة السياســية والحزبية والإعلامية والصحفية المصرية للعقود الثلاثة الماضية.

وفى الخلف من كل ذلك، جاءت قرارات النائب العام بحظر ســفر عدد من الوزراء السابقين وتجميد أرصِدتهم والتحقيق مع البعض منهم فى بلاغات مختلفة، قدمها مواطنون وسياســيون، دارت كلها حول ســوء استغلال الســلطة والتربح من ورائها وإهدار المال العام.

الثقة المفقودة

على صعيد الشكل بدا أن ثمة تغيرا فى سلوك النظام وسلوك الرئيس، لكن عنصر الثقــة بأن مطالب المتظاهرين ســوف تعبُر الطريق إلى الضفــة الأخرى من النهر وسوف تتحول إلى حقائق ملموسة يشعُر بها كل مصرى، بدا غائبا تماما. فالشكوك كبيرة - من كل القوى السياسية تقريبا - فى أن تتم الاستجابة إلى مطالب المتظاهرين بكل شفافية وصِدق، كما أن بعض الشكوك تبدو أكبر فى أن مبارك قد يفى بتعهده العلنى بالخروج من السلطة نهاية شهر سبتمبر المقبل.

وهناك أيضا مخاوف حقيقية من المتظاهرين، لاســيما الشباب وناشطين سياسيين لعِبوا دورا قياديا فى الفترة الماضية فى أن يُعتقلوا أو يتعرّضوا لسوءٍ من قِبل أجهزة أمنية ما زالت تعمل بنفس الآليات القديمة أو من قِبل جماعات خارجة عن القانون، تعمل لحساب جهات غيْر معلومة، ولكنها تابعة للنظام القديم وتحرِص على تعطيل الخــروج من الأزمة، نظرا لما يحمله أى تطور سياســى من أضرار على مصالحها، وربما على وجودها ذاته.

مشكلات بناء الثقة

فقــدان الثقة، جزء منــه يعود إلى تاريخ طويل من الوعود الكاذبة التى اســتمرأها النظام بكل مؤسساته ورموزه لسنوات طويلة، ويعود إلى ممارسات فجّة من التزوير والاتهامات الباطلة لكل وطنى غيور على بلاده، ويعود أيضا إلى ســوء أداء الإعلام الرســمى لفترات طويلة ودفاعه المستميت عن ذوى المصالح والنفوذ، دون رادع من أخلاق أو قيم، وهى ممارسات لا يوجد الكثير على أنها قابلة للتغيير.

وحتى إذا كانت هناك نية للتغيير ومُراعاة مطالب الشــباب والشعب الثائر وبعض خطوات بسيطة أولية تحقق شيئا من التغيير، كالتى تم اتّخاذها بالفعل. تظل هناك مشــكلة الضمانات التى تحُول دون التراجع عن تلك المكتسبات لاحقا، والضمانات الأخرى التى تسهم فى تشكيل قوة دفع إصلاحية تحمى نفسها بنفسها.

معضلة الثقة المفقودة تفسِّــر بعض مواقف التردّد التى أبداها الإخوان المســلمون قبل الشــروع فى اللحاق بالحوار مع نائب الرئيس، كما تفسِّــر أيضا الحذر الذى تُبديه القوى السياســية المختلفة، فى أن يصل الحوار إلى نتائج مُرضية، وتفسِّــر أيضا خوف كثير من الشباب والناشطين السياسيين فى ميدان التحرير من الخروج من الميدان، حتى ولو لغرض شراء الطعام والاحتياجات الأساسية.

غير أن قيام القوات المســلحة بتأمين المتظاهرين فى ميدان التحرير، كما حدث فى الأيــام الثلاثة الماضية والإفراج عن عدد من المعتقلين الشــباب ومشــاركة عناصر شــبابية فى الحوار مــع نائب الرئيس، تعطى جانبا آخر لــم تعهّده مصر من قبل، وربما يخفف فجوة غياب الثقة لاحقا، لاسيما إذا ما استمرت عملية تطبيع الحياة

اليومية للمصريين جنبا إلى جنب مع اســتمرار المتظاهرين فى تمسكهم بالبقاء فى ميدان التحرير، دون أن يتعرّضوا إلى سوء.

معضلة رحيل الرئيس

أمــا التحوّل من حالة تخفيف فجوة الثقة إلى حالة تعزيز الثقة، فســيكون مرهونا بنتائج الحوار نفســه وبالمخارج التى ســيصل إليها لأكبر معضلة، ما زالت تحدّ من الشــعور العام بأن هناك تغييرا كبيرا حدث فى مصر، وهى معضلة رحيل الرئيس مبــارك، وهنا نجد رؤى كثيرة لهذا الرحيل: أولها، الرحيل البدنى وحســب، ومنها الرحيل الرمزى ومنها الرحيل السياسى الكامل. ويقابل ذلك طلب تفويض السلطات من الرئيس لنائبه الذى بات محلّ رهان البعض من القَوى السياســية لتأمين تغيير حقيقى وشامل.

ومــن خلال نتائج الحــوار الأولية، تبدو معضلة رحيل الرئيــس كليا غيّر مقبولة، والأسباب المطروحة تمزج بين أسباب تشريعية ودستورية وأخرى رمزية. فالأسباب التشــريعية من وجهة نظر نائــب الرئيس تحتم بقاء الرئيس فــى منصبه ليصدق علــى قرارات مهمــة تتعلق بالتغيير المطلــوب ذاته، ومنها قــرارات التصديق على حلّ مجلســى الشعب والشــورى، وقرارات تعديل الدستور وقرارات دعوة المواطنين للاســتفتاء على هذه التغييــرات، بعد التوصل إليها وقــرارات التصديق على هذه التعديلات الدستورية، إن قبلها الناس، وقرارات تتعلق بتنظيم الانتخابات الرئاسية المقررة فى سبتمبر المقبل.

فكل هذه القرارات، حســب الأصول الدستورية المعمول بها، مرهونة بالرئيس وغير قابلة للتفويض لنائبه أو أى شــخص آخر. أما الأسباب الرمزية، فتتمثل فى رفض

إهانـــة الرئيس مبارك من خلال دفعه للرحيل قبل إتمام مدّته الدســتورية كرئيس للبلاد وكقائد أعلى للقوات المسلحة، باعتباره أحد رموز نصر أكتوبر التاريخى.

مساومات مركبة

هاتــان المجموعتان من الأســباب، ربمــا أقنعت المتحاورين مع نائــب الرئيس على أن بقاء الرئيس مرحليا، مســألة مهمة لإتمام التغييــرات المطلوبة، ولكنها لم تقنع المتظاهرين بعد، ولذا، يبدو الرهان هو أن تســتمر عملية مركّبة من أربعة عناصر، هى: اســتمرار المساومات السياســية والإعلان عن خطوات معقولة أولا بأول، من قبيل الاتفاق من حيث المبدأ على تشكيل لجنة من فقهاء القانون الدستورى وممثلين للقوى السياسية لصياغة التعديلات الدستورية، وثانيا، بقاء المتظاهرين فى الميدان تحــت حمايــة الجيش يرفعون ما يحلو لهم من شــعارات ومطالــب. وثالثا، تطبيع الحياة اليومية للمصريين واستعادة الأمن رُويْدا رُويدا. وأخيرا، إحداث تغييرات فى منظومة الإعلام الرسمى، تتوافق مع الزلزال الذى أصاب مصر فى الصميم.

إنهــا عملية مركّبة، كل عنصر فيها يدعم الآخر ويســتند إليــه، تعبِّر عن محاولة للخــلاص والعبور إلــى بر الأمان، أما نتائجها الكلية، فتظــل - إلى حد إعداد هذا التقرير - فى عِلم الغيب.

٥ - ماذا بعد الزلزال المصرى؟ (الأهرام ٢٠١١/٢/٩)

لاشـــك فى أن مصر تعرضت لزلزال كبير، هز عروشـــا ومؤسسات وقيما ورموزا، وممارســـات طالما حلم كثيرون بأن تتغير وأن تذهب إلى الجحيم. ولا شك أيضا أن مصر ما قبل ٢٥ يناير الماضى ليست هى نفسها بعد هذا اليوم التاريخى، الذى فتح أبواب التغيير والأمل بأن تنفض مصر عن نفســها غبارا كثيفا من الفساد والتسلط السياسى والقيمى.

لقد فتحت ثورة الشعب المصرى العيون سواء فى الداخل أو فى الخارج على القيمة الكبيرة لمصر البلد والمجتمع والحضارة والوزن التاريخى والدور الإقليمى، كما فتحت العيون أيضا على ما يمكن أن تفعله طاقة الشباب من تحولات كبرى، يئس كثيرون من إمكانية حدوثها فى مثل هذا الزمن الوجيز. وبينما اســتعاد شباب مصر ثقتهم بأنفسهم، واستعاد الوطن ثقته بنفسه، واستعاد المجتمع وحدته الوطنية التى تلاعب بها المغرضون فى الداخل وفى الخارج، يظل البحث عن مخرج من هذا الزلزال هو القضية الأهم فى هذه اللحظات التاريخية الكبرى.

لقــد أقدم الكثيرون على طرح خطط ورؤى وبيانـــات تحوى الحل المرغوب، فكانت بيانات لجان الحكماء التى تبنت مطالب الحركة الشبابية، وأهمها الدعوة إلى رحيل رأس النظام أو على الأقل تفويض سلطاته إلى النائب عمر سليمان. ورمزية الخطوة وما فيها من حجم هائل من المشـاعر وما فيها أيضا من دلالات سياســية ومعرفية وســلوكية، هى التى تجعل شعار الرحيل دليلا قويا لدى رافعيه على أن مصر قريبة من إحداث تحول جذرى، وأن النظام قد سقطت شرعيته حسب التعبيرات المتداولة فى ميدان التحرير. لكن الشعار ما زال يصطدم بالواقع، ويصطدم أيضا بالدستور الــذى ما زال يحكم البــلاد ويحدد أطر الحل الممكنة وغيــر الممكنة، كما يصطدم

ثالثا بموقف المؤسسة العسكرية التى ترفض رفضا قاطعا إهانة أحد أبطال حرب أكتوبر الكبار، كما يصطدم رابعا بأسباب تشريعية تحتم بقاء الرئيس فى منصبه، يمكن إيجازها فى التصديق على قرارات مهمة تتعلق بالتغيير المطلوب ذاته، ومنها قرارات التصديق على حل مجلسى الشعب والشورى إن اقتضى الأمر أو التصديق على أحكام محكمة النقض الخاصة بإبطال عضوية عدد لن يكون محدودا من أعضاء مجلس الشعب، فضلا عن قرارات تعديل الدستور وقرارات دعوة المواطنين للاستفتاء على هذه التغييرات بعد التوصل إليها، وقرارات التصديق على هذه التعديلات الدستورية إن قبلها الناس، وقرارات تتعلق بتنظيم الانتخابات الرئاسية المقررة فى سبتمبر ٢٠١١. فكل هذه القرارات حسب الأصول الدستورية المعمول بها مرهونة وحسب، بالرئيس وغير قابلة للتفويض لنائبه أو أى شخص آخر.

لكن يبدو أن هذه المعضلة التى باتت محل تفهم من قبل بعض المتحاورين مع نائب الرئيس عمر سليمان، لكنها ليست مقبولة بعد من قبل المتظاهرين الذين يتمسكون بالبقاء فى ميدان التحرير حتى تحقيق مطلبهم الرئيسى، بتغيير شامل وجذرى للنظام وفى مدى زمنى محدود، يحدوهم فى ذلك شعور جارف بأنهم يمثلون طموحات الشعب المصرى عن بكرة أبيه، وأن شرعية مطلبهم مستقاة من شرعية الشارع وليس الدستور أو القانون.

ونظرة على المتظاهرين تكشف عن أمرين بالغى الأهمية؛ الأول أننا أمام خريطة متنوعة من القوى المنظمة وغير المنظمة، بعضها من الشباب أنفسهم الذين شكلوا فى مرحلة سابقة تكوينات افتراضية عبر الإنترنت تحولت فى ميدان التحرير إلى تكوينات فعلية من لحم ودم، سقط منها الشهداء الأبرار وظهرت منها المواهب القيادية، كما تجسدت فيها روح المبادرة والفعل الطموح.

وثانيا تكشـف الخريطة ذاتها عن إسـهامات مختلفة الوزن من الأحزاب السياسية وحـركات دينية رأت أن الحدث يمثل فرصة للمشـاركة فى إعادة بناء الوطن تحت مظلة ثورة الشباب، وجماعة الإخوان المسلمين التى أعلنت مرارا أنها ليست صانعة للحدث، وإنه ملك شبابى بحت، ولكنها تشارك فى تفاعلاته كما يشارك الآخرون.

ومن خلال الملاحظة المباشـرة لتحركات المعتصمين والمشـاركين لبضع ساعات من أجل إبراء الذمة التاريخية أو لمجرد حب الاستطلاع والفرجة على تجليات الزلزال الشبابى، يتضح أن هناك بعض عناصر غير مصرية تقدم العون والتشجيع للشباب المتظاهر، وتشارك أحيانا فى المبيت ليلة أو أكثر فى إحدى الخيم الصغيرة المنتشرة فى أرجاء الميدان.

هذا التنوع وإن عكس إسـهامات فئات عدة من المصريين اجتمعت على شعار واحد وبعض تفصيلات تتعلق بمصير النظام المصرى ومسـتقبل البلاد ككل، لكنه يعكس أيضـا صعوبة العثور على مجموعة يمكنها أن تمثل كل هذا التنوع يتم الرجوع إليها فى الحوارات التى يجريها نائب الرئيس عمر سـليمان مع ممثلى القوى السياسية والحزبية. ولذا لم يكن مسـتغربا أن تخرج تصريحات قاسـية من قبل ناشطين فى قلب ميدان التحرير تقول إن المجموعة الشبابية التى اجتمعت مع عمر سليمان قد خانت دماء الشـهداء، وإنها لا تمثل أحدا وأن المعتصمين فى الميدان لن يقبلوا بأقل من الرحيل الفورى وإجراء تغييرات جذرية فى النظام السياسـى، وإنهم سـيبقون فى الميدان إلى أن ينجزوا مهمتهم الكبرى بما فى ذلك محاسـبة المسـئولين عن دم الشهداء والمصابين.

وإذا كان مـن حق بعض المتظاهرين، وإعمـالا للحقوق الديموقراطية أن يرفعوا أى شعار كان مهما كانت قسوته أو حدته، فإن مطلب الديموقراطية والحرية ومحاصرة

مظاهر التسلط السياسى يفرض بدوره قبول الرأى الآخر، وقبول اجتهادات الآخرين بدون تخوين أو اســتبعاد أو استعلاء، كما يفرض أيضا قبول قواعد اللعبة بشقيها الإجرائى والقيمى، وإلا أصبح الأمر نوعا من التســلط الممجوج، الذى نؤمن بصدق المتظاهرين فى محاربته جملة وتفصيلا.

وإذا كان مــن حق البعض النظر إلــى مصلحة مصر العليا من زاوية التغيير الفورى للنظــام، فهناك من يرى أن هذه المصلحة العليــا، وفى ظل البيئة الإقليمية المحُملة بالمخاطر والتهديدات من كل لون، تقتضى التغيير التدريجى وفق مدى زمنى معين، وبعــض آليات للمتابعــة والرقابة وقدرا كبيرا من الشــفافية. والبعض الآخر ينظر للأمر من زاوية حجم التضحيات التى دفعت بالفعل، لاسيما على صعيد الوطن ككل وتلك التى ينتظر دفعها فى المستقبل القريب إن استمر الحال دون تغيير، ويعتبر أن الوقت قد حان للخروج من المأزق عبر حلول وســط، وليس من خلال منطق الدفع الفورى أو الحبس الفورى.

وإذا اتســعت دائرة المعنيين بالأمر من المصريين، فمن الضرورى النظر إلى شريحة كبيرة هم الذين يعملون باليومية، وقد تأثرت أعمالهم من جراء الاعتصام والمظاهرات والمواجهات مع الشــرطة. وقــد لفت نظرى أثناء العودة من ميدان التحرير مســاء الجمعة الماضى، بعد قضاء عدة ساعات متجولا بين المتظاهرين والزائرين للميدان، رجل يحدث نفســه بصوت عال، وحين ســألته عن أســباب تذمره، أجابنى بأن فى رقبته خمس عشرة عائلة لعمال لم يقبضوا رواتبهم لمدة أسبوعين، وأنه لن يستغرب إن عرف أن أحدهم قد ســرق من أجل قوت أولاده، داعيا إلى فتح ميدان التحرير واستعادة الحياة الطبيعية بأسرع ما يمكن.

والمهــم هنا أننــا إزاء تنويعات فى المواقف وتنويعات فى الــرؤى تنطلق جميعها من قناعة أصيلة بحتمية التغيير وإعادة البناء، وإن كانت تختلف على الأســلوب وعلى الأولويات. وهذه التنويعات تعكس بدورها قيمة الديموقراطية الحقيقية فى الخروج من هذا المأزق لمرة واحدة وإلى الأبد.

إن مطلب الديموقراطية كفيل بدوره بأن يحل معضلة الثقة المفقودة بين المتظاهرين الثائريــن من جانب، وبين رموز النظام ومؤسســاته من جانــب آخر. وبينما تجرى عملية سياســية تمثلت فى الحوارات التى يجريها نائب الرئيس عمر ســليمان مع ممثلى قوى سياســية مختلفة، وفى صدور عدد من القرارات المهمة وأبرزها تكليف نائب الرئيس عملية تعديل الدستور والحوار مع القوى السياسية، وقبول استقالة أو إقالة عدد من أبرز شــخصيات هيئة مكتب الحزب ومنهم صفوت الشريف وجمال مبارك وزكريا عزمى ومفيد شــهاب وعلى الدين هلال، وتعيين شخصية إصلاحية مشهود لها بالوطنية والكفاءة وهو د.حسام بدراوى كأمين عام للحزب وأمين لأمانة السياسات التى كان يرأسها جمال مبارك.

ولا شــك فى أن القرارات التى أصدرها النائب العام بحظر ســفر عدد من الوزراء الســابقين وتجميد أرصدتهم والتحقيق مع البعض منهم فى بلاغات مختلفة قدمها مواطنون وسياســيون، ودارت كلها حول سوء اســتغلال السلطة والتربح من ورائها وإهــدار المال العام، تكمل ما أصدره الرئيس من قرارات، وتعبر عن قدر من التغير يصب فى تأكيد أن مصر تمر بمرحلة جديدة ســوف تحاســب فيها كل من أســاء للشعب والوطن بأى صورة كانت.

اللافــت للنظر هنــا أن تأثير هذه القــرارات الكبيرة لم يصل بعــد إلى حد إقناع شــباب ميدان التحرير بالخروج منه. ولعل فقدان الثقة هذا يعبر عن معضلة كبيرة تحتم على نائب الرئيس وعلى رئيس الحكومة الجديدة أن يؤسسا لسياسة شفافية

فـــى التعامل مع الـــرأى العام أكبر مما هو حـــادث بالفعل. والواقـــع أن هناك نية للتغيير ومراعاة مطالب الشـــباب الثائر، وبعض خطوات بســيطة أولية تحقق شيئا من التغيير كالتى تم اتخاذها بالفعل، ولكن تظل هناك مشكلة الضمانات التى تحول دون التراجع عن تلك المكتسـبات لاحقا، والضمانات الأخرى التى تسهم فى تشكيل قوة دفع إصلاحية تحمى نفسها بنفسها.

لقـــد تغيرت مصر كثيرا، وســـوف تتغير أكثر فى الأيام المقبلـــة. لقد كان الإعصار هادرا لا يستطيع أحد أن يقف أمامه.

٦- فى الطريق إلى جمعة الزحف (سويس إنفو ٢٠١١/٢/١٠)

من جمعة الغضب إلى أسبوع الصمود إلى جمعة الزحف، وبينها مظاهرات مليونية، تعيش مصر على وقع تطورات سريعة الحدوث، تبدو ملاحقتها أمرا مرهقا لكل الناس، وبالقطع هى أكثر إرهاقا لصانعيها. وحسب مراقبين فإن جمعة الزحف المقرر لها غدا الجمعة ٢/١١ هى الرد العملى على تصريحات نائب الرئيس عمر سليمان التى أشار فيها إلى وجود بديلين فقط، إما الحوار وإما الانقلاب.

معنى الانقلاب

الحوار أمره معروف، أما الانقلاب فيبدو غامضا بعض الشىء. وحسب التفسير الذى قال به نائب الرئيس عمر سليمان فهو العجلة فى اتخاذ القرار وخطوات غير محسومة ومتعجلة وبها المزيد من اللاعقلانية، وهو «ما لا نريد أن نصل إليه حفاظا على مصر وما تحقق من مكتسبات وإنجازات»، وفقا لسليمان.

الانقلاب بهذا المعنى لا يقدم كثيرا، فالمدة الزمنية المتبقية على نهاية فترة الرئاسة للرئيس مبارك لا تزيد على سبعة أشهر من الآن، وسوف تتطلب بدورها كثيرا من القرارات التى يمكن أن توصف بأنها متعجلة أو ليست جيدة الصنعة. ولذا فكثيرون فهموا أن الإشارة إلى الانقلاب تعنى سيطرة المؤسسة العسكرية على النظام السياسى بكل وضوح ودون مواراة، وهو ما فسره جزئيا وزير الخارجية أحمد أبو الغيط فى حوار له مع قناة العربية بقوله إن الجيش قد يتدخل لحماية الأمن القومى إذا ما حاول المغامرون انتزاع السلطة.

من هم المغامرون.. وما هو الزحف؟

المغامرون بدورهم محل تفسيرات كثيرة، فهم إما الإخوان المسلمين، أو الشباب الثائر فى ميدان التحرير. والصنف الثانى هم الأقرب إلى المعنى المراد، نظرا لانتشار الدعوة بين صفوف المتظاهرين بأن الزحف المقرر يوم الجمعة سيكون فى اتجاه القصر الجمهورى حيث يقطن الرئيس، ويمارس صلاحياته الدستورية، وذلك من خمسة مساجد كبرى ستشهد تجمعات كبيرة من المصلين والمحتجين ثم تنطلق بعد أداء الصلاة إلى القصر الجمهورى.

هذا التصور لجمعة الزحف يتم تداوله بين قادة الشباب فى قلب الميدان، ولكنه ليس محل اتفاق بعد حتى كتابة هذا التقرير، إذ يقول البعض إن الشباب ليسوا طلاب سلطة فى اللحظة الراهنة، وأنهم يريدون فقط إثبات وتجسيد قوة دفع مناسبة حتى لا يحدث التراجع عن أى مكتسبات تحققت بالفعل فى الأسابيع الثلاثة الماضية. وضمن القائلين بهذا الرأى من يعتبرون أن القوى المنظمة التى شاركت لاحقا فى التظاهرات تريد ركوب الموجة وتحقيق أجندتها الخاصة وليس الأجندة التى يجمع عليها الشباب أنفسهم. باختصار الوقت لم يحن بعد للزحف الفعلى إلى قصر الرئاسة، بل فقط زحف معنوى هائل لإقناع الجيش بأن يقنع الرئيس مبارك بالتخلى عن السلطة، وبعدها سيكون لكل حادث حديث.

المخاطرة الكبرى

بالقطع إن وصل المتظاهرون إلى القصر الجمهورى فسيكون ذلك مخاطرة كبرى، لأن رمزية القصر الرئاسى تعنى أن الهدف هو الاستيلاء على الحكم عبر المسيرات الجماهيرية الحاشدة. وفى هذه الحالة وحسب تصريحات وزير الخارجية لن يقف الجيش مكتوف الأيدى، بل سيتصرف دفاعا عن الدستور ومنصب الرئيس وشاغله حتى اللحظة.

إذا تصورنـــا مثل هذه المجابهة بين الجماهير الحاشـــدة وبين الجيش المنتشـــر فى الشوارع فى كل محافظات مصر تقريبا، والذى يحمى المبانى الحكومية المهمة، ومنها القصر الجمهورى، فنحن بالفعل أمام انقلاب بكل المعانى، ســـوف يطيح بالدستور وبالحكومة والمؤسسات القائمة وسلطات الدولة. وسواء سيطر المتظاهرون أم سيطر الجيش فعلينا أن ننتظر البيان رقم واحد. وبعدها سيكون لكل حادث حديث.

هكذا يفهـــم البعض التحذير من بديل الانقلاب الـــذى أطلقه ضمنا نائب الرئيس عمر ســـليمان فى حواره مع رؤساء تحرير الصحف القومية أو الخاصة والحزبية. غيـــر أن الصورة لا تبدو واضحـــة لكثيرين من مؤيدى اســـتمرار البقاء فى ميدان التحرير إلى حين تحقيق المطلب الرئيســـى وهو اختفاء الرئيس مبارك من السلطة والحكم سواء معنويا أو ماديا.

الجائزة الكبرى

والزائـــر لميدان التحرير يدرك الوزن الكبير الذى يحتله شـــعار رحيل الرئيس فورا، بـــين جموع المتظاهرين باعتباره الجائزة الكبـــرى التى ينتظرونها، ويعدونها البداية السعيدة لهيكلة الأوضاع المصرية رأسا على عقب، وستقود بالتالى إلى نتائج وردية على كل شـــىء فى البلاد، بداية من رغيف الخبز إلى توافر العمل وســـيادة منطق الحرية وجذب الاستثمارات وصعود الاقتصاد.

كما يدرك أيضا أن رحيل الرئيس هو الشرط المسبق لدى المتظاهرين قبل الدخول فى أى تفاوض مع المؤسسة العسكرية على مستقبل البلاد والعباد لاحقا.

هذا التمسك بشرط الرحيل المسبق للرئيس يعكس شعورا بالقوة على الأرض وثقة بالنفس لا حدود لها، ويعكس أيضا تفاؤلا بأن الشـــعب كله سيكون فى الميدان، وأن الجيش سيقبل تسليم السلطة بكل يسر وسهولة، وسيتخلى عن الرئيس مبارك.

الانضباط المؤسسى

والعارفون بالمستوى الاحترافى للمؤسسة العسكرية المصرية، وانضباطها الداخلى وعزوفها عن الدخول فى المعترك السياسى، والولاء الكبير للقسم الرسمى بحماية الدستور والبلاد، والولاء المباشر للقائد الأعلى للقوات المسلحة الذى هو رئيس الجمهورية، فإنهم يشككون فى أن الجيش قد يتساهل فى قضية وصول الحشود الشعبية إلى القصر الرئاسى، أو قد يسمح لقوى سياسية منظمة أو غير منظمة بالاستيلاء على السلطة.

ويشككون أيضا فى أن الجيش قد يتحمل استمرار الاحتجاجات وانتشارها كما هو حادث بالفعل فى أكثر من محافظة ومدينة وقرية. وهناك الكثير من التقارير التى تتوقع صدور قرار كبير قد يقدم عليه الجيش.

٧- أرفع رأسك فوق أنت مصرى (الأهرام ٢٠١١/٢/١٦)

أيام وساعات عصيبة عاشتها مصر، كان أكثرها إثارة ما يقرب من ثمانى عشرة ساعة فصلت ما بين البيان الأخير للرئيس مبارك مساء الخميس ١٠ فبراير الذى فوّض فيه صلاحياته لنائبه عمر سليمان، ولكنه لم يُرض أحدا فى طول مصر وعرضها، وبيان التنحى الذى قرأه عمر سليمان نفسه فى الساعة السادسة مساء الجمعة ١١ فبراير، متضمنا تفويض صلاحيات الرئيس فى إدارة شئون البلاد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

لحظة إعلان التنحى هى لحظة العمر كله للمصريين جميعا، لحظة اجتمعت فيها كل معانى الفرح والسرور بصورة لم يعهدها المصريون من قبل. لحظة عبرت عن انتصار كبير، وعن إزاحة كابوس لم يتصور أحد فى يوم من الأيام أنه سيحدث بهذه الصورة، عندها انطلق الشباب صائحين فى لحن جميل «ارفع رأسك فوق.. أنت مصرى». كلمات بسيطة جسدت الكرامة والعزة ورفض الذل والانكسار. والأهم استرداد حرية الوطن من سجانيه.

لقد رحل الرجل القوى فى النظام وعموده وبقى الناس. رحل الفرعون الأخير وبقى الشعب، رحل الفاسدون وبقى المصريون ينظرون فيما أنجزوه وفيما لم ينجزوه بعد. والحق هنا أن ما جرى فى الأيام الثمانية عشر بين الخامس والعشرين من يناير، يوم انطلقت أولى المظاهرات الصاخبة فى شوارع العديد من المدن الرئيسية، وحتى لحظة الرحيل الصاخب سيظل مليئا بالدروس والحكايات والقصص والأخبار التى لم تُنشر بعد، والتى ستشكل بدورها رصيدا للتاريخ حول كيفية صنع ثورة شعبية

تشارك فيها كل القوى السياسية وكل التجمعات وكل الأجيال على نحو فريد، وتلتزم جميعها هدفا واحدا وهو التغيير الجذرى، وتتمسك بالأساليب السلمية والمساندة الشعبية والتحركات الواعية المنظمة بداية من تنظيم الشعارات وإطلاق المسميات على الأحداث والمسيرات، واجتذاب الناس العادية والقيام بمسيرات مخططة بوعى، كتلك التى أحاطت بمبنى الإذاعة والتليفزيون وتلك التى ذهبت وأحاطت بالقصر الرئاسى صباح ١١ فبراير وخططت للبقاء حتى رحيل مبارك غير مأسوف عليه.

هذه الثورة بما عُرف عنها وما لم يُعرف بعد، تطرح أسئلة كبيرة للمستقبل، لاسيما أن من يصفون أنفسهم بالثوار لم يصلوا بعد للحكم، ولم يسيطروا كما حدث فى كل الثورات الشعبية التاريخية كالثورة الفرنسية والإيرانية وغيرهما على مقاليد الحكم وصفوا حساباتهم التاريخية مع رموز الحقبة السابقة. لقد ثار المصريون جميعا وقبلوا وتراضوا أن يسلموا الأمانة طوال الفترة الانتقالية للقوات المسلحة باعتبارها المؤسسة المصرية الجامعة لكل المصريين، التى ارتضت الحفاظ على المشروعية الشعبية وضمان تحقيق المطالب المشروعة التى رفُعت إبان أيام الثورة، وهى المؤسسة التى لا يمكن لأحد أن يزايد على مواقفها الوطنية التاريخية، أو يتهمها بأنها تبيع الوطن وتخون الأمانة كما فعلت النخبة الحاكمة التى أحاطت بمبارك ونجله وأفسدت كل شئ فى البلاد.

غير أن جهود شباب الثورة فى الحفاظ على قوة الدفع الشعبى بدأت تأخذ شكلا آخر من التنظيم، يدفع نحو مراقبة الوضع، ووضع تصورات للفترة الانتقالية وتحديد مطالب توصف بالعاجلة كحل جهاز أمن الدولة والإفراج الفورى عن المعتقلين السياسيين، وضمان ألا تطول الفترة الانتقالية عن حدها. مطالب تعكس شكلا جديدا من التفاعل بين جزء من الشعب وبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

الحديث عن المستقبل القريب على الأقل تتضح معالمه فى ضوء البيان الخامس تحديدا الذى أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة، موضحا فيه خطوات إدارة البلاد لمدة ستة أشهر على أن تنقل السلطة بعدها إلى حكومة مدنية منتخبة، ومقررا حل مجلسى الشعب والشورى، على أن تتم الانتخابات لاحقا بعد أن تنهى لجنة خاصة صياغة التعديلات الدستورية المطلوبة.

بيانات المجلس وإن أوضحت بعضا من الطريقة التى سيدير بها البلاد فى الفترة الانتقالية، إلا أن هناك الكثير من الأمور لا تزال محل تساؤل ولا إجابة شافية عنها، من قبيل حدود التعديلات الدستورية التى ستقرها اللجنة المعنية بهذا الأمر، وهل سيكون من حقها مثلا تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، أو إعادة صياغة النظام السياسى من رئاسى إلى برلمانى مثلا، أو إلغاء مجلس الشورى والاكتفاء مثلا بغرفة واحدة فقط للتشريع وهى مجلس الشعب، أو تغيير نظام الانتخاب من فردى إلى نظام التمثيل النسبى والقائمة الحزبية.

لقد أدت الثورة إلى فتح كبير، واختفت رموز لم يكن لمصرى أن يتخيل أنها يمكن أن تختفى، أو أن يطالب أحد بمحاسبتها، أو أن يقدم أحد بلاغا للنائب العام للتحقيق فى أحداث معينة أو وقائع أو حصول مسئولين أو مقربين منهم على أراض وامتيازات بصورة غير مشروعة. كما فتحت ملفات كل الشخصيات الكبيرة من سياسيين ووزراء سابقين ورجال أعمال اندمجوا فى زمرة الحكم والفساد على نحو غير مسبوق. وبات الحديث الشائع لدى المصريين جميعا كيف يمكن أن تسترد الدولة الأموال المنهوبة والتى تصل إلى عدة مئات من مليارات الدولارات وفقا لتقديرات تقارير صحفية عديدة، لكى يُعاد صبها فى الاقتصاد المصرى بطريقة شرعية. وحسنا فعل النائب العام حين أصدر قرارات بمنع سفر عدد كبير من الوزراء السابقين وجمد أموال البعض منهم، ومنعهم وأسرهم من التصرف فيها، وحسنا فعلت مراكز قانونية ومكاتب للمحاماة وجمعيات حقوقية مدنية أن تقدمت ببلاغات، لا حصر لها لغرض التحقيق فى الكثير من وقائع الفساد التى تزكم الأنوف.

ومن وراء ذلك رغبة لا حدود لها لدى المصريين جميعا فى معرفة كيف كانت تنهب بلادهـــم، وكيف حقق هؤلاء كل هذا الثراء، وفى المقابل زيادة أعداد المصريين تحت خط الفقر، وبما يزيد على ٤٠٪ من إجمالى السكان، وهى نسبة مهولة تكشف حجم التفسخ الاجتماعى الذى حدث فى مصر فى العقد الأخير تحديدا من حكم مبارك، وهو العقد الذى شهد سطوة رجال الأعمال وهيمنتهم على مجمل العملية السياسية والاقتصادية تحت رعاية كاملة من نجل الرئيس جمال، الذى بدا طامحا بشدة وبأى ثمن لوراثة منصب الرئيس إن خلا المنصب بعد وفاة والده.

قصص الفســاد المفزع، وتقارير الثروات الهائلة للوزراء الســابقين وعدد من رجال الأعمال النافذين، تحتم إجراءات قضائية فورية للتيقن مما يُنشر ويقال، وإجراءات أخرى لاســترداد هذه الأموال المنهوبة من الخارج إن وجدت، أو مصادرة الممتلكات الموجودة فى مصر وتسخيرها للصالح العام.

لقد نجحت ثورة ميدان التحرير فى إنهاء حكم رئيس عزل نفسه عن شعبه، ولم يعد يعرف ما الذى يحدث فى البلاد، متأثرا بطموحات ابنه الجارفة. ثورة تغرى كثيرين إلى تكرار المشـــهد ذاتـه فـى المؤسسات المختلفـة حتـى يُعاد النظـر فى التشريعـات المنظمة لهذه المؤسســـات. غير أن الأمر قد يتحـول إلى نـوع من الفوضى وتصفية الحســابات والثأر الشــخصى، وليس إعــادة هيكلة حقيقيـة تراعـــى المتغيـرات الكبـــرى التى مرت بها مصـــر. وعند حد معين قد تنقلب الأمور إلى ضدها، وهو ما لن يرضى أحدا.

٨ - من جمعة التنحى إلى جمعة الانتصار

(سويس إنفو ٢٠١١/٢/٢٢)

منذ أن نطق عمر سليمان فى بيان تاريخى من عشر كلمات بتنحى الرئيس، وإذا بكل شبر فى مصر المحروسة يعيش حالة فوران غير مسبوقة؛ فيض من مشاعر الفرح، فوران فى الأفكار بشأن الحاضر والمستقبل، وسيل من الادعاءات والمطالب الفئوية وتصفية الحسـابات، كم هائل مـن الأخبار التى تختلط فيهـا الحقائق والمبالغات والإشـاعات، كثرة فى التنظيمات والجماعات التى تتحدث باسـم الثورة وشبابها، ظهور مكثف ومتواتر لشـباب وشابات يكشفون عن أدوارهم فى الثورة ويعلنون عن طموحاتهم وتحركاتهم الآنية. باختصار حالة غريبة من الحرية غير المسـبوقة التى يعيشها المصريون ولم يعرفوها من قبل.

المصريون يكتشفون أنفسهم

ومن يتجول فى مصر الآن يرى شعبا بأسره، رجالا ونساء، وشبابا وفتيات وشيوخا وأطفالا، وكأنهم يعيدون اكتشـاف أنفسـهم وقدرهم التاريخى، أو كأنهم ولدوا فى التـو واللحظة، أفرادا وجماعـات ودولة ومجتمعا. الكل يتحـدث عن روح جديدة تسـرى فى العروق والأبدان، ملبيا الدعوة العفوية التى جسـدها شعار مبدع، طالما ردده المحتشـدون بعفوية فى ميدان التحرير لحظة إعـلان التنحى، والقائل «ارفع رأسك فوق.. أنت مصرى»، وهو الشعار الذى يتكرر كثيرا فى التجمعات الاحتفالية التى سيطرت على مدن مصر بأسرها طوال الأسبوع الماضى كله.

تعيش مصر حالة طموحة ومتفائلة من التطلع إلى المستقبل تصاحبها رغبة جماعية محمومـة لتصفية إرث الماضى بشـخوصه وأفكاره ومؤسسـاته وسياسـاته، وبين

الحالتــين تحركات واعتصامات وإضرابات وتجمعات فــى كل اتجاه وفى كل مكان تطالب بتحسين الاوضاع ورفع المرتبات وطرد الرؤساء وتعيين المؤقتين وتغيير اللوائح فورا وبلا تأخير. وهو الأمر الذى دفع بالمجلس العســكرى فى بيانه السادس مساء جمعــة الانتصار إلى التحذير من هذه الاعتصامــات الفئوية ومحذرا من خطوات صارمة فى مواجهة من ينظمونها فى أى موقع كان.

ثورة على الثورة

مصر بأســرها الآن بعد أســبوع من تنحى الرئيس مبارك فى حالة ثورة، ثورة فى الفــرح وثــورة فى الغضب وثورة فــى التفاؤل وثورة حتى على الثورة نفســها. ومن اليســير أن يلاحظ المرء من يرفع صوته قائلا إن الثورة لم تُنجز بعد، وأن ما جرى هــو مجرد خطوة واحدة تمثلت فى خلع الرئيس وتعطيل الدســتور وحل مجلســى الشعب والشورى، وأن المطلوب هو متابعة الثورة فى مرحلتها الثانية عبر البقاء فى الشــارع ليس من أجل الاحتفال الذى جرى اســطوريا كما حدث ليلة التنحى وفى جمعة الانتصار وتكريم الشهداء، بل من أجل الضغط على المجلس العسكرى لاتخاذ المزيد من الخطوات لإضفاء الطابع المدنى على المرحلة الانتقالية التى أعلن المجلس العسكرى أنها لن تزيد على ستة أشهر يتولى بعدها رئيس منتخب بنزاهة وشفافية حكم البلاد. وكذلك من أجل تشــكيل مجلس رئاســى يضم أربعة مدنيين وعسكرى واحد يدير شئون البلاد للفترة الانتقالية، ويجانبه برلمان مؤقت، لا يدرى أحد كيف ســيتم انتخابــه أو تعيينه، وثالثا حكومة توافق قومى يشــارك فيها ممثلون عن كل التيارات وفى المقدمة ممثلون عن الشباب أنفسهم.

خطة عسكرية من أربعة محاور

تأتــى هذه الدعوات الشــبابية ومن قبل من يناصرونهم فــى مواقف كثيرة، ولكنها ليست الغالبة، لا توافق المجلس العسكرى على خطته الانتقالية التى تقوم على أربعة محاور متكاملة وهى:

أولها بقاء الحكومة التى يرأســها الفريق أحمد شفيق وتضم وجوها قديمة ـ للحق بعضها مكروه فى الشارع المصرى بأسره ـ من أجل تسيير الأعمال حتى يتم تغييرها فى وقت لاحق.

وثانيها تعديل الدســتور بما يضمن إفساح المجال أمام المستقلين والحزبيين الترشح فى انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة، وبعدها انتخابات برلمانية تعكس التنوع الموجود فى المجتمع وتكشف عن أحجام كل القوى السياسية على حقيقتها دون تدخل.

وثالثا اســتعادة الأمن فى ربوع البلاد، ووقف التدهور والانفلات الذى بات متكررا فى مناطق بعينها، لاسيما شمال سيناء وعلى الحدود مع قطاع غزة تحديدا.

ورابعــا اتخاذ خطوات محســوبة من أجــل إعادة الحركة الاقتصاديــة فى البلاد، واستعادة جاذبيتها السياحية والاقتصادية مرة أخرى.

عواصف من الشك

بيــد أن الخطة على هــذا النحو والتى تتطلــب قدرا من الصبر الشــعبى والعودة إلى الحياة الطبيعية تدريجيا والســماح بخطوات فعالة، من أجل استعادة التماسك والفاعلية فى وزارة الداخلية وجهاز الشرطة ككل، لا ترضى فئات وجماعات عديدة تتحدث جميعها باسم الثورة ومنجزاتها سواء عن حق أو عن باطل.

ورغـــم تعدد التنظيمات والجماعات التى تعلن ملكيتها الحصرية للثورة الشـــبابية، فهناك قواسم مشتركة فى المطالب، وقاسم مشترك أكبر فى أسلوب التحرك المتمثل فى الاســـتمرار فى تحريك الناس ودفعهم للنزول إلى الشارع، وإلى ميدان التحرير، وســـط القاهرة تحديدا والذى بات رمزا للحرية التى لا يقيدها شىء بالمرة، ومزارا لكل مصرى تقريبا يريد أن يتبرك بالثورة وأشهر مواقعها على الإطلاق.

ووراء هذه القواســـم المشتركة حالة من الشك التى يغذيها البعض فى نيات الجيش رغـــم ما قام به بالفعل من حماية كاملة للمتظاهريـــن بعد جمعة الغضب ٢٨ يناير ٢٠١١، حماية أســـهمت فى اســـتمرار الاعتصام الجماعى فى ميدان التحرير حتى تنحى مبارك مضطرا تحت ضغط الجيش نفسه، بعد أن تبين أن بقاء مبارك وعدم اســـتجابته لمطلب المصريين بالرحيل تزيد الوضع اضطرابا فى كل الميادين، خاصة ميدان الأمن القومى وحماية الحدود.

التشكيك فى نيات الجيش يتم التعبير عنها بصيغ مختلفة، مثل النقد لموقف المجلس العسكرى الخاص بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، فبينما أعلن الجيش أن هناك مراجعة تتم لكل المعتقلين حتى يكون الإفراج ذا طابع قانونى، يطالب الشباب الثائر ومعهم جماعة الإخوان المســـلمين بأن يتم الإفـــراج فورا ودون إبطاء. وبينما يدرس المجلس العســـكرى مستقبل جهاز أمن الدولة سيىء السمعة التابع لجهاز الشرطة، يطالب الشـــباب الثائر بحل فورى للجهاز المشـــئوم والمســـئول عن تعذيب المواطنين وتلفيق الاتهامات وإيجاد المشكلات والأزمات.

وفـــى أفضل الأحوال يأتى التشـــكيك فى دفع الناس إلى التظاهر لأســـباب فئوية ومطالب خاصة بكل مؤسســـة، فـــى حين يرى المجلس العســـكرى أن هذه المطالب الفئوية ستُحل تباعا، وأن المطلوب الآن هو العودة إلى العمل وإدارة عجلة الإنتاج.

تشكيك فى لجنة تعديل الدستور

أما أكثر المواقف تشكيكا فى نيات المجلس العسكرى فقد تمثلت فى عدم الترحيب بتشكيل اللجنة المختصة بتعديل الدستور التى يرأسها قاض مخضرم وهو أ. طارق البشرى، وتضم فى عضويتها أستاذ قانون دستورى من جماعة الإخوان المسلمين هو أ. صبحى صالح. الأمر الذى يعتبره كثيرون موقفا قد يصب فى إنشـاء دولة دينية وليسـت مدنية، ويعطى للإخوان وزنا أكبر من أوزان قوى سياسـية أخرى شاركت جميعها فى الثورة.

يأتـى عدم الترحيب هذا فى وقت يعلـم فيه الجميع أن هذه اللجنة تضم مجموعة من أكبر فقهاء القانون الدسـتورى فى مصر، وأن مهمتها محصورة فى تعديل مواد بعينها تتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية والإشـراف على الانتخابات، والجهة المنوط بها الفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب بعد انتخابهم، فضلا عن مدة الرئاسـة ورفع حالة الطوارئ. وبالتالى فهذه التعديلات ليس من شـأنها أن تحدد طبيعة ومسـتقبل النظام السياسـى ككل، أو تضفى توجها غير مدنى على الحكم الجمهورى القائم، أو تسمح بسيادة جماعة أو فكر معين على مؤسسات الدولة. ومن ثم، يبدو أن عدم الترحيب بلجنة تعديل الدسـتور ليس سوى ذريعة لممارسة ضغط شعبى على كل من أداء المجلس العسكرى ولجنة تعديل الدستور معا، وذريعة أخرى للاستمرار فى حشد الناس فى الشارع.

ويـزداد عـدم الترحيب بلجنة تعديل الدسـتور لدى جماعات الشـباب والأحزاب السياسية والكنيسة الأرثوذكسية بقيادة البابا شنودة التى ترفع شعار الدولة المدنية، فى حين تجد اللجنة ترحيبا وتأييدا من جماعة الإخوان، التى تقدر توجهات طارق البشرى ومواقفه السياسية.

ونظرا لما جاء من إشادة مشددة من الشيخ القرضاوى للقاضى طارق البشرى فى خطبته المثيرة للجدل بميدان التحرير، فقد ثارت مخاوف من أن مصر قد تقع فى أيدى الإخوان، الذين بدورهم يسعون إلى طمأنة مصر كلها، بأنهم لن يرشحوا أحدا للمنافسة على منصب رئيس البلاد، ولن يرشحوا أكثر من ثلث البرلمان، وأن هدفهم هو المشاركة لا المغالبة، وتشكيل حزب سياسى جنبا إلى جمعية تهتم بالشأن الدعوى العام.

والحق أن قلق الأحزاب والقوى السياسية مفهوم، فالجماعة هى الأكثر تنظيما وقدرة على الحشد والتعبئة، أما باقى الأحزاب والقوى السياسية فحالها يدعو للرثاء والأسى، بما فى ذلك الحزب الوطنى الذى كان حاكما وبات الآن تائها فى بحر الظلمات.

الجدل حول تعديل مواد محددة من الدستور، لا يمنع من المطالبات بدستور جديد ينشئ نظاما برلمانيا يحد من سلطات رئيس الجمهورية، ويقوم على حرية تشكيل الأحزاب، والمنافسة المفتوحة للوصول إلى الحكم عبر صناديق الانتخابات، ولا يمنع أيضا من مطالبة البعض بأن ترفع تماما فى الدستور الحالى بعد تعديله أو أى دستور جديد أى إشارة للشريعة الإسلامية باعتبارها أحد مصادر التشريع. وهى المطالب التى استنفرت قيادات دينية أزهرية، حيث شددت على أن تغيير هذه المادة تحديدا قد يثير حربا أهلية فى البلاد.

اصطياد الفاسدين

وبينما ينتظر الجميع التعديلات الدستورية ومدى إفساحها الفرصة الحقيقية للمستقلين للترشح فى الانتخابات الرئاسية، تتوالى البلاغات على النائب العام

تطالب بالتحقيق فى وقائع فســاد وتربح واستغلال نفوذ والاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضى بأبخس الأثمان، قام بها وزراء سابقون وعدد من كبار الصحفيين، مما أضاع على الدولة المصرية مليارات من الدولارات ومنح الفاسدين ثروات هائلة لا يستحقونها.

وجاء أول الحصاد فى صورة حبس لأربعة من أشهر الشخصيات السياسية والوزارية لمدة أســبوعين على ذمة التحقيق فى وقائع غسل أموال وتربح، وهم وزير الداخلية المرعب حبيب العادلى، وأحمد عز أمين التنظيم فى الحزب الوطنى الذى كان حاكما والمســئول عن تزوير الانتخابات النيابية الماضية بكل فجاجة، ووزير السياحة زهير جرانة وأحمد المغربى وزير الإسكان المسئولين عن نهب أراض لأنفسهم ولأصدقائهم بالمخالفة الصريحة لكل القوانين.

والطريف فى الأمر أن وزير الداخلية السابق، الذى طالما اعتقل أعضاء من جماعة الإخــوان، ولفق لهم الاتهامات، إذا به ينزل ضيفا على زنزانة كان بها اثنان من كبار أعضاء الجماعة المحبوسين على ذمة قضايا تتعلق بتمويل جماعة محظورة.

لكن تظل رغبة المصريين مشــدودة للتقارير الخاصة بثــروة عائلة الرئيس مبارك، والتــى تردد أنهــا تتراوح بــين ٤٠ و ٧٠ مليار دولار موزعة على عــدد من البنوك الأوروبية وقصور فى بلدان أوروبية وأسهم فى شركات دولية. والكل يُمنى نفسه فى أن تنجح الجهود المبذولة، التى يقوم بها المجلس العســكرى وتشارك فيها الولايات المتحدة ودول أوروبية، لاســتعادة جزء معتبر من هــذه الأموال المنهوبة، لترجع مرة أخرى إلى الشعب المصرى صاحبها الحقيقى.

٩- الإخوان والثورة

(الأهرام ٢٠١١/٢/٢٣)

فـــى جمعة الغضب فى الثامن والعشــرين من يناير، ســـرت مع آلاف المصريين فى المظاهرات التى جابت منطقتى الدقى والمهندسين، ووقفت طويلا فى ميدان الجلاء مـــع جموع المتظاهرين الذين تلقوا الكثير من قذائف القنابل المســـيلة للدموع حتى الرابعة عصرا، وإلى أن علمنا أن الشــرطة قررت الانســحاب وأن الجيش سيقوم بفرض حظر التجول، وسوف ينتشر فى الميادين وأمام المواقع المهمة. فى ذلك اليوم كان أحد الشعارات التى يرددها الشباب « لا برادعى ولا إخوان.. دول شباب مصر التعبان»، وفى مرات أخرى قيل «شباب مصر الجدعان».

كان الشعار بسيطا وحاسما ويعنى أن المتظاهرين لا علاقة لهم بالإخوان الذى طالما اُســـتخدموا كفزاعة للغرب حتى لا يضغط على النظام الســـابق للقيام بإصلاحات ديموقراطية وانتخابات نزيهة. وكان يعنى أيضا أن هذا الشباب مُستقل عن الحركة الوطنية للتغيير التى شكلها قبل نحو عام د. محمد البرادعى مع عدد من الناشطين وأســـاتذة الجامعة الداعين للتغيير الجـــذرى فى البلاد. وكان يعنـــى ثالثا أن هذا الشـــباب هم قوة جديدة تعلن عن نفســـها وتقود المظاهرات بعد أن خططت لذلك عبر الشبكات الاجتماعية وسبل التواصل الاليكترونى الجديدة.

كان معروفـــا أيضا ومنذ الثلاثاء ٢٥ يناير الذى شـــهد أولى المظاهرات فى ميدان التحريـــر وميادين أخرى، أن الإخوان قـــرروا ألا ينضموا إلى هذه المظاهرات لأنها تُنظم من أناس غير ذوى خبرة سياســـية وغير معروف من وراءهم ولا أفكارهم. أو بعبارة أخرى أن الإخوان لن يشاركوا فى عمل ليسوا هم صانعيه وأبطاله.

لكـن الحـق يقال أن بعضا من شـباب الإخوان كان موجودا فـى المظاهرات، ربما للمشـاركة الجادة وربما أيضا لمجرد اسـتطلاع الموقف والتعرف على ما يجرى فى الشارع وحسب، وربما ثالثا كتعبير عن انقسام جيلى فى داخل الجماعة. وقد حدث أن تقابلت على غير موعد مسبق فى خضم التظاهر وارتفاع الحناجر وتلقى القنابل المسـيلة للدموع والصديق ضياء رشوان وسـط ميدان الجلاء، وتعرف علينا شابان قالا إنهما من جماعة الإخوان وإنهما لا يشـاركان فى المظاهرات، ولكنهما معجبان بما يحدث، وأنهمـا وجدا المظاهرات أمرا منظما ومحترفا لم يكن متوقعا على أى حال، وسينقلان هذا الانطباع إلى القيادات حسب ما قالا.

غيـر أن الأمور تطورت لاحقا على نحو مختلف، فقد أدرك الجميع أن ما يشـهده الشـارع المصرى ليس مجرد مظاهرة أو احتجاج عابر وكفى، بل هو مقدمة لحدث كبير يجب ألا يُفوت أحد على نفسـه فرصة المشاركة فى صنعه، حدث كبير سوف يهز مصر وما حولها. وبحس سياسى عميق أدرك الجميع أيضا أن انسحاب الشرطة بالطريقة التى حدثت هو بداية الانتصار، وأن المطلوب هو قدر من الصمود وقدر من التكاثف الشعبى. وفى ظل هذه الأجواء التى فرضت نفسها على الجميع، سواء كانوا منظمـين منذ عقود كما هو الحال مع جماعة الإخوان، أو فى طور التنظيم كما هو الحال مع مجموعات الشباب الثائر، قررت الجماعة اللحاق بالركب الثورى، وانضم أعضاء لها فى المظاهرات فى أكثر من مدينة خاصة الإسـكندرية والإسـماعيلية، ورابط آخرون فى ميدان التحرير، مشاركين فى صنع الحدث الكبير.

وأيا كانت دوافع قرار الإخوان بالمشاركة وحساباته السياسية الآنية والبعيدة، فقد أنتجت المعايشـة الثورية فى ميدان التحريـر نوعا من القبول المتبادل بين الجماعة والقوى السياسـية الأخرى. ووفقا لما سمعته من أشخاص كثيرين ممن أسهموا فى صنع الثورة، وما لاحظته فى الميدان طوال أسبوعين، هناك اعتراف بأن دور أعضاء الإخوان فى الدفاع عن الاعتصام فى ميدان التحرير يوم الأربعاء الدامى ٢ فبراير

٢٠١١، والذى بات يُعرف بموقعة الجمل والحصان، وفى مواجهة الجحافل الهمجية التى أحاطت بالميدان وألقت الطوب وقنابل المولوتوف على المتظاهرين لاسـيما فى المنطقة الفاصلة بين ميدان التحرير وميدان عبد المنعم رياض، أنه كان دورا حاسما، وأن أعضاء الجماعة قاوموا ببسالة وتعرض الكثير منهم لإصابات بالغة، ومع ذلك فقد ظلوا مع باقى المعتصمين فى أرض الميدان يحمونه، منطقة مستقلة تشع بالثورة إلـى أن تحقق هدفها الأكبر وهو رحيل مبارك، وبدء عملية تغيير فى بعض أسـس النظام، تمهيدا لتغييره كلية عبر الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة فى غضون ستة أشهر.

هـذا الاعتراف بالدور المهم لأعضاء الجماعة فى الدفـاع عن الميدان وعن الثورة، يقابله حقيقة أن هذه الثورة - وهذا هو سـر تألقها وتاريخيتها - هى ثورة بلا قائد محدد، فجميع من شاركوا فيها هم قادتها وهم ثوارها، وهم صانعوها. وحتى الذين قبعـوا فى البيوت أو فى المـدن والقرى البعيدة أو اسـتمروا يديرون بعض المواقع الإنتاجية الحيوية، وكانوا يدعون الله تعالى أن ينصر الثورة وأن تحقق أهدافها، هم أيضا جزء عضوى منها، ولذا فإن أى محاولة بطريق مباشـر أو غير مباشر تهدف إلـى الإيحاء بأن فصيـلا بعينه قد دفع ثمنا أكبر، أو أن مـن حقه أن يحصل على عائـد أكبر من الآخرين، هو موقف لا أخلاقى ولا ثورى. وهو مبدأ أتصور أنه نابع من طبيعة الثورة ذاتها، وباعتبارها ثورة شـعب بأسـره على من ظلموه واستبدوا به وتصوروا أنه شعب لم ينضج بعد ولا يستحق الحرية والكرامة الإنسانية.

هذه المقدمة الطويلة نسبيا أتصور أنها ضرورية لمناقشة الدافع الذى جعل الاحتفال بالانتصـار، كمـا حدث يوم الجمعـة ١٨ فبراير ٢٠١١، وكأنه اسـتعراض قوة من قبل جماعة الإخوان المسـلمين، وبمثابة رسـالة بأن هذه الثورة ستقود البلاد حتما إلـى ناحية بذاتها يعرف الجميع أنها ليسـت محل توافق من المجتمع ككل، وبمثابة

رسالة أيضا بأن على المصريين اليوم أن يقبلوا أطروحات الإخوان سواء ارتضوا أم لم يرتضوا. ولقد كان منع الناشـط الشـاب وائل غنيم من قول كلمة فى الاحتفال بالانتصــار، مـن قبل من وُصفوا بأنهم حرس الشـيخ يوسـف القرضاوى، وكذلك الهتافات المشـينة التى قيلت فى حقه، بمثابة مؤشر أقل ما يوصف بأنه مثير للقلق الشـديد على مستوى الحريات المنتظر إن سـادت نظرية فرض الأمور بقوة الأمر الواقع، وتم إقصاء المختلفين فى الرأى والتوجه.

وإذا كان الإخوان قد نفوا أنهم الذين دعوا الشـيخ يوسف القرضاوى لإلقاء خطبة جمعة الانتصار وسـط الحشـود التى جاءت لتعبر عن تمسكها بالثورة وفرحها بما تم إنجازه وبما يجب أن يُنجز لاحقا، فالثابت أنهم اسـتغلوا قدراتهم التنظيمية فى حشـد أعضائهم من كافة مدن الجمهورية للمشاركة فى الحدث، وليفهم كل طرف ما يريد أن يفهمه.

ومما لمسـته من قريبين من صنع الثورة ومشـاركين فيها ومستبشـرين بها، أن ثمة قدرا من القلق من هذا الحشد غير المسبوق، وقلقا آخر من أن لا تتاح فرصة للقوى السياسـية والحزبية وأيضا المجموعات الشـبابية الصاعدة لأن تشـارك فى صنع نظام سياسـى جديد من خلال صناديق الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية. صحيح أن الإخـوان قدموا قبل هذا الحشـد رسـائل لطمأنة كل فئـات المجتمع بأنهم لن ينافسـوا فى الانتخابات البرلمانية بأكثر من ثلث المقاعد، وأنهم لن يقدموا مرشحا للرئاسة، وأنهم يؤمنون بالدولة المدنية وليست الدولة الدينية التى لا يعرفها الإسلام حسب تأكيدات قيادات إخوانية. ثم بعد حشد جمعة الانتصار تحدثوا عن رفضهم النمـوذج الإيرانـى وأنه غير قابل للتكرار فى مصر. ومـا فهمته وفهمه كثيرون أن النفى الأخير جاء بعد أن قارن كثيرون زيارة الشيخ القرضاوى، وهى مجرد زيارة لا أكثر، بعودة الإمام الخومينى إلى إيران من منفاه الفرنسى بعد أن هرب الشاه تحت وقع ثورة الإيرانيين وانضمام الجيش لهم فى فبراير ١٩٧٩.

هذا النفى الثلاثى يصطدم بالحقائق المعروفة فى عالم السياسة، الذى لا يعترف أبدا بالضمانات القولية التى لا يمكن محاسبتها لاحقا، ولا يعترف أيضا بحُسن النيات والكلمات المعسولة، ولكنه يعرف الأفعال وتوازن القوى ويحكم على الأشياء انطلاقا من الخبرات التاريخية المعروفة، وهى بدورها تثير الشكوك ومبعث قلق كبير لكل المصريين. ولعل تجربة الجزائر مع فوز جماعة الإنقاذ فى الانتخابات نهاية ١٩٩٠، وما تبعها من عقد العنف والحرب الأهلية والقتل على الهوية، كفيل بأن يثير القلق فى نفوس كثير من المصريين أن تشهد بلادهم الناهضة أمرا مماثلا. والخوف كبير أن تكون الانتخابات البرلمانية المقبلة، مقدمة لدولة دينية ليست مدنية، لاسيما فى ظل ضعف وهشاشة الأحزاب القائمة، وأن تصبح أول وآخر انتخابات برلمانية نزيهة تشهدها مصر الثورة. والخوف أكبر ألا تستغل الأحزاب السياسية والقوى الشبابية وتجمعات المعارضة والثورة، الفرصة القائمة فى توطيد علاقاتها بالناس وبالشارع وتجديد أطرها التنظيمية والفكرية وجذب الكثير من الأعضاء وحثهم على المشاركة الواعية فى صنع مصر جديدة تؤمن بالحرية والكرامة وحقوق الإنسان، وبديموقراطية متجددة غير قابلة للتراجع أو الاختفاء القسرى.

١٠- الشباب والثورة (الأهرام ٢٠١١/٣/٢)

رغـم ما بدت عليه مظاهرات واعتصامات ثورة ٢٥ يناير المصرية، من كونها عفوية أو نتيجــة تراكم الاعتصامات الفئوية ومخزون الغضب والغبن لدى فئات اجتماعية عديدة والذى تشكل فى السنوات العشر الماضية تحديدا، فقد أثبتت أحاديث العديد من نشطاء مجموعات الفيس بوك، وإلى جانبهم مجموعات الحركات والأحزاب التى شاركت فى الحدث أن الأمر كان يتم بوعى كامل ودراية عالية وتخطيط مسبق.

وفى كثير من اللقاءات مع عدد من شــباب الناشطين، اتضح أن التخطيط كان يتم على مستويين:

الأول يتعلق بتحديد شــعار كبير للتظاهر ووضع خطة للتنفيذ بها شق معلن لخداع قوات الأمن، وشق لا يعرفه إلا الناشطون أنفسهم وهو الذى سيتم تطبيقه بالفعل.

الثانــى توزيع الأدوار وتحديد مســئوليات لكل مجموعة تقوم بها ســواء قبل البدء بالمظاهرة أو أثناءها. فمثلا وقبل القيام بمظاهرة جمعة الغضب تم نشــر أســماء أماكــن معينة للقــاء والتظاهر لغرض خداع قــوات الأمن، وقام ناشــطون بجولة استطلاعية صباح الجمعة لمعرفة حجم استعدادات قوات الأمن فى المواقع التى تم الإعلان عنها مســبقا، ومع التأكد من أن قــوات الأمن تمركزت بالقرب من المواقع المُعلــن عنها، بــدأت المظاهرات فى أماكن ومواقع أخرى محددة ســلفا، مما أربك قوات الأمن وجعلها تفقد التركيز المطلوب فى مواجهة المتظاهرين.

وحسب روايات ناشطين رئيسيين، فقد بدأت المظاهرات من الأحياء الشعبية كبولاق وامبابة، وقادها ناشطون واعون بما يفعلون بحكم ثقافتهم وإدراكهم السياسى العالى

ومعرفتهم بتجارب الثورات الشعبية الشهيرة، وذلك عبر خطوط السير المتفق عليها فيما بينهم.

هـذه الروايات تتفق مع ما رأيته يومى الثلاثاء ٢٥ يناير، والجمعة ٢٨ يناير. فقد كانت خطوط سير المظاهرات تتم أولا فى أحياء شعبية ثم فى شوارع جانبية وشعارها الأساسى «انزل.. انزل» مُوجها للأسر والشباب بهدف جذب أكبر عدد ممكن للاشتراك فى المظاهرة. وبالفعل كان لهذه الكلمات وقع السحر فى نفوس الكثيرين الذين تفرجوا أولا من البلكونات ثم قرروا النزول والمشاركة الإيجابية. ثم التقت هذه المسيرات التى بدت متباعدة أحيانا بعد ذلك فى ميدان أو مكان يسع عددا كبيرا من المتظاهرين، حيث عمد الناشطون الأساسيون إلى الانتظار فى المكان أطول فترة ممكنة ثم الانطلاق بعد ذلك إلى موقع آخر يتم فيه الالتقاء مع مجموعات أخرى من المتظاهرين. وكان الغالب فى بدء المسيرات ترديد شعارات مباشرة تدغدغ المشاعر الوطنية، مثل «عاوزين حرية.. عدالة اجتماعية» لاسيما فى الأحياء الشعبية. أو أن ينادى أحدهم باسم معين، ويقول المتظاهرون باطل. فجمال.. باطل، ومجلس الشعب.. باطل، وأحمد عز.. باطل، ومبارك.. باطل، أو القول « يا جمال قول لمبارك السعودية فى انتظارك»، أو « يا جمال قل لأبوك كل الشعب بيكرهوك».

وهكذا كانت بداية المسيرات من أحياء بولاق مرورا بالمهندسين والدقى واللقاء مع القادمين من شارع فيصل وميدان الجيزة، ثم شارع التحرير إلى ميدان الجلاء أمام قسم الدقى، على أن تأتى مجموعات من ميدان محمود مرورا بشارع البطل أحمد عبد العزيز إلى ميدان الدقى وميدان الجلاء، استعدادا للذهاب إلى ميدان التحرير من ناحية الأوبرا.

تخطيط رائع وواع، وخطوط سـير معروفة للقائمـين على المظاهرات، وإن لم تكن كذلـك للكثيرين من الذين شـاركوا فيها لاحقا بحكم الحمـاس والرغبة فى إنهاء التهميش والحرمان الاقتصادى.

وحـين انهارت مقاومة رجال الأمن نحو الرابعة عصرا، وسـرت معلومة انسـحاب رجال الشـرطة، بدا الأمر مُحيّرا بعض الشـىء، إذ ارتفع الحـوار بين المتظاهرين بصـورة تلقائية عـن طبيعة الخطوة التالية. ووفقا لما جـرى فى الفترة بين الرابعة والسابعة مساء الجمعة ٢٨ يناير فى ميدان الجلاء فقد انقسم المتظاهرون قسمين، الأول قـرر البقـاء واحتلال الميدان حتى الصباح، والثانى قـرر الذهاب إلى ميدان التحرير لاسـيما بعـد أن تأكد للجميع أن قوات الأمن المركـزى التى تمركزت بعد الظهر مباشرة أمام كوبرى الجلاء قد اختفت تماما، ولم يبق سوى عدد محدود أمام قسم الدقى، ومعهم ضابط برتبة نقيب حاملا جهاز إرسال لم يكن يعمل.

هذا القدر من التخطيط للمظاهرات، ينفى شـبهة العفوية المحضة. لكن الشواهد تقول - إلى أن تتضح كل الأبعاد - أن انهيار قوات الأمن وانسـحاب الشرطة لم يكن فـى الحسـبان، وبالتالى فإن قرار الذهاب إلى التحرير والتجمع هناك والتمسـك بالميدان كأرض محررة جاء وليد اللحظة ووفقا للتطورات، لكن الشواهد تقول أيضا إن البقـاء فى الميدان لم يكن سـوى تحد لحظى تم الرد عليه باسـتجلاب خبرات الاعتصامات الشهيرة والثورات الشعبية الحديثة كالتى جرت فى أوكرانيا وجورجيا ومـن قبل حين انهارت النظم الشـيوعية فى أوروبا الشـرقية نهاية الثمانينات من القـرن الماضى. والمفيد فى هذه الثورات يتعلق بعملية تنظيم وإدارة شـئون الحياة لمجموعـات من الناس يتفقون على هـدف كبير، ولكنهم لا يعرفون بعضهم البعض. وتمثـل الأمـر كما حدث فى ميـدان التحرير فى تنظيم لجان إعاشـة وأمن وطب وإعلام وغيرها، وقامت كل جماعة بعمل ما يشبه المُخيم الخاص بها، والإذاعة التى تنشر فكرها وشعاراتها.

مثل هذا التنظيم، ومن قبل التخطيط للمظاهرات نفسـها، وهو ما يثير الإعجاب، يواجه بتحد كبير يتعلق بإدارة مرحلة ما بعد نجاح الثورة فى الإطاحة بقمة النظام، وبدء عملية سياسـية تحت رعاية القوات المسـلحة هدفها التمهيد لبناء جمهورية جديـدة تقوم على دسـتور جديد ورئيس يأتـى بالانتخاب الحـر النزيه ومجلس تشـريعى يعكس اختيارات الأمة دون تزييف. والسـؤال الأبرز يتعلق أساسا بمدى قدرة فئة الشباب بوجه عام على تنظيم نفسها سواء عبر أحزاب أو جمعيات مدنية، لاستكمال مشروع النهضة وبناء نظام ديموقراطى حقيقى قابل للاستمرار، ويعكس التنوع السياسى والفكرى القائم فى الأمة المصرية ولا يلغيه أو يخاصمه أو ينفيه.

الثابـت أن هناك أكثر من طرف يتحدث باسـم الثورة، فهنـاك الأمناء على الثورة وهناك ائتلاف ٢٥ يناير، وهناك أحزاب بازغة استفادت من المناخ الإيجابى الجديد. وهو تنوع حميد يجسـد التنوع الموجود فى المجتمع، ولـذا فإن ادعاء أى طرف أنه يتحدث حصرا باسـم الثورة وأنه الوحيد المؤهل بمتابعـة أهدافها وتحديد جدول أعمالها، وأنه يجسـد طموحات الأمة بأسرها، هو أمر ضد الثورة نفسها وافتئات شديد عليها وعلى جموع الشعب المصرى الذى شارك فيها، وضد مبادئها السامية، لاسـيما أننا لم نشـهد بعد انتخابات نزيهة لنعرف من خلالها الأوزان النسبية لكل طـرف، ومن هو ذا الذى ينوب عن الأغلبية التى لم تعد صامتة بأى حال. وبالتالى فإن قيام جماعات بعينها بالدعوة إلى المظاهرات من أجل إسقاط حكومة أو تطبيق فـورى لمطالب محددة هو أمر يخص هذه الجماعة وحدها ولا يخص بالضرورة كل فئات الشـعب التى قد يكون لها موقف آخر يدعو إلى التريث فى الحكم على أداء الحكومة القائمة، وإعطائها فرصة للعمل.

كذلك هناك خلاف علـى الأولويات، فالحرية لا يمكن مقايضتها بالأمن، ولا يمكن للأمـن وحده أن يعوض غيـاب الحرية. والمطلوب هو الأمـن والحرية معا فى ظل

قانون عادل ومتوازن، ومؤسســـات تطبيق للقانون، ومنها الشــرطة، تكون متماسكة وتحتــرم حقوق الإنســان وتكون محل احترام من المواطنين أنفســهم، وهو ما يمثل التحدى الأكبر الآن لمصر كلها دون استثناء.

والمُثير اللافت للنظر هنا أن بعض فئات الشــباب تتصور أنها وحدها القادرة على التغييــر، وأن الثورة هى حصاد خاص بهم وحســب، وتنكر دور حركة الاحتجاجات الفئوية طوال خمســة أعوام ســابقة، وتعتقد أن على الأجيال الأكبر إما الصمت أو الرحيل عن المشــهد برمته. وفى لقاءات مع بعض الشــباب الذين شاركوا بقوة فى الثــورة وقدموا تضحيات كثيرة، قال أحدهم إنه يفخر بأنه لم ينشــأ على الإعلام القومى سواء المرئى أو المكتوب، وأن مصدر ثقافته ووعيه هو شبكة الإنترنت ودورات تدريب بالخارج، وقال آخر إنهم لن يتوقفوا عن التظاهر حتى يُسلم الجيش السلطة للثوار ويعود إلى ثكناته.

وفى لقاءات مع مجموعات من الشــباب الثائر فــى إحدى مدن القناة نصحت بأن يتم العمل بأســرع ما يمكن بإنشــاء حزب يكون قادرا على المنافسة فى الانتخابات المقبلة، لكن الغالبية أصرت على أن الأولوية هى لاستمرار الاعتصامات واستكمال الثورة. وحين نصحت فى أحد اللقاءات بأن يقوم الشباب قبل الُحكم على المنافسين المحتملين للرئاسة أو اختيار البرلمان المقبل بعملية تثقيف ذاتى لمعرفة أصول الأشياء كالدســتور والحزب السياســى والجمعيــة المدنية والفوارق بين النظم السياســية كالرئاســية والبرلمانية، ومعنى الدولة المدنيــة والدولة الدينية، فقد غضب البعض، واعترض البعــض الآخر. وكانت كلمة أحدهم أكثر مــن مثيرة موجها كلامه لجيل بأكمله تجســد فى شخصى الضعيف «أين كنتم.. إنكم تعرفون كل هذه الأشياء ولم تفعلوا شيئا، ونحن لم نعرف هذه الأمور ومع ذلك قمنا بالثورة وغيرنا مصر كلها». وفى ظنى، هنا يكمن الخطر أن تُدار مصر ما بعد الثورة بنوع من الثقة المفرطة وبلا

معرفة ولا سند من وعى، ثم سيأتى حتما من يحصد العائد كله ويحرم الآخرين، لا لشـــىء إلا لغرور أو اندفاع نحو مجهول، أو جهل بما يجب أن يكون، أو خبرة غائبة أو عزوف عن التعلم من تجارب الآخرين. وهنا وجب التحذير والتنبيه حتى لا يكون الندم فى غير موضعه.

١١ - الجيش والثورة

(الأهرام ٢٠١١/٣/٩)

فى مساء جمعة الغضب ٢٥ يناير، انسحبت الشرطة نحو الساعة الرابعة عصرا، وتقرر نشر الجيش لضبط الوضع الأمنى، وحينئذ تبلورت معادلة جديدة فى عمر ثورة الشعب المصرى، أبرز عناصرها أن الجيش بات طرفا مباشرا فى صنع الأحداث، وله الحق فى أن يتحمل العبء الأكبر دون مزايدة من هذا الطرف أو ذاك.

صحيح أن الرئيس السابق كان هو صاحب قرار نشر الجيش تعويضا عن انهيار الشرطة بفعل فاعل، لكن الجيش كمؤسسة وطنية جامعة قبلت القرار انطلاقا من مسئوليتها الدستورية والوطنية. فالمطروح عليها فى تلك اللحظة كان حماية الوطن نفسه ومراكزه المهمة والمواطنين سواء الذين قرروا البقاء والاعتصام فى الميادين، خاصة ميدان التحرير، أو الذين استمروا فى مواقع الإنتاج والعمل.

ومع صباح السبت ٢٩ يناير ٢٠١١ وانتشار العديد من آليات ومدرعات القوات المسلحة حول ميدان التحرير لتحمى الثائرين والمعتصمين، تقدم الجيش خطوة أخرى لحماية الثورة، وبذلك تبلورت علاقة شراكة حقيقية أخذت تفصح عن نفسها تباعا وفقا لتطور الأحداث.

كان موقف الجيش، وسيظل، موقفا داعما لحق المصريين فى الحصول على حقوقهم الطبيعية فى الأمن والحرية والكرامة ومحاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين. ونظرا لأن تقاليد الجيش المصرى تفضل العمل والإنجاز فى الواقع عن الدعاية والإعلان، فسيظل هناك الكثير من المواقف التى تنتظر اللحظة المناسبة لإعلان ومعرفة كل تفاصيلها الدقيقة، وليعرف كل مصرى وعربى ماذا حدث بالضبط، وكيف كان موقف الجيش حاسما ومؤثرا فى نجاح الثورة وفى تنحية الرئيس ونخبته. وأشير هنا إلى ثلاثة مواقف كنماذج توضح المعنى.

الموقف الأول ذلك الاجتماع الذى جمع الرئيس السابق مع القيادات العسكرية فى مركز عمليات القوات المسلحة يوم الأحد ٢٩ يناير، وكان المعتصمون فى ميدان التحرير قد قرروا البقاء لحين الحصول على الجائزة الكبرى المتمثلة فى رحيل مبارك ورجاله. وحضر الاجتماع نائب الرئيس آنذاك عمر سليمان، وهو الاجتماع الذى وصفته وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية بأنه جاء فى إطار متابعة الرئيس الميدانية لتطورات الحالة الأمنية. لكن روايات أخرى موثوقة تؤكد أن الاجتماع شهد نقاشا حول ما يمكن أن يقوم به الجيش لفض الاعتصام بالقوة فى ميدان التحرير كما كان يرغب الرئيس السابق ونجله جمال تحديدا. وانتهى الأمر بأن الجيش رفض الفكرة وقرر أنه سيحمى المتظاهرين ولن يقدم على التعامل معهم بالقوة، فهم من الشعب والجيش هو أيضا من الشعب، وثقافة الجيش تقوم على حماية الشعب والوطن وليس مواجهته.

الموقف الثانى يتعلق بالبيان الأول للقوات المسلحة الذى صدر ظهر الخميس ١٠ فبراير، أى بعد ١٦ يوما كاملة من الاعتصام المستمر فى ميدان التحرير، حدث فيها ارتفاع فى سقف المطالب الشعبية مع إصرار شديد على رحيل الرئيس ورموز نظامه، فضلا عن اتساع دائرة الاحتجاجات الفئوية وانضمام العديد من النقابات المهنية والعمالية إلى المعتصمين فى ميدان التحرير. وقد لاحظ الجميع أن البيان صدر عن اجتماع للقيادة العليا للقوات المسلحة ولأول مرة بدون مشاركة الرئيس الذى يُعد القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الغياب الذى أفصح صراحة عن امتزاج موقف الجيش مع موقف جموع المصريين المطالبين برحيل الرئيس والعمل على منع الانزلاق نحو حالة عصيان مدنى شاملة تؤدى إلى إصابة أعصاب ومرافق الدولة المصرية بالشلل التام. وهنا كان البيان رقم ١، الذى تضمن تأييد الجيش لمطالب الشعب المشروعة دليلا على أن القوات المسلحة تدرك خطورة الموقف وتدرك

خطورة عدم الاستجابة لمطالب الشعب. وفى قول آخر كان البيان بمثابة إنذار أو لنقل دعوة غير مباشرة بضرورة اتخاذ الرئيس مبارك خطوة كبيرة تجنب البلاد، كما تجنبه هو شخصيا مصيرا غير مرغوب فيه.

الموقف الثالث وهو الخاص بما جرى بين قيادة القوات المسلحة من جانب والرئيس مبارك ونائبه من جانب آخر فى الساعات الـ ١٨ ما بين إلقاء مبارك بيان ليلة الخميس ١٠ فبراير الذى فوض فيه نائبه بعض صلاحيات الرئيس، ومساء الجمعة ١١ فبراير الذى شهد إعلان التخلى عن السلطة وتفويض المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد. ففى هذه الساعات كان هناك حوار خشن وقاس، أضاف ضغطا مباشرا على الرئيس السابق ونجله من أجل التخلى عن السلطة وإفساح المجال أمام تغييرات كبيرة فى نظام الحكم ترضى طموحات وتطلعات المصريين جميعا.

المواقف الثلاثة على هذا النحو تكشف عن شراكة حقيقية بين الجيش والشعب أدت إلى تخلى الرئيس عن سلطاته ومن ثم إسقاط النظام السابق، وفتحت الباب أمام تغييرات كبرى تتبلور ملامحها شيئا فشيئا.

هذه النتيجة، أى الشراكة بين الجيش والشعب فى إنجاح الثورة وإكمال دورتها، تفرض تناغما بين الطرفين، وتفرض أيضا تقديرا خاصا لدور الجيش، الذى إذا تصورنا أنه كان على غير ما جرى بالفعل لكانت الأوضاع فى مصر فى مسار آخر تماما. ولنا فيما يجرى فى ليبيا الشقيقة درس كبير، فحين تقف الجيوش أو قطاعات منها فى مواجهة المواطنين ومطالبهم المشروعة، تصبح النتائج كارثية بكل المقاييس.

ولذا فإن تلك النغمة التى سادت فى الأسبوعين الماضيين وروج لها عدد من الناشطين السياســيين، وحملت نقدا مبطنا لأداء القوات المسلحة تبدو لى غير منصفة إن لم تكن مُضللة، إذ تقوم بعملية شحن شعبى فى غير محلها، وتمهد لنوع من الاحتكاك الخطير بين الشعب والجيش، وتعمد إلى الإسراع بإخلاء الجيش ساحة إدارة شئون البلاد حتى يسـيطر عليها من يطمح بالاســتئثار بالسـلطة دون سند من شرعية شعبية أو قانونية.

لقد كرر عدد من السياسيين والكُتاب انتقادات بشأن ما وصفوه بالتصرف البطىء فى معاقبة فلول النظام الســابق، والتصرف فى إدارة شـئون البلاد وكأنه قد تلقى هدية مسـمومة يريد التخلص منها بأسرع طريقة أيا كانت النتائج. وانتقد البعض البيــان الدســتورى الذى أعلنته قيادة القوات المســلحة وتعهدت فيـه بانتقال آمن وسـلمى للسلطة المدنية فى غضون ستة أشـهر وبما يؤدى لاحقا إلى وضع دستور جديـد يتلاءم مع طبيعـة العصر وطموحات المصريين جميعـا. وبدلا من أن يكون الشــكر والتقدير هو الرد المناسب لهذا الموقف الواضح، وبدلا من أن تكون الدعوة للتعاون الصادق مع الجيش لإنهاء هذه الفترة الانتقالية بأسـرع ما يمكن والتحول إلى حياة مدنية طبيعية، رأينا من يقول إن الفترة الانتقالية ليســت كافية، وأن من الضــرورى أن تطول إلى عامــين، يتخلى فيها الجيش عن مهمته فى إدارة شــئون البلاد ويقبل بمجلس رئاســى، يشكل من عضو عسكرى واحد وأربعة من المدنيين، لغرض إدارة عملية التحول السياســى فى غضون عامــين. والاقتراح فى حد ذاته يقبل النقاش الديموقراطــى، ولكنه يجب ألا يكون ذريعة لتوجيه اللوم للجيش، لأن هناك قوى سياســية معتبرة مع الإسراع بإنهاء الفترة الانتقالية وفقا لرؤية القوات المسلحة وإن بتعديلات بسيطة فى التطبيق. كما أن هناك فئات من المواطنين تتزايد كل يــوم وتطالب الجيش بالحزم والشــدة وإلا أفلتت الأوضــاع أكثر مما هى عليه، ودخلت البلاد فى دوامة لا نهاية لها.

اللافت للنظر هنا أمران؛ الأول أن هذه الانتقادات توحى بأن تصرفات الجيش على هذا النحو ليست مع الثورة بل ضدها . وهناك من كتب بالفعل فى عدد من مواقع التواصل الاجتماعى أن الجيش هو نفسه الذى يدير الثورة المُضادة فى واحدة من أكبر الافتراءات والاتهامات الظالمة للقوات المسلحة وقيادتها . والثانى أن هناك قناعة لدى مجموعات الشباب بأن الثورة لم تكتمل بعد، وأن اكتمالها الحقيقى هو أن يستولوا هم على السلطة دون غيرهم، وهو أمر لن يتحقق ألا بدفع الجيش إلى العودة إلى الثكنات وتسليم السلطة فورا . ومن هنا يتطوع كثيرون بالقول إن الشرعية الثورية أسقطت الشرعية الدستورية وبالتالى فإن إدارة الجيش للحياة السياسية فى هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة بلا سند دستورى!.

ويقينا أن الأمر على هذا النحو هو نوع من اللعب بالنار التى تحرق الجميع. وفيه افتئات على حقوق ملايين المصريين الذين يؤمنون بأن تصرفات الجيش فى هذه المرحلة هى تصرفات نبيلة وهدفها حماية الثورة ومطالبها المشروعة ومعها حماية الدولة ككيان وكمؤسسات، ويؤمنون أيضا بأن عملية التحول إلى سلطة مدنية لابد أن تتم وفقا للقانون والدستور بعد التعديلات التى أدخلت عليه، والتى نقر جميعا بأنها تعديلات انتقالية وحسب ولا تمثل طموحات المصريين، وهم الذين ينتظرون بفارغ الصبر وضع دستور جديد يتم الوصول إليه بإشراف مدنى خالص تحت قيادة منتخبة بكل حرية ونزاهة. والغريب هنا أن الدعوة إلى عودة الجيش إلى ثكناته يروج لها البعض فى ظل حالة فراغ أمنى هائلة نتيجة انزواء الشرطة وحدوث خلل كبير فى جهاز الشرطة ككل، يتطلب الكثير من الوقت لمعالجته. فضلا عن انتشار أعمال البلطجة ونهب أراضى الدولة والملكيات الخاصة والعامة على السواء. وهو أمر يثير التساؤل حول الأهداف الحقيقية لوضع البلاد على طريق الفوضى بمثل هذه الطريقة غير المسئولة.

إن تجاهل حقيقة أن الجيش المصرى الآن يمثل صمام أمان أخير لكل المصريين هو الخطــر ذاتــه، وأى اندفاع نحو وضع الجيش فى مأزق أو فى مواجهة مع المصريين هو موقف غير مســئول وغير وطنى أيضا. وليحذر الجميع من ذوى الصوت العالى والمقولات غير المسئولة.

الفصل الثانى

من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

١ - مصر بين شرعيتين.. ثورية ودستورية (الأهرام ٢٠١١/٣/١٦)

مع اقتراب موعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية، يرتفع الجدل السياسى حول جدوى التعديلات فى دستور ١٩٧١، وهو فى نظر كثيرين لم يعد موجودا، إذ اسقطته ثورة ٢٥ يناير إلى الأبد، واستبدلته بشرعية الثورة التى تجسد طموحات المصريين فى نظام ديموقراطى برلمانى يدعم الحريات وينهى أى فرصة لعودة الاستبداد والديكتاتورية الفردية. والغالب لدى هؤلاء هو الدعوة إلى رفض التعديلات أو عدم الذهاب إلى الاستفتاء أصلا والمقرر له السبت المقبل ١٩ مارس الجارى.

أصحاب الشرعية الثورية يرون الأولوية لوضع دستور جديد يمكن إعداده فى أقل من شهرين، ويرون أن المرحلة الانتقالية لابد من إطالتها لعام ونصف العام أو عامين حتى تستطيع القوى الثورية الصاعدة وكذلك الأحزاب الجديدة أن تثبت أقدامها وتتافس فى الانتخابات البرلمانية المقبلة وفى العمل العام. والخوف الأكبر لديهم يكمن فى أن تأتى أى انتخابات برلمانية جديدة بمزيج من الإخوان وبقايا الحزب الوطنى وأبناء العصبيات والعشائر فى الريف، مما يجعل التحرك نحو نظام برلمانى ديموقراطى أمرا مستحيلا من وجهة نظرهم.

لكن ليس كل الذين أسقطوا النظام السابق وشاركوا فى ثورة الشعب المصرى يرون الأمور بمثل هذه المعايير الافتراضية والتى تنحو إلى المبالغة حينا وتتجاهل اعتبارات الأمن القومى حينا آخر، كما لا يوافقون على رفض التعديلات المقترحة وإطالة زمن المرحلة الانتقالية، إذ يجدون فى إقرار التعديلات المقترحة نافذة للعبور نحو تطبيع الحياة السياسية وإضفاء طابع دستورى عليها، ومن ثم الإسراع بإنهاء المرحلة

الانتقالية التى يقودها الآن المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمُحدد لها ستة أشهر بدأت بالفعل فى الحادى عشر من فبراير الماضى، يوم أن تخلى الرئيس السابق عن سلطاته.

موقفان رئيسيان يسودان الساحة المصرية، كل منهما له أصوله وله مراميه. ورغم خلافهما الظاهرى، يمكن القول إن الهدف الأسمى للموقفين معا هو الانطلاق نحو عهد جديد، تسوده الحرية وكرامة المواطن والمحاسبة والشفافية والتوازن بين السلطات والتطور السلمى للمجتمع والدولة المصرية. وبهذا المعنى فهو مجرد خلاف على آلية الوصول إلى هذا الهدف الأسمى المتمثل فى نظام ديموقراطى حقيقى، والتخلص من بقايا النظام الاستبدادى الذى عاشه المصريون أكثر من أربعة عقود متتالية. خاصة أن الطرفين يتفقان من حيث المبدأ على أن المطلوب هو صياغة دستور جديد يناسب المرحلة المأمولة مستقبلا، يصوغ نظاما جديدا للحكم تتقلص فيه صلاحيات الرئيس وتزداد فيه صلاحيات المؤسسات الأخرى، خاصة البرلمان، على أن يكون لديه صلاحيات الرقابة الحقيقية والتشريع الذى يجسد حقوق الشعب وطموحاته وهويته بكل شفافية ومسئولية.

ولعل المشكلة الكبرى هنا تكمن فى قصر الفترة الزمنية المتاحة للمصريين لفحص ودراسة جدوى التعديلات الدستورية المقترحة وأهميتها وما يمكن أن تقدمه من أجل بلوغ هذا الهدف الأسمى. فضلا عن سطوة الرأى القائل برفض التعديلات فى أكثر من وسيلة إعلامية وصحفية واليكترونية وميل أصحابها إلى نزع الثورية عن المخالفين لرأيهم، بينما غاب تماما أو يكاد الرأى الآخر الداعم للتعديلات والموافق عليها.

ولما كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يملك أدوات إعلامية خاصة ولا يفرض رأيا على المؤسسات الإعلامية القائمة بالفعل، مفضلا أن يترك المجتمع ليقرر

بنفســـه ما يريده، فقد بدا المؤيدون للتعديـــلات وكأنهم أقلية لا صوت لهم، إلى أن قررت جماعة الإخوان المسلمين تأييد التعديلات الدستورية، باعتبارها خطوة نحو استعادة الشرعية الدستورية، ومن ثم دفع عجلة التغيير السلمى المحسوب.

يلاحظ المرء هنا أن المؤيدين للتعديلات الدستورية يقرون بالإشكاليات الموجودة فى جوهر دســـتور ١٩٧١، ولكنهم لا يرونها عائقا أمام تطبيع الحياة السياسية فى مدة زمنية محدودة، لاسيما أن التخوف من أن يأتى رئيس يمارس الصلاحيات الموجودة فى الدســـتور بعد تعديله لا محل لها الآن، فوعى المصريين وقدرتهم الجماعية على الثـــورة وفرض التغيير من جانب، ومتابعتهم لكل كبيرة وصغيرة فى أداء المســـئولين أيا كان مســـتواهم من جانب ثان، وما تفرضه التعديلات نفسها من تشكيل جمعية تأسيســـية فى مـــدى زمنى محدد لصياغة دســـتور جديد من جانـــب ثالث، ومدى الحريات الذى أصبح حقا مكتســـبا للمصريين جميعا وغير قابل للتنازل أو التراجع مـــن جانب رابع، فضلا عن انتهاء دور جهاز مباحث أمن الدولة فى ترويع المواطنين والضغـــط على المجتمع ككل، ناهيك عن عيون العالم كله التى أصبحت تراقب كيف تتحول مصر وتنتقل من حال الاستبداد إلى حال الديموقراطية والحرية، هى جملة عناصر متداخلة متشـــابكة من شأنها أن تجعل أى رئيس منتخب أكثر حرصا على أن يدخـــل التاريـــخ باعتباره الرئيـــس الأول بعد الثورة الذى قـــاد البلاد نحو نظام ديموقراطى حقيقى مدعوما بتأييد الشـــعب، وليس رئيسا مستبدا مكروها تصبح الثورة عليه أمرا بدهيا غير قابل للنقاش.

ويقر المؤيدون أيضا بأن التعديلات المقترحة لم تشمل صلاحيات رئيس الجمهورية كلها وهى كثيرة ومتنوعة، ولكنها مع ذلك وضعت قيودا مهمة منها قيود على فرض حالة الطوارئ، حيث وضعت التعديلات المقترحة ضوابط معينة أهمها ألا تزيد مدة فرض حالة الطوارئ على ســـتة أشهر متتالية وإن رئى زيادتها فلابد من العودة إلى

الشعب عبر استفتاء خاص، كما قيدت التعديلات أيضا صلاحية الرئيس فى تعيين أو عدم تعيين نائب له، وألزمته بأن يعين نائبا أو أكثر خلال ستين يوما من مباشرته مهام منصبه.

ويــدرك المؤيدون أيضـــا أن جل التعديلات المقترحة ركزت على تيســير شـــروط الترشـيح للانتخابات الرئاســـية وتقييد مدة الرئاســـة بحد أقصى ٨ سنوات على مدتين وحســـب، وجعل النظر فى صحة عضوية البرلمان للمحكمة الدستورية وليس للبرلمـــان ذاته. وبعبـــارة أخرى فإن التعديلات المقترحة من شـــأنها أن تجهز البلاد لمرحلة انتقالية يقودها المدنيون أنفســـهم، وعبر انتخابات نزيهة وشفافة نحو عصر جديد طالما حلم به المصريون.

ويتصــل بذلك أمر عملى، يتعلــق بأن كثيرا من صلاحيات الرئيس وفقا لدســـتور ١٩٧١ موزعة أساســـا فى العديد من القوانين الخاصة بالقضاء والشرطة والجيش والإعـــلام، ولكى يتم تحديدها يتطلب الأمر تغيير هذه القوانين نفســـها، ولعل من الأفضـــل هنا وبعد أن يتم انتخاب برلمان جديد أن يبـــادر، بصفته برلمانا ينوب عن الشـــعب بتغيير هذه القوانين، وبما يحد من صلاحيات الرئيس لكى تتســـق مع روح الدستور الجديد الذى سيتم إقراره لاحقا، وتتسق أيضا مع طبيعة النظام السياسى البرلمانى أو الرئاسى مُقيد الصلاحيات الذى سيتم الأخذ به.

هذا الإدراك يعنى أن إقرار التعديلات المقترحة ليس ســـوى خطوة فى طريق طويل لبناء مصر جديدة آمنة مستقرة، لكنها خطوة كبيرة ومهمة، سوف تسهم فى حماية الأمـــن القومـــى بدرجة أعلى بكثير مما لـــو أن الفترة الانتقاليـــة طالت مدتها إلى عـــام أو أكثر، يظل فيها الجيش منتشـــرا فى ربوع البلاد، ومطلوبا منه أن يحســـم ملفات مدنية فى كل المجالات ومعقدة بحكم طبيعتها وما تعرضت له من تشـــوهات

تحت حكم النظام السابق. وهنا يأتى البعد المهم الآخر المتعلق بالتحولات الإقليمية المتسارعة والشائكة والتى تتطلب تركيزا فى العمل والمتابعة والقرار المناسب من قبل المؤسسات المعنية بالأمن القومى، وفى المقدمة القوات المسلحة، التى يقع عليها عبء كبير فى حماية الوطن مما يحدث حول حدود مصر من كل الاتجاهات.

إن عبور المرحلة الانتقالية الراهنة وتسليم السلطة كاملة للمدنيين المنتخبين، فى صورة رئيس منتخب بنزاهة وبرلمان مدعوم شعبيا، كفيل بأن يقدم صورة جديدة لمصر يُحسب لها ألف حساب، وكفيل بأن ينهى مرحلة الضبابية والغموض التى تعيشها مصر الآن، وكفيل بأن يكون هناك حساب عسير لكل من تسول له نفسه التفكير فى إجهاض طموحات المصريين وحقوقهم المشروعة. أما إن استمرت الفترة الانتقالية، وتشكل مجلس مختلط بين مدنيين غير منتخبين وعسكريين، وضاعت فرصة انتخاب برلمان حر أو تأجلت لمدى زمنى بعيد، وظل الشعور العام بأن البلاد فى حالة ضبابية كما هو الشعور السائد الآن، لفتح ذلك أبوابا عدة من الابتزاز الخارجى وصنوفا من الضغوط فى الداخل وفى الخارج، ولأصبح وضع مخطط مدروس للنهضة فى مدى زمنى معقول أمرا عسيرا، مما يُفقد الثورة بريقها ويُفقد مصر أيضا فرصة تاريخية فى أن تقدم النموذج السلمى للتغيير الثورى الواعى والطموح، الذى تفتقده المنطقة العربية ككل. فالاستفتاء على التعديلات هو فرصة تاريخية لكل مصرى لكى يشارك برأيه فى صنع مصر جديدة، ديموقراطية تتطلع إلى الأمام ولا تخشى شيئا.

٢- دلالات وإشكاليات فى تأييد التعديلات الدستورية

(سويس إنفو ٢٢/٣/٢٠١١)

مع إعلان نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية وموافقة ٧٧٪ من المشاركين من بين ١٨,٧ مليون ناخب، تبدأ مصر المرحلة الثانية للثورة، يُمكن وصفها بمرحلة التطبيع السياسى المنهجى، القائم على الشرعية الشعبية، التى تعلو - حسب قرار المحكمة الإدارية العليا، التى رفضت الطُّعون على إجراء الاستفتاء - على الشرعية الثورية نفسها، لأن الأصل هو الرجوع إلى الشعب الذى هو صاحب الثورة وصاحب النظام السياسى معا.

هذا التأييد العارِم للتعديلات، يفيض بالدّلالات، منها أن الحملة الدّعائية لرفْض التعديلات التى قادَتها الأحزاب وائتلاف ثورة ٢٥ يناير وكل وسائل الإعلام تقريبا، بما فيها التى تُعرف شعبيا بالإعلام الحكومى أو القومى، لم تؤثر فى عموم قناعات المصريين، لاسيما من الطبقة الوسطى بشرائحها المُختلفة، وبما أثبت أن المصرى لا يُخدَع بسهولة، حتى ولو أبدى غيْر ذلك ظاهريا.

وثانيا، الدور الذى لعِبته قوى الإسلام السياسى المنظمة فى حشد الأنصار وراء «نعم» للتعديلات، وأبرز هذه القوى، جماعة الإخوان والسَّلفيين وحزب الوسط الجديد.

وثالثا، أن الترهيب بأن فلول الحزب الوطنى الحاكم سابقا، هم المُستفيدون رقْم واحد من التعديلات الدستورية، لم يكن ليُقنع أحدا، ذلك أن الجميع يُدرك جيدا أن هذا الحزب قد فقَد وإلى الأبد كل مقوِّمات قوَّته السياسية وضاعت منه كل أسباب الاستكبار السياسى على المواطنين.

حجة الرافضين

كان الرافضون يروْن أن الوقت ليس «لتعديل أو ترقيع» دستور سقَط بفِعل الثورة، بل هو وقت وضع دستور جديد يعكِس فِكر وروح الثورة، وأنه لا بأس أن امتدّت المرحلة الانتقالية عاميْن أو عاما ونصف العام يقودُها الجيش ويساعدهُ فيها مجلس رئاسى، يُشكَّل من خمسة رموز سياسية واقتصادية، ومن بينهم عُنصر عسكرى واحد، على أن يحْكم لمدّة عاميْن يظلّ فيهما الجيش موجودا فى الشارع وضامِنا للعملية السياسية برمَّتها وتُتاح فيهما الفرصة كاملة للقوى الثورية، لكى تنظم نفسها عبْر أحزاب قوية ذات جماهيرية، لتدخُل بعدها الانتخابات لتستَحوذ على الأغلبية وتستكمِل بعد ذلك إنجاز أهداف الثورة، دستوريا ومؤسسيا. مثل هذه الرُّؤيـة البديلة، كانت من التعقيد بمكان لكى تنال رضا الأغلبية. ففضلا عن كونها معقَّدة وتضع البلاد فى مرحلة انتقالية طويلة، قد تنعكِس سلبا على كل شيء بما فى ذلك الأمن القومى المُهدّد الآن من كل الاتِّجاهات.

هذه الرُّؤية لم تكُن جاذبة، وكثيرون رأوا فيها فرصة لنوْع آخر من الديكتاتورية لرجال سيتِم تعيينهم فى المجلس الرئاسى لكى يحكموا، دون تفويض شعبى، ولكى ينحازوا لقوىً بعيْنها، دون باقى القوى السياسية المصرية. والخطّة أيضا، تعنى أن الناس المتطلّعين لكى يشاركوا فى اتخاذ القرار، وهو ما حلموا به طويلا وحُرموا منه طِوال النظام السابق، كان عليهم أن يؤجِّلوا هذا الحُلم وهذا الحقّ، عاميْن آخرين دون أن يكون هناك أى ضمان بأن حقوقهم السياسية الكاملة قد تتحقّق على يد المجلس الرئاسى المقترح من ائتلافات الشباب والمدعوم من د. محمد البرادعى.

ومن ثم، كانت الفِطرة الشعبية جاهزة سلَفا لتقول «لا» لمثل هذه الأفكار الغامِضة، عبْر القول بـ «نعم» لبرنامج عمَل واضح ومحدّد المعالِم، تمثل فى انتخابات برلمانية ورئاسية، وإحياء أدوار المؤسسات السياسية والمدنية بتدرّج زمنى معقول.

إشكاليات الحشد الشعبى

لكن الشــيء البارز هنا، يتعلّق بعمليات الحشْــد التى كانت ظاهرة للعيان، ســواء من قِبل قوى الإســلام السياســى من أجل التأييد للتعديلات أو حشْــد الكنيســة الأرثوذكســية للمســيحيِّين، ولكن لقول «لا»، اســتنادا إلى أن التّعديلات فى هذه اللحظة، ســوف تُتيح فوز الإســلاميين على اختلاف مشاربهم فى أى برلمان مُقبل، وهو ما قــد يصبغ الدّولة الجديدة بصِبغة دينية وتُلغى سِــماتها المدنية الحاضرة والمأمولة معا.

لكن الظاهرة الأبرز، هى أن قُدرة القوى الشــبابية التى حرّكت مظاهرات ٢٥ يناير الماضى على الحشْد وراء رفْض التعديلات الدستورية، باعتبارها لا تحقّق أهداف الثورة، بل تجهضها تماما، لم تكن كبيرة بما يكفى، ولذلك أسباب عدّة. منها انقسام القوى الثورية نفسها بيْن مؤيد للتعديلات وآخر رافض، وإن كانت الغالبية للرّفض، وتوزعها على رموز سياســية عديدة وفِقدانها التنظيم السياســى الفاعل والكُفء، فضلا عن فقدانها البريق الثورى لدى عموم المواطنين الذين كانوا مفتونين بها.

وبالرغــم من أن هذه الوضعية تدعُو نظريا إلى ســرعة التنظيم الذاتى عبْر حوار داخلى بين القِوى الشــبابية ورموزها السياســية، بُغية الوصول إلى شكل تنظيمى أكثر قدرة على الحركة وتغيير سلوك الشارع السياسى، إلا أن مؤشّرات الواقع تشى بعكس ذلك تماما. فالتنافس بين المجموعات الصغيرة على أشُدِّه، وتشرذم الجهود هو السائد، وهو ما يُثير التساؤلات حول طبيعة المُعادلات السياسية المُمكن حدوثها إن استمر الوضْع على هذا المِنوال حتى الانتخابات البرلمانية المقبلة.

ووفقا للتخوّفات السائدة، فإن المستفيد من كل هذا الانقسام، هم القوى السلفية وجماعات الإسلام السياسى، التى قد تسُود البرلمان المُقبل وبما قد يزيد وضْع الاقتصاد المصرى تأزّما.

إحصاءات تفصيلية

على صعيدِ بعض تفاصيل المُوافقة على التعديلات، تبرز الإحصاءات أن القاهرة توزّعت بين ٦٠٪ للمؤيِّدين و٤٠ ٪ للمعارضين. أما الإسكندرية، فكانت ٦٦٪ للمؤيِّدين و٣٤٪ للمعارضين. أما أكبر نِسَب التأييد، فكانت فيما يُعرف بالمحافظات الحدودية، مثل محافظتى مرسى مطروح والوادى الجديد بنِسبة تأييد ٩٠٪، وشمال سيناء بنسبة ٨٦٪، إضافة إلى محافظات بنى سويف وسوهاج، من صعيد مصر، بنسبة ٨٦٪ ومحافظتى القليوبية والشرقية بنِسبة ٨٧٪ و٨٦٪ على التوالي.

وتعكس هذه الإحصاءات أن المحافظات الحضَرية الكُبرى، ارتفعت فيها نِسب المعارضين، ربما بحُكم ارتباطها بحركة المثقفين والناشطين السياسيين بوجْه عام، وكذلك ارتفاع مستوى المعيشة فيهما مقارنة بمحافظات الوجه البحرى وصعيد مصر، التى تتميّز بوجه عام بالبُعد عن مركز القَرار وسيادة النَّزعات المحافظة، سياسيا واجتماعيا، وانتشار الجماعات الدِّينية وانخِفاض مستوى المعيشة والفقْر.

مثل هذه النتائج ترجِّح أن يكون نواب المحافظات الداخلية لمجلسى الشعب والشورى، أقرب إلى أحزاب الإسلام السياسى من أى أحزاب أخرى تطرح الأفكار المدنية الحديثة.

الخطوة التالية

ولعلّ هذا الترجيح هو الذى يجعل الحديث عن الخطوة التالية محفوفا بالشكوك. ووِفقا للإعلان الدستورى المعلن، فقد كان يُفترض أن تتِم انتخابات مجلسى الشعب

والشورى أوّلا، تليها انتخابات الرئاسة ثم تشكّل لجنة تأسيسية لوضع دستور جديد فى غضون ستة أشهر، يتلوها استفتاء شعبى فى غضون أسبوعين على الأكثر.

لكن، يبدو أن بعض الظواهر التى رصدت فى عملية الاستفتاء، قد تُعيد النظر فى مثل هذا الترتيب الزمنى لعملية انتقال السلطة للمدنيين. وثمة رأى يرى التبكير بإجراء انتخابات الرئاسة أولا، ثم انتخابات مجلسى الشعب والشورى ثانيا. وأصحاب هذا الطرح يرون أن هذا الترتيب من شأنه أن يخفف من مخاطر سَطوَة التيّار الإسلامى على البرلمان الجديد وأن يسمح بفسحة زمنية للقوى السياسية الجديدة كى تنظِّم نفسها بصورة أفضل وأن تختبِر هذا التنظيم فى انتخابات الرئاسة، التى تبدو محصورة فى عدد من الرموز المدنية بامتياز، وهو أمر من شأنه أن يضفى صورة مدنية على مصر المستقبل.

غير أن بعض فقهاء الدستور من لجنة التعديلات الدستورية يرون أن الأمر لا يستقيم إلا بالبدْء بالانتخابات التشريعية وحتى لا يتحوّل الرئيس المُنتخب إلى ديكتاتور، وبالتالى، تضيع ثمار الثورة التى ما زالت غيّر ناضجة بعد.

ولكل من الرؤيتين ما يفيد وما يضر، لكن القرار يظل بيَد المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

٣- صحافتنا القومية والحاجة إلى بوصلة

(الأهرام ٢٠١١/٣/٢٣)

ما الذى يمكن أن تنتظره من سـفينة وسـط بحر هائج، ليس لها قائد وبلا بوصلة، وأنـاس يرتعدون مـن البرد والخوف، يراقبـون مجموعة من الـركاب يتصايحون ويتصارعون فيما بينهم على الإمساك بعجلة القيادة، دون أن يدرى أى منهم ما هى الوجهة الصحيحة التى يجب أن تتوجه إليها السفينة؟

والشـىء بالشىء يذكر، ماذا تنتظر من مؤسسـة أو شركة أو حتى جمعية أهلية لا يعـرف أعضاؤهـا ما هو المطلـوب منهم ولا ما هى المرجعيـة التى يجب أن تحكم تصرفاتهم؟

الإجابة يسيرة فى مثل هذه الحالات، إنها الفوضى والصراعات المفتوحة بلا ضوابط والخسارة المؤكدة، ومن ثم الغرق أو الضياع.

وإذا كان المصريون بدأوا يشـعرون بقيمة الحرية ويمارسون الديموقراطية لتحديد مستقبل بلدهم، فإن الصحفيين فى المؤسسات القومية يبدون حائرين زائغى الأبصار بشـأن مصير مؤسساتهم فى ظل نظام سياسى جديد آخذ فى التبلور ومفتوح على احتمالات عدة. ولكن الأمر المؤكد أن حالة الوصاية السياسـية والمعنوية التى كانت قائمـة من قبـل لم تعد موجودة، ولم تعـد مقبولة، ولا يتصور أحـد أن هناك من يستطيع فى ظل المعطيات الجديدة أن يحاول ممارسة تلك الوصاية بأى شكل كان. وإن حاول فسوف يجد كل صنوف المقاومة والرفض والمعارضة الجارحة.

حالة مصر الانتقالية موجودة فى كل مكان وفى كل وزارة وفى كل مؤسسة وفى كل جامعة وفى كل صحيفة قومية. وكما يريد المصريون خطة طريق للتحرك من الزمن

الانتقالى إلى الزمن المنظم وفق قواعد معروفة، أعتقد أن كل العاملين فى المؤسسات الصحفية بحاجة إلى أن يتوصلوا إلى خطة طريق أو بوصلة تحدد وجهتهم فى الزمن الجديد قبل أن يتصارعوا على منصب أو الحصول على ميزة إضافية أو تحسين وضعهم المالى. إنهم بحاجة إلى حوار داخلى عقلانى هادئ بلا ضجيج أو تخوين أو مشروطيات أو مطالب مبالغ فيها أو ادعاءات بالوطنية مقابل اتهام الآخر بالفساد أو سوء السلوك أو سواد القلب. حوار هدفه الأبرز أن يجيب عن السؤال المركزى ماذا نريد من المؤسسات الصحفية القومية فى ظل المعطيات الجديدة؟

ثمة إجابات عديدة يمكن طرحها نظريا، ومنها ما يصلح أن يكون واقعا ومنها عكس ذلك. ولعل التذكير ببعض المبادئ والحقائق قد يساعد فى توجيه الحوار المطلوب إلى القضايا المُلحة. أولى هذه الحقائق أنه من الصعوبة بمكان تجاهل أن المؤسسات الصحفية القومية هى أصل من أصول الدولة المصرية، وهى ملك لكل المصريين وليست ملكا لحكومة بعينها أو لرئيس بذاته. وهى أيضا جزء من التاريخ المصرى وحركة التنوير والإبداع والثقافة والوطنية المصرية. وكل تلك الحقائق لا يمكن إنكارها بجرة قلم أو من خلال حملة من صحف منافسة أو بسبب مسئول كبير أخطأ ولم يعد مرغوبا فيه.

ويجرنا ذلك إلى الحقيقة الثانية وهى وجوب الفصل ووضع الخطوط بين المؤسسة كصرح إعلامى وفكرى وإدارى واقتصادى وإعلانى، وبين الأشخاص الذين يديرون المؤسسة فى مرحلة زمنية معينة. وهو فصل يساعد على محاسبة المخطئين إن وجدوا وفى الوقت نفسه الحفاظ على المؤسسة ككيان مستقل يتضمن حقوق ومصالح كل العاملين وكذلك حقوق المجتمع ككل.

وثالثا تمثل المؤسسات الصحفية القومية مدارس مهنية رفيعة لكل منها مذاقه فى الرصانة والمصداقية والتوجه الفكرى والخبرة التاريخية والرموز الإنسانية

والقيادات المهنية. وهى مبعث كل الخبرات والكوادر التى قامت على أكتافها العديد من الصحف الحزبية والمستقلة والخاصة التى يمتلكها رجال أعمال فى الظاهر أو فى الباطن، وهى مبعث للكثير من البرامج التليفزيونية التى تطيب إليها نفوس المشاهدين فى مصر أو فى الخارج.

ورابعا فهى فاعل أصيل فى حركة التنوير المصرية والعربية، وكل ما فيها من مواد يُعد وثيقة تاريخية على حدث أو مشهد أو رمز كبير أو حالة المجتمع ككل فى زمن معين.

ولهذه الأسباب وغيرها، أتصور أن من الضرورى ألا تعالج قضايا هذه الصروح الصحفية والإعلامية بشىء من الخفة أو الاستهانة أو التصريحات العابرة المتغيرة أو الحلول الشفهية المنمقة التى تفتقر إلى مضمون جاد وأصيل كما هو حادث الآن. ولهذه الأسباب أيضا تبدو بعض الحلول المطروحة بمثابة تخريب متعمد لأصل معنوى للدولة المصرية. وأشير هنا تحديدا إلى تلك الفكرة التى تدعو إلى بيع هذه الأصول إلى العاملين فيها، عبر توزيع أسهم عليهم. فإذا كان يمكن أن نبيع المبنى أو المطبعة أو مخزون الورق والكتب والمطبوعات وسيارات النقل، فكيف لنا أن نبيع التاريخ والتراث الأدبى والمعنوى أو العلامة المميزة للأهرام أو الأخبار أو روز اليوسف أو دار الهلال وباقى العلامات التى تحمل كل منها تاريخا وثقلا معنويا من المستحيل تقديره أو تعويضه. فكيف يمكن مثلا تقدير تاريخ الأهرام ذى ١٣٦ عاما أو تاريخ روز اليوسف الذى يعود إلى العام ١٩٢٥، أو مؤسسة الأخبار ذات الـ٦٥ عاما. إن فكرة بيع المؤسسات الصحفية القومية تماثل تماما من يدعو إلى هدم الهرم الأكبر لكى نبنى بأحجاره بيوتا للفقراء، أو لكى نقيم فى مكانه حديقة يلعب فيها الأطفال.

ثمة حاجة إلى وضع بوصلة للمؤسسات الصحفية تأتى من بين أبنائها أنفسهم وليس من خارجهم، فقد انتهى زمن الوصاية وزمن الهيمنة وزمن الضغوط المختلفة.

لكن على أبناء هذه المؤسســات أن يتفاعلوا مع أنفســهم أولا، وأن يقدموا النموذج فى صياغة ميثاق شرف داخلى يحمى مؤسساتهم من الانزلاق نحو مجهول يجرف الجميــع إلى نفــق بلا ضوء وبلا أمل. وقد يقول قائل كيف يمكن إدارة حوار داخلى يضع بوصلة للمســتقبل وهناك رؤساء وقيادات صحفية غير مقبولة جماهيريا ولا حتى فى داخل مؤسساتها؟ وهو تساؤل سليم من الناحية المنهجية ولا يمكن تجاوزه. ووفقــا للمعطيات الظاهرة والمجريات التى فرضها البعض على حركة المؤسســات الصحفيــة القومية، فــإن البحث عن قيادات صحفية جديــدة دون تحديد بوصلة مســتقبلية وتوجه واضح لهذه المؤسســات هو السبب فى نشــوء صراعات مفتعلة وتطلعات بــدت فى غير محلها، وبجوارها عمليات منهجية لحرق أســماء محتملة وغير محتملة. وقد أدى هذا التوجه المســتند إلى اعتبارات شــخصية بالأســاس إلى إضاعة جهود كبيرة فى غير موضعها وإلى التركيز على فروع الأشــياء وليس أصولها، فضلا عن سيادة منطق المؤامرات والحروب الصغيرة.

لقــد جرت محاولات من قبل بعض الزملاء فى تحديد ســمات مهنية وشــخصية للرؤســاء المحتملين، وهو توجه جيد كمبدأ، لكن غلب على هذه المحاولات محدودية عدد المشــاركين فيهــا، وغلبة المعالجــة الانفعالية أحيانا، ونزعة الشــخصنة لدى البعض، وقلة الإعلان عنها حتى فى داخل المؤسسة نفسها، بينما كان الحرص أكبر على الإعلام بدوا فى البرامج التليفزيونية لكســب نقاط فى مواجهة أفراد بعينهم. فضـــلا عن غياب العلاقة الجدلية بين هذه الســمات المهنية التى تم تفضيلها وبين مســتقبل المؤسســة الصحفية نفســها، وهو الأمر الذى لم يُعالج أصلا وبدا غائبا تمامــا عن الصورة. والمفارقة أن المحصلة صبت فى مزيد من التفريق بين أصحاب وزمــلاء المهنة وبعضهم وبعض بدلا من أن تجمعهم من أجل صياغة مصير واحد لا مفر منه.

هــذه الخبرة وما يصاحبها من تأثير ســلبى على الرصيد العــام للصحيفة القومية ذاتهــا، ومــا تتعرض له من بعض أبنائهــا من عمليات تجريف وهــدم بوعى أحيانا وبغير وعى أحيانا أخرى، تســتدعى مــن القائمين على أمر البلاد أن يضعوا الأمور فــى نصابها الصحيــح، وأن يؤخذ القرار الصائب الذى تنتظــره الجموع الصحفية والقــراء معا. فالتغيير هو ســنة الحياة التى لا راد لها، وليُعبــد الطريق أمام زهور جديدة تتفتح، تكون ذات أفق ورؤية ورصانة وقادرة على حمل المسئولية وعلى الدفاع عن رصيد مهنة عظيمة وأمة ووطن عظيمين. ولندعو جميعا للمغادرين بالســلامة، وللمقيمين الجدد بكل توفيق.

٤- الثورة و« صندوق البندورة » المصرى (الأهرام ٢٠١١/٣/٣٠)

فـى عام ٢٠٠٣، وقبل أسـبوعين تقريبا من الاسـتعدادات الأمريكية لغزو العراق، حذر رئيس الوزراء التركى آنذاك عبد الله غُل مما أسـماه بفتح «صندوق البندورة العراقى». كانت العبارة وجيزة ومعناها بسـيط وهو أن العراق الذى نعرفه ليس هو العراق الذى سنعرفه بعد الغزو، فهناك الكثير من المفاجآت التى علينا توقعها. قصة صندوق البندورة مثل قصة الصندوق الأسود فى الطائرات، فهو الأداة الوحيدة التى تعرف أسرار الرحلة وتكشف عن العيوب التى قد لا ترى بالعين المجردة. تماما مثل رفع السجادة لمعرفة ما تحتها.

مصـر بدورها الآن تعيش لحظة فتـح «صندوق البندورة» الخاص بها، أو لنقل فتح الصندوق الأسـود الذى يحوى كثيرا من الأسـرار التى كانت تحت السطح وليست ظاهـرة بما يكفـى. هذا الصنـدوق ملىء بالمفاجآت العظام والأسـرار السـوداء والمُضحكات المبكيات. ومع أن أسرارا بدأت فى الانكشاف، تظل هناك أسرار أخرى سـتأخذ بعض الوقت حتى تفصح عن نفسـها تماما من قبيل ماذا حدث فى الثورة نفسها ومن قام بماذا ولماذا؟، ومن هنا يتجسد القلق المشروع عند الغالبية العظمى من المصريين حول ما الذى يمكن أن يحدث غدا؟

مما كشـف حتى الآن نشـير إلى خمسـة ملفات مثيرة، الأول أن الفساد كان مقننا وشبه مؤسسى ولكن أصحابه حصروه فيما بينهم، وطال معظم رؤوس النخبة العليا، ومثـل صدمة لكل فرد، خاصة فيما يقال أن جزءا كبيرا من الأموال المنهوبة ذهبت إلـى غير رجعة. والثانى أن رأس النظام كان شـبه مغيب عن ما يجرى فى البلاد، وكل الملفات الرئيسية كانت تحت سطوة الابن أو الزوجة. والثالث أن خطة التوريث

كانت معدة بكل دقة وتشــارك فيها رؤوس سياســية كبيــرة وبمباركة رجال أعمال كبــار، وفق صيغة الابن يحكم ورجال الأعمال يســرقون وينهبون بلا عائق. والرابع أن جهاز أمن الدولة كان جهازا مرعبا بكل معنى الكلمة، وفاق رعبه ما هو معروف عن الجســتابو فى ألمانيا هتلر، والأجهزة المماثلة فى بلدان أوروبا الشــرقية سابقا. وخامســا أن حجم المظالم الاجتماعية الفئويــة والمناطقية يفوق التصور ومعالجته أكبر من الموارد المتاحة حاليا.

الملفات الخمســة تضع عبئا ثقيلا على الحاضر والمستقبل معا، وهو ما يوجب نوعا من التناغم والتنسيق بين المؤسسات الرسمية المعنية وبين الجماعات التطوعية التى تتشــكل من أجل معالجة قضية أو أكثر مما كشــفته الثورة بدون «مكياج» أو خداع أو تضليل.

اهتمام المصريين بغدهم أمر طيب على كل حال، لكن التركة التى تتبلور معالمها هى تركة ثقيلة تحتاج إلى بصيرة وإلى منهج علمى فى المعالجة وهو للأســف ما نفتقده حتى اللحظة فى الكثير من الملفات. أما المبالغات والمعالجات المثيرة، وللأسف أيضا هــى الغالبة، فمن شــأنها أن تزيد الأمور تعقيــدا وأن تجعل التفكير فى بناء مصر جديدة تتناســب مع ثورة شــعبها وحجم الإنجاز الحضارى الذى تم مسألة عسيرة ومليئــة بالألغام الحقيقية أو المفترضة والمتوهمــة. ولا بأس هنا أن يطالب البعض بحقهم المســلوب أو الذى غاب طويلا، لكن المفارقة أن تكون المطالبة بالحق بابا من أبواب الجحيم ووضع المجتمع ككل أمام اختبار يتعلق بالوجود نفسه. وأشير هنا إلى أمرين أتصور أنهما بحاجة إلى روية فى التفكير والمعالجة، الأول ما يتعلق بشــعور بعض أهل الصعيد أنهم قد ظلموا كثيرا، وهذا حق ولا مراء فيه، لكن التفكير الذى يطرحــه البعض من أن تكون هناك أحزاب خاصة بالصعيد دون غيرها، أو بالنوبة دون غيرها يشكل خطوة متسرعة وضد الوطن ككل.

الثانى يتعلق بما يهمس به البعض بالدعوة إلى تشـكيل أحزاب دينية إسـلامية أو مسـيحية، والخطر البارز هنا يتعلق أيضا بتدمير الوطن والقضاء على المسـتقبل جملة وتفصيلا.

هاتـان المفارقتـان تتعلقان بـ «صندوق البنـدورة» المصرى وما فيـه من مفاجآت وصدمات. وببعض التأمل فيه سوف نجد أنفسنا أمام بنية اجتماعية غير تلك التى كانت ظاهرة للجميع، وسوف نجد أيضا تيارات فكرية كانت كامنة فى ثنايا المجتمع، ولكنها وجـدت الفرصة فى الظهور بعد الثورة وغيـاب كل أوجه الوصاية والقمع. وسوف نكتشـف حجم التردى لهياكل ومؤسسات ملأت الدنيا ضجيجا، ولكنها فى ظل الثورة باتت إما مجرد سـراب كالحـزب الوطنى الذى حكم مصر ما يقرب من أربعة عقود متواصلة ولم يعرف كيف يحافظ على نفسـه، أو هياكل تعيد اكتشـاف نفسها استنادا لقوى مؤثرة فى داخلها تطالب بحقها فى الظهور وفى تحديد الاتجاه وفى تحمل المسئولية.

فالكل يعرف أن السفليين كانوا بمصر، وأنهم منتشرون فى القرى وفى الحضر، ولكن لم يكن يُعرف الكثير حول حجم اهتمام هؤلاء السـلفيين بالعمل السياسى والتطلع إلى السـلطة وتديين المجـال العام. الآن تتبلور أمام الجميـع ملامح هذا الاهتمام وحجم التأثير الفعلى، ولعل ما جرى فى الفترة السـابقة للاستفتاء حول التعديلات الدسـتورية يعطى ملمحا من حجم هذا الاهتمام السلفى بالعملية السياسية ككل. كما تتبلور أيضا نتائج ما يمكن أن يحدث إذا سـادت الأفكار السلفية فى السياسة وفـى الاجتماع وفى الثقافة وفـى العلاقة مع الآخر غير المسـلم فى الداخل وفى الخارج.

والـكل كان يعـرف أن الإخوان منظمون أفضـل من غيرهـم، وأن بداخلهم توجد إرهاصات حركة تغيير على الصعيدين التنظيمى والفكرى، ولكنها طالما كُبتت بفعل

الحصار الأمنى والسياسى على الجماعة، لكن الذى ظهر أن هذه الحركة أعمق بكثير مما كان معروفا من قبل، وأنها حركة لست مرهونة بشباب الإخوان وحسب، كما ظهر فى المؤتمر الذى عقد قبل ثلاثة أيام لشباب الإخوان، رغم اعتراض مكتب الإرشاد وتحذيراته القوية بعدم عقد المؤتمر أو المشاركة فيه. بل وبقيادات وسيطة لا يمكن التشكيك فى إخلاصها لفكر الإخوان، لكنها تطرح أفكارا وتنادى بأساليب تراها الأنسب مع اللحظة التاريخية التى تمر بها مصر، وتمر بها أيضا كل القوى السياسية والفكرية. وما حدث فى مؤتمر شباب الإخوان يقدم بدوره فكرة عن التفاعلات الداخلية التى فرضتها الثورة على الجميع، فالحجة بأن الجماعة تحت الحصار وأن أساليب البقاء تحتم ممارسات غير شفافة لم تعد تناسب ولم تعد تقنع أيضا. والحجة بأن الجماعة تصارع من أجل البقاء وليس لديها وقت لكى تراجع الكثير من أفكارها ومسلماتها لم تعد تقبل المنطق السليم. ومن هنا فالدلالة الأكبر فى مؤتمر شباب الإخوان تكمن فى أن عدوى التغيير سوف تصيب الجميع، وأن مراجعة الذات باتت أمرا لا مفر منه.

بعض مؤسسات الدولة ناله عاصفة التغيير، وإن لم تتبلور بعد كل ملامحه، لكن الثابت أن الأزهر بحاجة إلى مراجعة شاملة، والأوفق أن يتم ذلك عبر حوار مجتمعى ومؤسسى فى آن واحد بدون تجريح أو إهانات. كما أن الكنيسة الأرثوذكسية بحاجة إلى أن تعيد التفكير فى دورها العام الذى لعبته فى العقدين الأخيرين، وأن تتخلص من فكرة أنها بديل عن الدولة لجزء من شعب مصر، وأن تترك لكل قبطى فرصة الحركة السياسية وفقا لقناعاته المدنية.

القوى اليسارية والقومية بدورها بحاجة إلى وقفة كبرى مع النفس، إذ تأكد أنها بلا أساس مجتمعى رغم قوة الأفكار اليسارية بشأن العدالة والحرية، أو على الأقل أنها فاقدة للبوصلة فى الحركة من خلال الشارع والناس. وهذا لا يعنى أن

الأفكار اليسارية والاشتراكية لا وجود لها فى مصر، ولكنه حتى اللحظة وجود محدود جدا وغير مؤثر، ولكى يفرض نفسه ثانيا فهو بحاجة إلى قفزات كبرى فى التنظيم والرؤية والحركة. وما يجرى داخل حزب التجمع مثلا، وهؤلاء الذين قرروا أن ينشئوا تيارا اشتراكيا جديدا ومستقلا يعد مؤشرات أولية على عدوى التغيير ولكنها بحاجة إلى اختبار على أرض الواقع.

المعضلة فى كل هذه التطورات أن قوى الثورة تبدو غائبة، وفى المقدمة الشباب الذين عَوّل عليهم كثيرون فى دفع المجتمع المصرى من حال إلى حال استنادا إلى حيويتهم ورغبتهم فى العطاء لبلدهم. والظاهر أن التشتت هو السمة الأبرز بين القوى التى قادت الاعتصام فى ميدان التحرير، فهناك أكثر من سبع جماعات، كل منها يطرح تقريبا الأفكار ذاتها حول الدولة المدنية الديموقراطية والناهضة علميا واقتصاديا وبشريا، ويبدو عدم توافق هذه الجماعات على الحركة المنظمة والموحدة أمرا عصيا على الفهم، أو لعله نابع من رغبة ذاتية لكل جماعة أن تكون هى الواجهة بغض النظر عن إمكانية تحقيق أهداف الثورة نفسها. والمعضلة الكبرى هى أن الوقت ليس فى صالح هذه القوى أو غيرها إن لم تبدأ العمل المجرد والمنظم منذ اللحظة. ولاحقا إن حدث البكاء على اللبن المسكوب، فلا لوم إلا على الذين تخاذلوا فى الحركة الآن وخذلوا بلدهم مستقبلا.

٥- مصر الحائرة بين تطهير النظام وصعود السلفية

(سويس إنفو ٢٠١١/٤/١٠)

الناظر إلى أحوال مصر يَحارُ فى فهم ما يجرى واستيعاب مدلوله الصحيح. فهناك ارتباك واضح لدى كل أطراف العملية السياسـية، سواء كانوا محسوبين بدرجة أو بأخرى على النظام السـابق، أو القوى الجديدة من الشـباب والليبراليين ومفجرى الثـورة ومناصريها. وبعض الارتبـاك أيضا موجود فى أداء حكومـة الثورة بقيادة رئيسـها د. عصام شرف، حيث تغيب الأولويات وتضغط عليها مطالب الثورة جنبا إلى جنب مطالب الفئات الاجتماعية المختلفة التى تتركز حول رفع الأجور وتحسين سبل المعيشة وتغيير القيادات القديمة الآن وفورا.

معضلة المجلس العسكرى

المجلس العسـكرى الحاكم بدوره يتحرك فى اتجاهات عدة داخليا وخارجيا وينفى عن نفسـه أية شبهة فى حماية أحد أيا كان قدره ومكانته فى السابق، وينفى أيضا ما يلمح إليه البعض من ارتباطه بعلاقة خفية مع جماعة الإخوان المسـلمين وأيضا السـلفيين، ويصر فـى المقابل على كونه مـع الثورة قلبا وقالبا وأن أمر محاسـبة الفاسدين أولا وأخيرا هو بيد القضاء والنائب العام والمؤسسات الرقابية، ولا شأن للجيش بذلك.

ومع ذلك فالمجلس العسكرى هو فى نظر البعض متواطىء مع الرئيس مبارك، لأنه لـم يتخذ إجـراءات قانونية لمحاكمته ونجليه وزوجته ناهيـك عن عدم اتخاذ قرار بشـأن حل الحزب الوطنى الذى أفسـد الحياة السياسـية والاقتصادية فى مصر لمدة أربعين عاما. أو على أقل تقدير هو - أى المجلس العسكرى - بطىء الحركة فى مواجهة فلول النظام السـابق ورموزه الكبيرة من الوزراء ورجال الأعمال المتورطين فى عمليات فساد كبرى، الأمر الذى يساعد إما على هروبهم إلى الخارج أو تحويل الأموال التى نهبوها إلى الخارج وبما يُصعب من عملية استردادها.

وفى جمعة التطهير المعلن عنها قبل ثلاثة أيام، هناك عشرة مطالب على رأسها المحاكمة العاجلة للرئيس السابق مبارك ورموز نظامه الكبار، والقصاص العادل والسريع من قتلة الشهداء، والإسراع فى خطوات استرداد الأموال المنهوبة ووضع قانون يضع حدا أدنى للأجور يضمن عيشة كريمة للعاملين بالدولة، وحل المجالس الشعبية ومحاسبة المسئولين عن الانفلات الأمنى وإعادة الشرطة إلى الشارع. وفى كل هذه المطالب ثمة قوانين لابد من تشريعها وهياكل ومؤسسات لابد من إعادة بنائها، وقضاء لابد أن يأخذ وقته فى محاسبة المتورطين فى قضايا الفساد، غير أن الثائرين يريدون نتائج على الأرض فورا أيا كان الترتيب المتخذ لذلك.

دفاع عن المجلس العسكرى

هذه المسافة التى يصنعها البعض بين المجلس العسكرى وبين الناس، أفرزت بعض مدافعين عن أداء الجيش أخذوا يحذرون من مخاطر الوقيعة بين المجلس العسكرى والمواطنين، وينتقدون الذين يعملون على تشويه الجيش ووضع مسافة كبيرة بين جيش الشعب والشعب نفسه، ويحذرون من طول أمد بقاء القوات العسكرية فى الشوارع والميادين بدلا من أن تكون فى موقعها الطبيعى فى مواقع التدريب وعلى الحدود لحمايتها، ويدعون إلى سرعة التحول إلى السلطة المدنية المنتخبة والرئيس المنتخب والدستور الجديد. غير أن هذه الأصوات تغيب تماما فى زحمة نغمات النقد والمطالب الثورية المتتالية، بحيث يبدو المشهد منحازا إلى جهة النقد الساخن وبعيدا عن الحد الأدنى من تفهم طريقة المجلس العسكرى فى إدارة الأمور والتحديات التى تتزايد لحظة بعد أخرى.

الإعلان الدستورى وانتقادات أخرى

الانتقادات الموجهة إلى المجلس العسكرى الأعلى أخذت فى التصاعد بعد الإعلان الدستورى الذى صُمم بطريقة جمعت بين المواد الثمانية التى تم الاستفتاء عليها

فى ١٩ مارس الماضى، وتركزت حول شروط ترشيح الرئيس ونائبه، وبين عدد كبير من مواد دستور ١٩٧١ (٥٤ مادة) المرفوض من كل القوى الثورية باعتباره دستورا غير ديموقراطى وأفسح المجال أمام سلطات هائلة للرئيس فى مواجهة السلطتين التشريعية والقضائية، وأنه لا يصلح لمصر الثورة المتطلعة إلى ديموقراطية مكتملة الأركان.

وبالرغم من أن الإعلان الدستورى ليس سوى وثيقة مؤقتة بطبيعتها تحوى جملة مبادئ عن حقوق المواطنين والانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ولم تحدد بشكل قاطع نظام الحكم فى الدولة، وتركت الأمر إلى ما بعد الانتخابات التشريعية التى ستأتى ببرلمان جديد، سيكون مكلفا بتشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد فى غضون ستة أشهر ويتم الاستفتاء عليه فى غضون أسبوعين آخرين، لكنه - أى الإعلان الدستورى - أثار موجة انتقادات لشموله على المادة الثانية الشهيرة من الدستور ١٩٧١ الخاصة بأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع والتى يتخوف منها الليبراليون وأنصار الثورة ويرون أنها تمهد لدولة دينية. ولشموله أيضا على نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين، ولأنه لم يلغ مجلس الشورى الذى يتحكم من خلال المجلس الأعلى للصحافة التابع للمجلس فى أمور الصحافة القومية التى تملكها الدولة.

هذه الانتقادات وغيرها بدت لدى الفريق الآخر باعتبارها تحصيل حاصل، وتعكس فكرا غير ديموقراطى ومناقضا للأفكار الثورية التى يفترض أن الثورة هى الأشد حرصا عليها، وتميل إلى ممارسة نوع من الوصاية السياسية والفكرية على باقى فئات المجتمع التى تتطلع إلى ممارسة حقوقها الأساسية فى الاختيار الحر لبرلمان يقود العملية السياسية لاحقا، وعبره يتقرر حوار مجتمعى واسع للوصول إلى وثيقة دستورية دائمة تحصن الحريات العامة وتضمن نظاما سياسيا ديموقراطيا حقيقيا.

ملامح أخرى من الارتباك والقلق

هذا الجدل حول جدوى الإعلان الدستورى والخطوات التى يجب أن تُتخذ لترسيخ مطالب الثورة، يشكل جزءا من حالة الارتباك السائدة فى المجتمع المصرى فى اللحظة الحالية. صحيح أنه جزء مهم وحيوى، وصحيح أنه مرتبط أساسا بإحداث تحولات واتخاذ قرارات تضمن ألا يعود النظام القديم عبر رموزه التى كانت نافذة ليسيطر مرة أخرى على النظام الجديد، لكن الصحيح أيضا أن الشعور الغالب هو أن مصر الآن وبعد أن نفضت عن نفسها الأشكال المختلفة من الوصاية السياسية والأمنية والإعلامية، بدأت تكشف عن معادلات سياسية واجتماعية جديدة، فثمة اتساع لظاهرة البلطجة بكل أشكالها من خطف للرجال والأطفال والإناث معا والمطالبة بفدية يدفعها الأهل، وقتل وحرق عمد والسرقة المسلحة وهتك عرض، والاعتداء على ممتلكات خاصة وعامة وترويع المواطنين فى أحياء بكاملها والاعتداء على رجال الشرطة حين يقومون بواجباتهم المختلفة، والبناء المخالف على أراضى الدولة والسطو على منازل مواطنين. والحصيلة حسب مصادر وزارة الداخلية المصرية ٢٤٣٥ مواطنا تعرضوا لهذه الأشكال المختلفة من البلطجة خلال شهر واحد فقط حتى ٢٨ فبراير الماضى وحسب.

ظاهرة البلطجة والخروج على القانون تقلق المواطن العادى قبل المواطن المسئول، وتعيد تشكيل حركة الناس فى السفر الداخلى وفى الاستثمار وفى نقل السلع بين محافظة وأخرى، بل حتى فى إرسال الأبناء إلى المدارس والجامعات. حتى أن بعض المواطنين العاديين بدأوا يترحمون على الأمن فى ظل النظام السابق، ويترحمون أيضا على حالة الاقتصاد التى ذهبت ولم تعد بعد.

دولة مدنية أو دولة دينية

مصدر آخر للقلق، تعيشه الطبقة الوسطى على اتساعها ويتعلق بمصير الدولة المدنية فى مصر فى ضوء الظهور الكبير للسلفيين وحركات الإسلام السياسى،

والذين يعملون على فرض أجندة مجتمعية مغلقة بشعارات وتفسيرات دينية منغلقة ورافضة للآخر، ويسـعون إلى تغيير ما يرونه منكرا وخروجا على الشرع بأيديهم، مثل هدم الأضرحة التى تعد ذات شأن لأعضاء الحركة الصوفية، بينما تعد منكرا لدى السلفيين.

وبينما تُطرح قضية الحوار بين السلفيين والصوفية لوأد الفتنة المجتمعية التى تطل برأسـها من مناطق ريفية ومرشـحة للانتقال إلى مناطق حضرية شاسعة، يتطور الأمـر إلى حد التهديد بحرب أهلية بين الطرفين، وكل منهما مُسـلح بفتاوى تصل إلى حد تكفير الآخر بعد تسفيهه ورفع الإيمان والإسلام عنه.

المواجهـة بين السـلفيين والصوفية لم تكن فى بال الثورة وبـال مناصريها، ولكنها فرضت نفسـها على المجال العام، لاسـيما وإن حمى تشـكيل الأحزاب أخذت فى الارتفاع بين كل القوى السياسـية تقريبا، ولكنها ذات حماس خاص لدى السلفيين الذين يُقال إن سـبعة أحزاب سـوف تشـكل من بينهم لتعكـس فكرهم وقناعاتهم الإيمانية والفكرية، ناهيك عن أربعة أحزاب أخرى يجرى الدعوة إلى تشـكيلها من أعضاء الحركات الجهادية الإسـلامية وحزب آخر لجماعة الإخوان المسلمين وآخر تحت مسمى الوسط أعلن عن شرعيته قبل أيام قليلة من تخلى مبارك عن الحكم. وجميعها تقول إنها أحزاب مدنية وذات مرجعية دينية إسلامية.

كثرة الإعلان عن أحزاب ذات مرجعية دينية أصبحت مصدرا للتوجس والخوف مما قـد يأتى فى انتخابات حرة بلا وصاية من أيـة جهة كانت. إذ يُرجح المتخوفون أن يأتى برلمان يسـوده تيار الإسلام السياسـى ومن ثم يفرض دستورا ذا مسحة دينية بشكل أو بآخر، وبالتالى نصبح أمام دولة دينية بامتياز وتصبح الدولة الحديثة التى طالما حلم بها المصريون فى خبر كان.

٦- الثورة والمنعطف الخطير (الأهرام المسائى ١٠/٤/٢٠١١)

مساء جمعة التطهير ١٥ إبريل وفى مسجد عمر مكرم بميدان التحرير، ما إن نطق إمام المسجد بالتحية والسلام مُنهيا صلاة العشاء، حتى سارع أحد المصلين بالحديث إلــى جموع الحاضرين ليحثهــم على الوقوف بجانب من أســماهم الضباط الثوار الذين انضموا إلى الحشــود ليطالبوا بتطهير الجيش وباقى المؤسسات، وداعيا من وصفهم بالمصريين الشــرفاء لكى يعتصموا فى الميدان مع أخوتهم الشرفاء بالخارج حتى تتم مطالب الثورة ويتم تطهير البلاد من كل الفاسدين.

كان المتحدث شــابا فى نهاية العشــرينات من العمر، ملتحيا لــم يعبأ كثيرا بحرمة المسجد ولم يعبأ أيضا بأن هناك بعض المصلين ما زالوا يتمون صلاتهم. وهنا تدخل الإمام داعيا الشــاب إلى احترام المســجد، ومؤيدا حرية التعبير ولكن فى الخارج. وهكذا تحــدث أيضا عدد من المصلــين مطالبين بالهدوء، غيــر أن بعض الصوت العالــى طغى علــى الحديث بعض الوقت فى واقعة لم تكــن لتحدث لولا مناخ عام يفيض بالغضب والثورة من جانب، وبالرغبة فى الانتقام وتصفية الحسابات سريعا مــن البعض الآخر، دون اعتبار لقانون أو إجراءات يجب أن تكون ســليمة ومطابقة للمعايير المتعارف عليها حتى يصبح لها قيمة فى الداخل وفى الخارج.

الواقعة على هذا النحو، وغيرها كثير، تجسد أيضا ذلك المزج بين الدينى والسياسى الــذى بات يحترفه البعض مســتغلين مناخ الثورة وهى منهــم براء. فالرجال الذين دخلوا للصلاة وجدوا أنفســهم فجأة فى خضم جدل سياسى لا علاقة له بالمسجد وآدابه وتعاليمه المتعارف عليها ويحفظها الصغير قبل الكبير، ووجدوا أنفسهم وقد وُصفوا بعدم الشــرف والوطنية لأنهم قد لا يشــاركون فى الاعتصام الذى نادى به

هذا الشـــاب الثائر. كما وجدوا أنفســـهم أيضا فى مواجهة قصة غريبة ومصطنعة بشأن ضرورة تأييد مجموعة من الذين يرتدون زيا عسكريا باعتبارهم يحملون لواء تطهيـــر الجيش المصرى. وهم الذين ثبـت أن بعضهم على الأقل تركوا الخدمة فى وقت ســـابق لأنهم خرقوا قوانين الجيش المصرى، وتدفعهم رغبة الظهور الإعلامى والانتقام من الجيش ومن الوطن ككل لا أكثر ولا أقل.

إن دعوة التطهير التى رُفعت فى ميدان التحرير والمناداة عن حق بســرعة محاسبة الفاســـدين من نظام مبارك الســـابق، يجب ألا تتوقف عند هؤلاء الذين أفســدوا الوطن فى المرحلة الســـابقة، بل يجب أن تشمل أيضا أى فرد تسول له نفسه العبث بأمن هذا الوطن وإهانة الجيش وإثارة فتنة تطيح بمصر كلها، أخضرها ويابســـها. وإذا كان علينا أن نقيم محاكمات شـعبية انتظارا للمحاكمة الرسمية لرموز الفساد والإفســـاد، فعلينـــا أن نقيم محاكمات أســـرع لهؤلاء الذين يريـــدون تخريب البلاد وإغراقهـــا فى الفوضى، ولـــكل الذين يريدون أن يجعلوا عائـــد الثورة لهم وحدهم ويحرموا منه الشعب المصرى كله.

ورغـــم متابعتى وقائع ما جرى فـــى جمعة التطهير فما زلت لا أفهم جيدا وفى هذا الوقت تحديدا دوافع بعض الثائرين الذين يريدون إظهار الجيش باعتباره مؤسســـة منقسمة على نفسها وأن هناك من يُحضر لانقلاب من بين أعضائه وقياداته، أو أن هناك بدايات حركة عدم انضباط وربما تمرد من ضباط فى المســـتويات الوسيطة، أو أن الجيش ومجلسه الأعلى لا يريدون تلبية مطالب ثورة الشعب المصرى والإيحاء بـــأن للمجلس الأعلى أجندة خفية تصب لصالح الثورة المضادة. كما مازلت لا أفهم جيـــدا لماذا يصر بعـــض الثائرين على تصويـــر الجيش باعتباره حجـــر عثرة أمام مشـــروعهم الثورى الخاص بهم، وأنه إن لم يســـتجب بالسرعة التى يحددونها هم، لمطلب هنا أو مطلب هناك، يصبح هدفا مشـــروعا للنيل منه وللتشـــكيك فى دوره

والمناداة بمحاسبة قياداته. كما لا أفهم جيدا مغزى تلك التصريحات التى يقول بها رموز من شباب الثورة حول أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وباعتباره يحكم الآن فمن الطبيعى أن يكون محلا للنقد والمحاسبة بغض النظر عن تأثير ذلك على معنويات باقى المنتمين لهذه المؤسسة الوطنية بامتياز.

أسئلة كثيرة ومفارقات فى المواقف وتضارب فى المعانى من شأنه أن يزيد الأمر سوءا ويدفع بالمصريين إلى حالة لا يقين ونوع من الفراغ الضار، ولا أظن أن المصريين سوف يرضون بأن تكون ثورتهم من أجل فوضى ومن أجل فقدان الأمل أو ضياع حلم الحرية والكرامة. والمعضلة أو لنقل نقطة الخطر أن هذا الأمر يأتى على أيدى بعض قوى الثورة نفسها، وكأنها فى تحالف ضمنى وعملى مع قوى الثورة المضادة التى نفهم تماما لماذا تريد أن تجهز على ما تم من إنجازات، ومن أهمها التلاحم بين الجيش والشعب، الذى كان أحد أهم العوامل وراء نجاح الثورة ذاتها.

وإذا حاول المرء أن يجيب عن بعض الأسئلة الوارد ذكرها فربما لا يجد سوى إجابة واحدة ذات عدة أبعاد، وهى أن بعض قوى الثورة تريد أن تمارس وصاية على الوطن ككل، بعيدا عن الأساليب الديموقراطية، أو بمعنى آخر أن تمارس وصايتها على الوطن ككل كما كان الرئيس مبارك وأجهزته المختلفة تمارس الوصاية على الوطن ككل، وكأن الشعب المصرى ثار لكى يغير شخوصا وأفرادا وليس لإعادة بناء نظام جديد ينعم فيه بالحرية والكرامة بلا وصاية أو قهر من هذا التيار أو ذاك الفريق.

هذه القوى تريد ثانيا أن تتجاوز نتيجة الاستفتاء التى أظهرت أن غالبية كبيرة من المصريين مؤيدون لخطة الطريق التى طرحها المجلس الأعلى للقوات المسلحة للانتقال من الحالة المؤقتة الراهنة إلى سلطة مدنية منتخبة بنزاهة وشفافية، ولربما تريد أيضا معاقبة الجيش المصرى كله نظرا لدوره الرائع فى تأمين استفتاء

شعبى هو الأكثر نزاهة فى تاريخ مصر الحديثة كله. وتريد ثالثا أن تظل حالة البلاد ســاخنة ومتوترة وبلا أفق سياســى أو اقتصادى واضح إلى أن تنقض هى نفسها، ووحدها فقط، على السلطة لتطبق رؤيتها التى تراها الأصوب من كل الرؤى والأحق مــن كل المواقف. وهى تريد رابعا أن تخلى الســاحة عبر دفــع الجيش إما إلى أن يتخذ قرارا ســريعا ومفاجئا بالعودة إلى الثكنات وترك الساحة لمن هم أعلى صوتا وضجيجــا، وإما أن يطلب الجيش طواعية مــن هذه القوى تحديدا أن تحكم بديلا عنه للفترة الانتقالية وما بعدها.

وإذا مددنا هذه الإجابة على استقامتها فنحن إذا أمام نقطة وسط بين تحويل الثورة إلى فوضى لعلها تساعد هؤلاء على الإمساك بتلابيب السلطة بعيدا عن الأساليب الشرعية وبعيدا عن إرادة غالبية جموع المصريين.

لقد كان أحد أهم الشــعارات التى رفعها الشــعب المصرى بــكل عفوية وتلقائية هى أن «الجيش والشــعب إيد واحدة». إنه شــعار عبقرى مــزج بين الأصل والفرع ودلل على وعى شــعبى أصيل بأن الجيش هو جزء أصيل من الشعب، وأنه لا يفعل إلا لخيــر البلاد وخيــر كل المصريين. ولا أتصور أن هذا الشــعب الواعى بتاريخه وبحقوقــه والمؤمن بأن مصر لا نهضة لها إلا عبر ســلطة سياســية نابعة من إرادة الناس أنفســهم يمكنه أن يفرط هكذا وبكل بســاطة بجيشه الجسور، أو أن يسمح بالعبث بأمن البلاد، أو أن يدخل فى دوامة كالتى تحدث فى دول عربية أخرى. فكما لا نريدها ليبيا لا نريدها أيضا يمنا آخر.

٧. الثورة بين الارتباك والفوضى (الأهرام المسائي ٢٠١١/٥/١٨)

رغم الفارق الموضوعي الكبير بين مفهومي الارتباك والفوضى، فإن الحالة المصرية بعد الثورة تطرح خليطا نادرا بينهما يراه المرء في كل التطورات الجارية وردود الأفعال، وكذلك في القضايا المطروحة سواء المفتعلة أو الحقيقية ذات التراكمات والجذور العميقة. هذا الخليط هو ما يجعل الشعور الغالب بين المصريين، أو لنقل بين الأغلبية الصامتة، هو أن بلدهم في خطر كبير، وأن الطموحات الكبيرة التي جاءت مع نجاح الثورة باتت في مهب الريح، وأن المستقبل أصبح قرينا باللا يقين وربما فقدان الأمل.

ثمة قدر هائل من الانزعاج والتوتر لا يمكن إنكاره، فالانفلات الأمني يضرب في صميم حياة المصريين في حياتهم اليومية كما يضرب بنفس العمق والقوة في وحدة الوطن وتماسكه، والحديث عن فلول النظام السابق وتحركات قوى الثورة المضادة وإن كان يقدم تفسيرا جزئيا لبعض الأحداث الجسيمة، لكنه حتما لا يعفي قوى الثورة بشبابها وشيوخها ورموزها الكبيرة من المسئولية عن حالة الارتباك التي تعيشها مصر، والتي تنذر بفوضى حقيقية تعصف بالجميع.

هذه الحالة من الفوضى العامة التي تعيشها البلاد هي مسئولية مشتركة بين القوى السياسية القديمة والجديدة معا، ويمكن أن نلاحظ ذلك في أكثر من مؤشر. أول هذه المؤشرات هو حالة التشرذم الذي تعمل به قوى الثورة الناشئة وإعطاء الأولوية لعمليات الحشد الشعبي شبه الأسبوعية في الميادين تحت شعار إبقاء الشعب في الشارع وإدماجه في المشهد السياسي، وممارسة الضغوط المعنوية والسياسية

على المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى يدير البلاد وبما يهدر وقت المجلس فى قضايا فرعية ضارة بالوطن والاقتصاد والنسيج الاجتماعى. فالفكرة المسيطرة على أداء هذه القوى ليست بناء منظماتها المدنية والحزبية القادرة على المنافسة فى مناخ من الحريات والديمقراطية، بقدر ما هى الانقلاب على نتائج الاستفتاء الذى جرى فى ١٩ مارس الماضى وأيد فيه ١٤ مليون مصرى أو ما نسبته ٧٧٪ من المشاركين خطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة المرحلة الانتقالية بما فيها من انتخابات برلمانية ثم تشكيل جمعية تأسيسية لصياغة الدستور الجديد، ثم الانتخابات الرئاسية وتسليم السلطة للمدنيين فى غضون عام.

ويتجسد مسعى الانقلاب على اختيار غالبية المصريين فى طرح خطط وأفكار مناهضة تماما لمضمون ما تم الاستفتاء عليه، واعتبار أن هذا الاستفتاء باطل جملة وتفصيلا لأنه قضى على شرعية المطالبات العديدة بمد الفترة الانتقالية وتأخير الانتخابات البرلمانية وفرض دستور لا يأتى عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة، كما قضى أيضا على فكرة تشكيل مجلس رئاسى من عدد محدود من الشخصيات غير المنتخبة والتى ترضى قطاعا من المصريين ولكنها لا ترضى غالبيتهم.

والحق أن هذه القوى لا تَملَّ أبدا فى المناداة بتأجيل الانتخابات البرلمانية بمبرر أن القوى الثورية ليست مستعدة بعد، وأنها تحتاج إلى فترة أطول حتى يتجذر وجودها بين الناس. والحجة الأكثر استخداما هى أن الانتخابات المبكرة من وجهة نظرهم سوف تؤدى بهيمنة التيار الإسلامى على البرلمان ومن ثم قد يكرس الدستور المنتظر الدولة الدينية وليست الدولة المدنية. ويطرح بعض رموز هذه القوى الثورية خيارا آخر، وكأنه تنازل كبير، يقضى بأن يوضع دستور أولا يفرض سمات معينة على الدولة المصرية وعلى النظام السياسى الجديد من خلال نخبة مختارة وليست منتخبة، ثم تأتى الانتخابات البرلمانية لاحقا وفقا لهذا الدستور. ويطرح فريق ثالث

مخرجا آخر يقضى بتشكيل مجلس وطنى غير منتخب يشارك المجلس العسكرى الحكم وتكون له الأولوية فى بناء السياسات فى المرحلة المقبلة والإشراف على تطبيقها.

وتأمل هذه الأفكار، مع الاحترام الكامل لمن يقول بها، يظهر أنها أفكار ومطالب ضد الديموقراطية التى هى شعار رئيسى للثورة نفسها التى يتحدث العديد باسمها، وأنها ضد الاحتكام إلى الغالبية وفقا لما تقره صناديق الانتخابات عبر منافسة شريفة ونزيهة، كما أنها تعكس تخوفات مبالغا فيها من أن بنية المجتمع قد لا تقبل قادة أو رموز القوى الثورية وأطروحاتهم السياسية والاقتصادية، وكأنهم يعترفون بأن بعض الذين أسهموا فى الثورة ليست لهم جذور شعبية، وهو تناقض غريب وغير مفهوم.

والأخطر من كل ذلك هو أن هذه الأفكار تعنى من حيث الجوهر سعيا لاستبدال وصاية أقلية حاكمة فاسدة تم التخلص منها بالثورة، بوصاية أخرى لفريق يتحدث باسم الثورة وكأنه هو الوحيد المؤهل للحديث باسمها دونا عن باقى المصريين. وقد بدا ذلك فى المؤتمر المسمى مؤتمر مصر الأول فى ٥ مايو الحالى والذى طرح تشكيل مجلس وطنى يتحدث باسم الثورة، وطرح المشاركون فيه أنفسهم باعتبارهم القيمين الوحيدين على الثورة وعلى الشعب المصرى بأكمله، ودعوا إلى فرض دستور جديد وفورا وإلا نزلوا جميعا إلى ميدان التحرير معتصمين حتى يتحقق ما يطالبون به. ويمكن للمرء أن يقبل اجتهادات المؤتمر باعتبارها اجتهادات سياسية جيدة وطموحا للمشاركين فى هذا المؤتمر كأحد فصائل الثورة وجزء من الشعب المصرى، ولكن قطعا ليس باسم جموع القوى التى شاركت فى الثورة، وليس باسم كل المصريين. ويكفى أن قوى كبيرة لم تشارك فى المؤتمر، مثل الإخوان المسلمين وحزب الوسط وقوى مدنية عديدة لم تدع أصلا إلى المؤتمر.

ثانى هذه المؤشرات يتمثل فى التعامل مع قضية الوحدة الوطنية، وما يعرف بالفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط باعتبارها قضية دعائية أو حالة رمزية تكفيها رفع الشعارات وإطلاق الهتافات الحماسية والاعتصامات الدائمة التى تعطل دولاب العمل وتضر بحقوق المواطنين، وفى الآن نفسه تجاهل التراكمات التى مرت بها هذه القضية طوال العقود الأربعة الماضية، والاستخفاف بالأدوار التى يقوم بها المتطرفون على الجانبين المسلم والمسيحى، وترك الساحة خالية للشباب المتحمس الذى يدفعه رمز دينى من هنا أو رمز دينى آخر من هناك، وتجاهل مبدأ المحاسبة القانونية الذى يجب أن يطبق على الجميع دون استثناء.

وثالث هذه المؤشرات يتجسد فى غياب الأولويات وافتقاد الشعور بحقيقة الحالة الاقتصادية ومخاطر تدهورها كما هو حادث بالفعل. فعلى الرغم من أن تصريحات د. سمير رضوان وزير المالية تنذر بمخاطر عدة يعيشها بالفعل الواقع الاقتصادى المصرى، ممثلا فى تراجع الاستثمارات وإغلاق أعداد كبيرة من المصانع الصغيرة والمتوسطة وإفلاس العديد منها، والتوقف شبه التام لقطاع السياحة وفقدان مصر ما يقرب من مليار دولار شهريا نتيجة لذلك، وسحب مليارى دولار شهريا من الاحتياطى العام، وارتفاع نسبة العجز فى الموازنة لتقترب من ٩٪، واللجوء إلى الاقتراض من البنك الدولى فى حدود ١٠ مليارات دولار، وارتفاع نسبة البطالة، وزيادة المطالب الفئوية فى الوقت الذى تراجع فيه الإنتاج والتصدير، وارتفاع الأسعار بجنون وغياب سلع أساسية من الأسواق، آخرها السولار، ومع ذلك فلا أحد من القوى الثورية يضع الاقتصاد كأولوية فى تحركاته، بل الكل يدعو إلى استمرار المظاهرات والاعتصامات رغم نتيجتها السلبية والمدمرة على الاقتصاد ككل.

رابع المؤشرات يتمثل فى ضعف مفهوم الأمن القومى من منظور شامل بين شباب الثورة، وقد بدا ذلك فى مناسبات عديدة، آخرها الدعوة إلى مسيرة مليونية يوم السبت ١٤ مايو الجارى من محافظات مصر إلى العريش بسيناء ثم إلى غزة تحت

شـعار التضامن مع الشعب الفلسطينى وفتح الحدود، وتنظيم اعتصام مفتوح أمام السـفارة الإسرائيلية فى القاهرة ومحاولة اقتحامها والاشتباك مع قوى الأمن. ولا بأس أن تؤكد القوى السياسـية المختلفة تضامنها الكامل غير المنقوص مع الشعب الفلسـطينى فى غزة أو فى الضفة المحتلة وفى أى مكان من العالم، ولا بأس أيضا أن يكون هذا التضامن الشـعبى عنصر قوة ودعم للسياسة الخارجية الجديدة التى بدأت مصر فى ممارسـتها بعد تنحى الرئيس السـابق، وكان مـن أبرز عناصرها الانفتاح على كل القوى الفلسطينية وفتح معبر رفح لحركة الأفراد وإتمام المصالحة الفلسـطينية التى تعثرت لمدة عامين والتعهد بالاسـتمرار فى الجهود المختلفة من أجل إنهاء ملف الحصار وإتمام المصالحة على الأرض ودعم المفاوض الفلسـطينى فى مسـعاه نحو الحضول الدولى على الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود العام ١٩٦٧.

إن هـذا التحول الايجابى فى سياسـة مصر الخارجية نحو فلسـطين بحاجة إلى وقت لكى يأتى ثماره والتسـرع فيه يحمل ضـررا كبيرا، خاصة أن التعقيدات على الأرض كبيـرة، والمصالح المتعارضة بين فئات من الفلسـطينيين أنفسـهم لا يمكن الاسـتهانة بها، وهى قضايا وإشـكاليات بحاجة إلى جهد ومتابعة وجهود سياسية وأمنية عديـدة. وإذا كان ضروريا تقديم الدعم عبر المسـيرات والوقفات الرمزية المنظمة، فإن اللجوء إلى ممارسة ضغوط ذات شكل شعبى من أجل فتح الحدود دون مراعاة الأطر القانونية المناسبة ولا قواعد الأمن القومى التى تحكم حماية الحدود وتنظيم الحراك على جانبيها، والاستخفاف بوضعية غزة كأرض محتلة وتمثل جزءا من أرض فلسـطين المحتلة ككل، وتجاهل طبيعة دور ومسئوليات دولة الاحتلال عن المناطق الواقعة تحت الاحتلال، والاسـتهانة بمعنى الحرب وكأنها نزهة حماسـية، كل ذلك يؤدى إلى خلط الأوراق وإلى تأزيم الموقف الداخلى بصورة غير مسـبوقة، ويجعـل جموع المصريـين أكثر إصرارا على إنهاء المرحلـة الانتقالية والوصول إلى انتخابات شفافة تقضى على هذه السيولة وتُخرج البلاد من مأزقها الرهيب.

٨- فى نقد الثورة المصرية وثوارها (الحياة اللندنية ٢٠١١/٨/٦)

فى جمعة لم الشمل (٢٩ يوليه ٢٠١١) والتى انتهت إلى جمعة التشرذم والانقسام والذعر من الإسلاميين، وفى المؤتمر الصحفى الذى أقامه عدد من الناشطين المحسوبين على الائتلافات الشبابية التى أعلنت انسحابها من فعاليات الجمعة المذكورة ردا على تسيد الجماعات الدينية المشهد، أعلن أحدهم أنه حان الآن الانتقال إلى المرحلة الثانية من الثورة، وأن هذه المرحلة سوف تتطلب تضحيات كثيرة وسوف تسيل فيها الدماء، ورغم أنه لم يشر إلى هوية هذه الدماء التى سوف تسيل فقد كان من الواضح حالة الغضب الشديد والانفعال الصاخب. بينما أعلن ناشط آخر فى المؤتمر الصحفى ذاته، وبعد أن أدان بكل الكلمات سلوك القوى الإسلامية، اعتبر أن هناك تهديدا كبيرا للثورة، خاصة أن القوى الإسلامية كانت تبارك حكم النظام السابق ولم تشارك فى الثورة على حد قوله، وإن الرد على هذا التهديد لابد أن يكون من جنس العمل، ولذا فإنه سوف يدعو إلى تشكيل ائتلاف واحد تنضم إليه كل القوى المدنية الثورية التى شاركت فى الثورة وتؤمن بمدنية الدولة وتعارض سطوة الدينيين وهيمنتهم على العملية السياسية وعلى مستقبل مصر.

وللوهلة الأولى يبدو التصريحان متناقضين. فالأول يدعو إلى العنف والثانى إلى فعل إيجابى طالما نادى به العقلاء من المصريين بأن اتحدوا أيها الشباب، لأن القوة الحقيقية فى الوحدة وليست فى الانقسام والتشرذم الواقع فعلا. وبينما نظرت شخصيا إلى التصريحات الأولى كأنها ردة فعل طبيعية لحالة الغضب التى سادت القوى الشبابية التى كانت معتصمة فى ميدان التحرير آنذاك، وأن الأمر ليس سوى نتاج لغضب اللحظة، نبهنى أحد المحللين السياسيين المخضرمين إلى ما يتداوله عدد كبير من مواقع الشبكات الاجتماعية من دعوات تدعو إلى العنف

كـرد فعل لما جــرى فى جمعة «لم الشــمل» المغدورة، ومعتبرا أن ما قاله الناشــط السياســى يعبر عن توجه يعتمل فى نفوس وعقول عديد من الشــباب الذى شارك فى المظاهرات والاعتصامات قبل الثورة وبعدها، وأن الأســابيع المقبلة قد تشــهد تجســيدا لهذا التوجه الخطــر. كما نبهنى أيضا إلى أن الإعــلام المصرى المكتوب والمقروء المناصر لشباب الثورة على طول الخط لم يُشر من قريب أو بعيد إلى هذا التصريح، ولم يناقش مغــزاه ودلالاته ومخاطره. وكأن الإعلام المصرى من صحف وبرامج تليفزيونية لا تكف عن الحديث عن الثورة وعن تعبئة الناس وعن الإثارة ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لا ترى فيما قاله هذا الناشط ما يستحق المناقشة والمراجعــة والتحذير من مغبة أن هذا التفكير قد يحول كل المكاســب التى حققتها الثورة إلى سراب ودمار. لاسيما أن هناك بالفعل حالة انفلات أمنى وعنف مجتمعى نتيجة الاحتقان الاقتصادى وانهيار الشرطة وصورتها الرمزية كمؤسسة قادرة على ضبط حركة الناس.

الواقعة على النحو الســابق ليســت معزولة عن كم كبير من الأخطاء التى وقع فيها العديــد من الائتلافات الشــبابية، والتى حرّض عليها عدد لا بــأس به من الكتاب الصحفيين وبعض أســاتذة العلوم السياســية ورجال أحزاب جديــدة لا نعرف لها عمقا شــعبيا تتمتع بــه، بل فقط زخم إعلامى ومبالغــات لا أكثر. مع علمى أن من يقول بأخطاء وقع فيها الشباب الثائر كفيل بأن تجلب عليه كما هائلا من الاتهامات والأقاويل نهاية بإنكار الوطنية والمطالبة بنزع الجنســية وربما المطالبة بالإعدام فى ميدان التحرير. ومع ذلك فإن التحذير من هذه الأخطاء بات أكثر من ضرورة أيا كان الثمن الشخصى، لأن البديل إن تفاقمت هذه الأخطاء هو ضياع الوطن برمته.

وقد رأينا بالفعل نتيجة أحد هذه الأخطاء، وأعنى تحديدا ما جرى فى يوم ٢٣ يوليه، وهو يوم عيد الثورة، حين تصور عدد من شــباب الائتلافات أنه قادر على إســقاط المجلس العســكرى كما تم إسقاط الشرطة المصرية فى يوم عيدها، وأنه قادر على

الإمساك بتلابيب السلطة والإدارة عبر محاصرة مقر وزارة الدفاع المصرية وإعلان وزارة افتراضية تعمل من الميدان وبرلمان يصدر التشريعات من مكان مجهول، وكأن الشــعب المصرى فى غيبوبة وســيقبل مثل هذا التفكير الساذج. وقد رأينا فى هذا اليــوم تحديدا كــم خرج الناس العاديون لمنع محاصرة مقــر وزارة الدفاع أو مجرد الوصول إليه. ثم حدث ما حدث من مواجهات وإصابات عديدة.

المشــكلة الكبرى فيما جرى آنذاك أن لا أحد وقف معاتبا هذه الائتلافات الشبابية لما فعلته، وللطريقة التى تفكر بها، ولم يقف أحد ناصحا هؤلاء بأن الجيش المصرى يمثــل قيمة عليا لــدى المصريين جميعا، وأن من يتعدى عليــه أو على رموزه يعتبر منبوذا ومكروها شــعبيا بطريقة تلقائية وبدون تدخل من أحد. واســتطرادا وبدون تعميــم مُخل، فقد قــرأت لإحدى الشــخصيات المحترمة المناصرة للثــورة والثوار عتابا رقيقا وبطريقة غير مباشــرة، ذاكرا قصة سؤاله لعدد من بسطاء الناس عن مشــاعرهم تجاه الاعتصامات المســتمرة والمليونيات المتعاقبــة، فتبين له أن الناس غاضبــة لأن مــا زاد على حده انقلب إلى ضده، ثم انتهى ناصحا الشــباب أحذروا أن يضيع الدعم الشــعبى لكم. فى حين أن معظم المؤشــرات تقول إن هناك تراجعا حقيقيا فى هذا الدعم الشــعبى الذى وصل لقمته فى الأيام التالية لرحيل الرئيس الســابق مبارك، ولكن المنحنى هبط تدريجيا نتيجة الأخطاء والاســتعلاء والتسرع وقلــة الخبرة وغيــاب الأولويات وعدم وضوح الرؤية والتركيــز على مطالب بعينها تصب فى التغيير السياسى المتسرع، وتتجاهل تماما معاناة الناس وحياتهم اليومية والانفلات الأمنى والتدهور الاقتصادى.

هذا الســلوك الخالى من الخبرة السياســية والمُبالغ فى مطالب التغيير الســريع، والمفتقــد إلى العمل الجماعى المنظم، والفاقد للمؤسســية والعمل الحزبى الفعال، والمكتفى بســلوك الحركات الاحتجاجية التى تصلح للتمهيد للثورة ولا تصلح لإعادة

بناء النظام السياســى والقيمى فى المجتمع، هو المســئول عن الشعور بعدم الرضاء لدى غالبية المصريين البسـطاء الذين تصوروا أن الثورة ســوف تصلح من أحوالهم المعيشــية، وأن مجرد إسقاط النظام السابق ومحاكمة رموزه كفيل بأن يبدل الدنيا ويجعلهــا مزدهرة خاليــة من المعاناة. وهو المســئول أيضا عن حالة الاســتقطاب السياســى الشــديد التى باتت عليها مصر وظهرت مجسدة فى جمعة «لم الشمل» المغدوره.

وإذا كان الكثيــرون قــد دمعت عيونهم بعد أن شــاهدوا قوة التيارات الإســلامية وقدرتها على الحشــد فى هذه الجمعة تحديــدا، وأخذوا يصبون اللوم على مزاعم اتفــاق إجرائى لم يثبت وقوعه، ونعنى به عدم رفع الشــعارات الخلافية من وجهة نظــر القوى المدنية، ومنهــم من بات حزينا لأن مصر قد تصبح إســلامية أو ربما دولة دينية يقودها الشــيوخ وأصحاب العمائم من الســلفيين والجهاديين والإخوان (بالمناســبة هناك من يقول ما المانع فى ذلك إن أراد المصريون ذلك.. أليســت هذه الديموقراطيــة وقواعد حكم الأغلبية)، فقد كان الأولى والأكثر حكمة أن يســتعيد الجميع شريط الأحداث وأن تذكر الأخطاء قبل المكاسب والمغانم، وأن تكون مراجعة صادقــة النية وصحيحة الطوية، تتعلم مــن دروس الأمس القريب ولا تتكرها، وأن تنظر إلى المستقبل وتنقد الذات الثورية الاستعلائية، وتقدم رؤية من أجل المستقبل تضــع فى الاعتبار ضرورة النزول إلى الناس والتقرب منهم وتوعيتهم، والاكتفاء من المناظرات التليفزيونية والبرامج الحوارية والســعى نحــو النجومية الزائفة، فكلها صارت أمورا باهتة وفاقدة المعنى.

الحكمــة تقتضى أن تتآلف الائتلافات وأن تجتمــع القيادات على قلب رجل واحد، بدلا من كل هذه الزعامات التى لا يعرف المرء شيئا عن تاريخ الغالبية العظمى منها رغم تسيدها المشهد الإعلامى المصطنع.

٩ - وثيقة «فوق الدستور» تشعل الاستقطاب السياسى

(سويس إنفو ٢٠١١/٩/٥)

بـــدلا من ثنائية الحـــزب الوطنى المُنحل وجماعة الإخوان المســلمين المحظورة، كما كان الحال فى ظل نظام مبارك الســـابق، تعيش مصر فى ظل الثورة ثنائية من نوع جديـــد؛ ثنائية القـــوى المدنية ومن ضمنها الائتلافات الشـــبابية فى مواجهة القوى ذات المرجعية الدينية بما فيها تلك التى لم يُعرف عنها من قبل اهتماما بالسياســـة وألاعيبها ولكنها انغمست بعد الثورة حتى الأذقان فى دهاليزها.

والحال أن اســـتقطابا حادا تشـــكلت عناصره يتعلق بهوية النظام السياسى الجديد المزمع تشـــكيله فى المســـتقبل؛ طرفـــاه يطالب أحدهما بدولـــة ذات مرجعية دينية إســـلامية قوامها تطبيق الشريعة وفق ما ســـار عليه السلف الصالح وربما وفقا لما تطبقه الســـعودية حســـب قول أحدهم، والثانى يُصر على أن مصر هى دولة مدنية ديمقراطية لكل أبنائها.

مواجهة بطول مصر وعرضها

الطرفـــان يتواجهان كل يوم تقريبا، والســـاحة عريضة تشـــمل الميادين فى القاهرة والمدن الكبرى، والإعلام على اتساعه من صحف ومجلات وفضائيات وإذاعة. وفى المواجهة تبدو كل الوسائل مشروعة، فالمهم هو تحقيق الهدف من خلال صوغ دستور وفقا لمقاس خـــاص. وتبرز هنا معركة ما يعرف بوثيقة المبادئ فوق الدســـتورية أو المبادئ الحاكمة للدســـتور، أو التى يراها أصحابها بأنها وثيقة المبادئ العامة التى تقر وتحدد شـــكل النظام الجديد ومؤسساته وحقوق المواطنين من خلال بناء دولة مدنيـــة حديثة، على ألا يمكن لأى طرف كان أن ينقلب عليها، وإلا حق على الجميع أفرادا ومؤسسات أن يقف أمامه ويحول بينه وبين الانقلاب على تلك المبادئ.

المفارقة فى هذا الأمر أن الجهة التى تدير البلاد، أى المجلس العسـكرى كانت قد حـددت أن المطلوب هـو التوافق على عدد من المبادئ الحاكمـة، لاختيار الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور بحيث تكون مُمثلة لكل فئات المجتمع وتياراته السياسية والفكرية والدينية وربما أيضا تحكم طريقة عملها، أى أمورا تنظيمية بالأساس ولم يتطرق الأمر إلى مبادئ دستورية أو خلافه.

لكن مسـار الأحـداث أخذ منحى آخر تمامـا، حيث تصدر المشـهد مطلب وثيقة مبادئ حاكمة للدستور أو فوقه بما لا يجوز تغييرها، ووصلت المفارقة إلى أقصاها حـين طالب البعض وهم من دعاة الديموقراطية والمدنية وأيضا رافضون لأى حكم عسـكرى، بأن يكون المجلس العسـكرى بمثابة الضامن لهـذه الدولة المدنية المزمع بلورتها دستوريا وقانونيا، وأن يحول دون أى محاولة للقفز عليها. وذلك فى استنساخ للتجربة التركية التى صنعهـا أتاتورك، ويجتهد حزب العدالة والتنمية الحاكم منذ ٢٠٠٣ فـى تغييرها كلية بهدف جعل الجيش مؤسسـة خاضعة للمدنيين وليسـت صانعة قرارات سياسية أو انقلابات على الحكومات.

الهواجس والمخاوف

الجـزء الأكبر من هذه المعركة التى تقسـم الوطـن الآن، وتبنى من أجلها التكتلات والتحالفـات يتعلق بمخاوف وحساسـيات وصلت إلى قمتها بعد جمعة لم الشـمل المغـدورة ٢٩ يوليـة الماضى التى هَيمـن عليها الإسـلاميون بتياراتهم وجماعاتهم وأحزابهـم المختلفـة، وأثارت هاجس أن تأتـى الانتخابات البرلمانيـة بغالبية ذات مرجعية دينية، ومن ثم يسـيطر فريق واحد على اللجنة التأسيسية المُقرر أن تصوغ دستورا جديدا، ومن ثم نصبح أمام نموذج لدولة دينية، وهو ما لم تقم ثورة الشعب من أجله، بل من أجل دولة حديثة بكل المعانى والأبعاد.

هذه الهواجس صارت إشــكالية فى حد ذاتها، وقوامها من يضمن أن تحقق الثورة أهدافهــا ومن يضمــن أن تتحقق الديموقراطية المأمولــة دون تراجع عنها فى أول محطة مقبلة. وفى الطرح المضاد لهكذا هواجس أن لا أحد يستطيع وليس من حقه أيضا أن يفرض على الأمة المصرية تصورا لم تشــترك فيه ولم تفوض أحدا لفعله أو تجــده مخالفا لهويتها. ولكل من هذين الطرحيْن وجاهته السياســية والقانونية والشعبية، ومن هنا تتعمق الإشكالية أكثر وأكثر.

نحو إطار ناظم للدستور

الليبراليون والمدنيون واليساريون والقوميون وكل من يطمح فى دولة ينظمها القانون دون تفرقة بين فئة وأخرى، لديهم أسبابهم التى تدعوهم إلى التمسك بتحديد إطار ناظم للدستور الجديد عبر وثيقة يدعونها فوق دستورية، والأفضل لهم أن تُعلن فى صورة إعلان دستورى ملزم لا تحيد عنه اللجنة التأسيسية التى ستشكل لاحقا بعد الانتخابات والتى ستصوغ الدستور الجديد.

هــؤلاء أيضا يرون أن هــذه الوثيقة يجــب أن تتضمن عددا من المبادئ المســتقاة مــن المعاهدات الدولية والأعراف الشــائعة والتى تضمن كافة الحقوق السياســية والاجتماعية وكافة الحريات للأفراد والفئات المستضعفة والأقليات الدينية، وبذلك يضمن الدستور الجديد المساواة والمواطنة ويقدم رسالة اطمئنان للأقباط المصريين الذيــن يعتريهم قلــق كبير، من أن تنزلق البلاد إلى دهاليــز دولة دينية يدافع عنها بكل قوة السلفيون وأصحاب المرجعية الدينية على إطلاقهــم سواء كانوا جماعــات أو أحزابــا. وبذلك أيضا تحقــق الثــورة أحــد أهدافهــا المتمثــل فى بنــاء الدولــة المدنية الحديثة.

وثائق عديدة واجتهادات

فـى ظل هذا الفكر، تعـددت اجتهادات ومحاولات العديد مـن الجماعات المدنية والائتلافات السياسـية والشـخصيات العامة والأزهر، وتعددت معها الوثائق التى وصلت إلـى ١١ وثيقة، مما جعل الحكومة تطالب أحد رؤسـاء الأحزاب بمراجعة ودمج كافة هذه الاجتهادات وصياغة وثيقة موحدة تعكس القواسـم المشـتركة من المبـادئ والطموحات. وانتهى الأمر إلى وثيقة تشـتمل على ٢١ مادة مقسـمة إلى قسـمين رئيسيين؛ الأول المبادئ الأساسية وفيه تسـع مواد أهمها المتعلقة بتعريف الدولة باعتبارها دولة مدنية ديمقراطية، تقوم على المواطنة وسيادة القانون وتحترم التعدديـة وتكفل الحرية والعدل والمسـاواة وتكافؤ الفرص بـين كل المواطنين، دون تمييز أو تفرقة والشـعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.

والقسم الثانى بعنوان الحقوق والحريات العامة وفيه ١٢ مادة تتعلق بحريات العقيدة وحظر التمييز وحق المعرفـة وحرمة الحياة الخاصة والبيئة الآمنة النظيفة وحرية التنقل والإقامة والتعليم وإنشاء النقابات والجمعيات.

كان ظن نائب رئيس الوزراء لشئون التطور الديموقراطى د. على السلمى أن تطرح الوثيقـة على الأحـزاب وأن تُقبل كما هى ويحدث التوافـق، وبعدها يصدر إعلان دسـتورى يلزم الجمعية التأسيسـية لاحقا، ومن ثم يحدث تقـدم إلى الأمام. وهنا انفجر الموقف وخرجت المواقف الرافضة والتهديدات بعمل ما لا يحمد عقباه.

الرافضون بين الشكل والمضمون

صاغ الرافضون من الإسلاميين موقفهم بناء على عناصر شكلية وأخرى موضوعية.

ففى الجانب الشكلى أن الوثيقة جاءت من دون تشاور مع كل القوى السياسية وهى ليست سوى اجتهادات القوى الليبرالية، وبالتالى فهى تعكس رؤية أقلية أو جماعة بعينها وليس جموع المواطنين، وثانيا أنه لا يوجد شـىء يسـمى فوق الدسـتور لأن الأخيـر هو أبو القوانين فكيف يكون هناك شـىء أعلى منه، وثالثا أن الوثيقة بهذا الشـكل هى إبداع نخبة سياسـية فى حين أن اللجنة التأسيسـية المكلفة بصياغة الدستور ستكون ممثلة لكل فئات وتيارات المجتمع المصرى، وحين تنتهى من مسودة الدسـتور سيطرح للاستفتاء الشعبى أى سـيكون الدستور حصيلة الإرادة الشعبية الجامعة، فكيف يمكن لنخبة غير منتخبة أن تقيد لاحقا الإرادة الشـعبية الجامعة. ورابعا أن فكرة الإعلان الدسـتورى من قبل المجلس الأعلى للقوات المسـلحة الذى يدير البلاد، لوثيقة معينة ليضفى عليها صفة الإلزامية على لجنة يفترض أن تكون منتخبة، فيه تناقض وعوار دسـتورى وسابقة غير مقبولة ستتيح الأخذ بالإجراءات الاسـتثنائية، وهو ما يتعارض مع مبدأ دولة المؤسسات والقانون والإرادة الشعبية. وخامسـا أن هذه الوثيقة أو غيرها إذا ما تم الأخذ بها كمبادئ فوق الدستور فإنها ستعنى الالتفاف الصريح على إرادة المصريين التى تجسدت فى استفتاء ١٩ مارس الماضى.

على صعيد المضمون، يتمحور موقف الإسلاميين الرافض حول تعبير الدولة المدنية بالدرجة الأولى الوارد فى البند الأول، وحول اقتصار الحديث عن مبادئ الشـريعة كمصدر رئيسـى للتشـريع كما فى البند الثانى. فصفة المدنية حسب الإسلاميين على اختلافهم تعنى الدولة العلمانية التى تقصى الدين من الشـأن العام ومن حياة الأفـراد أو على الأقل تتناقض معه، وتخالف هوية المجتمع الإسـلامية ومطلبه فى تطبيق الشريعة حسب اعتراضاتهم. فضلا عن أن الوثيقة لا تصرح حسب السلفيين تحديدا بأن أحكام الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع وتقتصر فقط على الإشـارة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية. والمبادئ هنا تشير إلى العموميات فى

حين أن المطلوب هو التفصيل وتأكيد أن أحكام الشريعة الإسلامية هى مصدر التشريع الوحيد.

اعتراضات المضمون على النحو السابق تعكس طموح الإسلاميين خاصة السلفيين وجماعة الجهاد والإخوان بأن يأتى الدستور الجديد متوافقا تماما جملة وتفصيلا مع رؤيتهم الخاصة بتطبيق الشريعة الإسلامية، ومن ثم بناء دولة دينية بغض النظر عن كونها جمهورية رئاسية أو برلمانية أو خليطا بينهما. لكن الأخطر فى الأمر هو حجم التهديدات التى أطلقتها جماعات سلفية بعضها كبير وبعضها محدود التأثير إذا ما تم إصدار الوثيقة فى إعلان دستورى ملزم.

الأزهر ومسعى احتواء الموقف

هذه التهديدات أثارت بدورها موجة من التحركات لغرض احتواء الموقف، كالدعوة إلى تخفيض قيمة الوثيقة المفترضة من ملزمة إلى مجرد وثيقة استرشادية، أو التوافق العام على الأخذ ببعض بنودها فى ديباجة الدستور المنتظر، أو إعادة النظر فى الكثير من البنود، أو اعتماد وثيقة أخرى خاصة التى طرحها الأزهر قبل ستة أسابيع.

جاء دخول الأزهر على خط الدعوة إلى التوافق الوطنى مرتين، الأولى قبل ستة أسابيع حين جمع بعض المثقفين من تيارات مختلفة وصاغ وثيقة تضمنت ١١ بندا، وطالب القوى السياسية وكل التيارات بالتوافق على الوثيقة وبنودها، من أجل الحفاظ على وحدة الوطن وتماسكه وإتاحة الفرصة لانطلاقه ونهضته. وفى المرة الثانية حين انفجر موقف القوى الإسلامية الرافض لوثيقة الحكومة، إذ سعى شيخ الأزهر د. أحمد الطيب إلى جمع ممثلى الأحزاب للتوافق على وثيقة الأزهر

باعتبار أنها تعكس رؤية شـــاملة ترضى الأطراف المختلفة، لاسيما ما يتعلق بوصف الدولـــة المصرية. فوفقـــا للبند الأول تدعم وثيقة الأزهر «تأســيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، التى تعتمد على دستور ترتضيه الأمة، يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة. ويحدد إطار الحكم، ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها على قدم المســاواة، بحيث تكون سلطة التشريع فيها لنواب الشـــعب؛ بما يتوافق مع المفهوم الإسلامى الصحيح، حيث لم يعرف الإسلام لا فى تشـــريعاته ولا حضارته ولا تاريخه ما يعرف فى الثقافات الأخرى بالدولة الدينية الكهنوتية التى تسلطت على الناس، وعانت منها البشرية فى بعض مراحل التاريخ، بـــل ترك للناس إدارة مجتمعاتهم واختيار الآليات والمؤسســـات المحققة لمصالحهم، شـــريطة أن تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع، وبما يضمن لأتباع الديانات الســماوية الأخرى الاحتكام إلى شـــرائعهم الدينية فى قضايا الأحوال الشخصية».

ويعتقد معدو الوثيقة أن هذه الصياغة كفيلة بأن ترضى الجميع، فهى لا تســتخدم تعبير الدولة المدنية الذى يثير الســلفيين والإخوان، وتتحدث عن الشريعة كمصدر رئيسى للتشريع وتقر حق اتباع الديانات الأخرى فى الاحتكام إلى شرائعهم الخاصة، وترفض نظام الحكم الدينى وتؤكد المساواة بين كل المصريين.

لكن حصيلة الاجتماع الذى دعا إليه شيخ الأزهر وشارك فيه ممثلون من كل القوى والتيارات الدينية والسياســية لم يُنه الجدل حول إلزامية وثيقة معينة وعلوها على عمل لجنة تأسيســية غالبا ستكون منتخبة بشكل أو بآخر. صحيح أن الاتجاه العام فـــى الاجتماع انتهى إلى الاسترشـــاد بمبـــادئ وثيقة الأزهر، ولكـــن بدون أن يعنى ذلك نهاية الاختلافات العميقة أو حالة الاســتقطاب التى تشد أطراف المجتمع فى اتجاهات متناقضة.

١٠ - الحركات الاحتجاجية.. بشر وليسوا ملائكة

(مجلة المصور ٢٠١١/٩/١٤)

لعبت الحركات الاحتجاجية دورا مهما ورئيسا فى ثورة ٢٥ يناير، سواء التى شكلها مثقفـون أو سياسـيون من أجيال سـابقة كحركة كفاية، أو تلك التى شـكلها جيل الشـباب عبر الفضاء الإليكترونى كمجموعة بريدية أولا مثل حركة ٦ إبريل وحركة شـباب من أجل التغيير، ثم تحولوا بعد ذلك إلى كيان شـبه مؤسسـى أولى كأمر واقع يسـعى إلى التعبير القانونى عن نفسه بصفة رسمية بعيدا عن الأطر الحزبية القائمة بشـقيها القديم والحديث، وبعيدا أيضـا عن منظمات المجتمع المدنى التى تخضع لإشراف وزارة التضامن الاجتماعى.

تراث عالمى

تراث حركات الاحتجاج الاجتماعى فى مصر شأنه كشأن تراث حركات الاحتجاج الاجتماعى فى العالم بأسـره، فالبداية والنشأة تكون عادة مرتبطة بانسداد قنوات المشـاركة والتعبير عن الذات فى ظل نظم استبدادية وشمولية، ثم تصاعد مشاعر الغضب والاستياء المجتمعى لأسباب تختلط فيها عناصر السياسة مع لقمة العيش مـع التطلع إلى تحسـين ظروف الحياة، ثم اللجوء إلى أشـكال الاحتجاج المتعارف عليها من تظاهر ووقفات احتجاجية واعتصامات وإضرابات وعصيان مدنى لغرض تأكيـد الغضب الجماعى لفئة أو طبقة والرفض لسياسـة بعينها، ثم تعمل بصورة منظمـة وتسـعى لتغيير الواقع جزئيـا أو كليا، وحين تحقق نجاحـا كليا أو جزئيا تدخل فى طور آخر يأخذ أحد احتمالين إما التقنين والدخول فى عملية مأسسـة من نوع جديد تتناسـب مع حالة النجاح التى تحققت (مثال حركة أوتبور الصربية

التى تشـكلت ١٩٩٨ وأسقطت الرئيس الصربى ميلوسوفيتش ثم تحولت إلى حزب سياسى ٢٠٠٣)، أو التحلل الذاتى وانخراط الأعضاء فى أشكال تنظيمية أخرى.

إذن، هناك دورة حياة متكاملة من النشـأة إلـى النضوج ثم الانكفاء وأخيرا التحلل أو المأسسة كحزب سياسى أو كمنظمة تخضع للقانون. والحق أن قليلا من حركات الاحتجاج الاجتماعى تقبل أن تتحول بعد فترة من الزمن إلى صيغة مؤسسـية كأن تكون حزبا يخضع للمحاسبة الذاتية والمجتمعية فى آن واحد، وكثيرون يرون أن دور حركة الاحتجاج ينتهى بتحقيق أهدافها التى نشأت من أجلها، يساعد على ذلك أن هذه الحركات تكون عادة مفتوحة العضوية لمن يؤمن بالهدف الرئيسى الذى نشأت من أجله، وهؤلاء يأتون من مشـارب شتى فكريا وسياسيا وطبقيا وجيليا، وبمجرد تحقيق الهدف الرئيسى يعود كل إلى منبعه الفكرى والإيديولوجى والتنظيمى.

الحالة المصرية

السـؤال الذى يطرح نفسه بقوة الآن أين حركات الاحتجاج الاجتماعى المصرية من دورة الحياة هذه، وهل ما تواجهه من انشـقاقات أو انسحابات أو خلافات سياسية أو شـخصية هو أمر طبيعى ومنتظـر أو أنه يعكس خصوصية مصرية بشـكل أو بآخر؟

يتطلـب الأمر التذكير بعدد من السـمات والمواقف لعلها تسـاعد فى فهم العلاقة بـين حركات الاحتجاج المصرية الحديثـة ودورة الحياة الهيكلية لحركات الاحتجاج الاجتماعى بشكل عام المشار إليها. وسوف نكتفى بالإشارة إلى ست سمات هى:

أولا: أن حركة كفاية نشأت أساسا نهاية ٢٠٠٤ كحركة ضمير بين مجموعة من المثقفين والسياسـيين من جيل السبعينات وهم من مشـارب فكرية شتى بصفتهم الشخصية وليسـت الحزبية أو التنظيمية، وكان شـعارها الرئيسـى هو لا للتمديد ولا للتوريث.

ويعد إنجازها الأهم هو كسر ثقافة الخوف لدى المواطن العادى ودفعه إلى المشاركة فى أشـكال الاحتجاج المختلفة التى صبت أساسا فى رفض إعادة انتخاب الرئيس السـابق مبـارك أو توريث الحكم لابنه. ثم تطور الأمر عـام ٢٠٠٧ إلى تبنى نظرة شاملة للتغيير السياسى والاقتصادى والاجتماعى، ولكن فى الآن نفسه التمسك بأن الحركة مفتوحة العضوية لمن يؤمن بشـعاراتها الأساسية وأن العضوية شخصية ولا تعبـر عن الانتماءات الحزبية لمن يكون عضـوا فى أى حزب كان. أما تنظيميا فقد اتفق على وجود منسق عام يساعده أربعة مساعدين ولجنة تنسيقية وأخرى تباشر مهام العمل اليومى. وللحركة موقع على الشـبكة الإنترنـت للتعريف بها وأهدافها وشعاراتها وأنشطتها المختلفة.

ثانيا : ثمة اتفاق بين الباحثين فى الشأن المصرى على أن نشأة حركة كفاية، كحركة نخبوية بالأساس، تأثرت بالبيئة الاقليمية والدولية التى ترتبت على الغزو الأمريكى للعراق مارس ٢٠٠٣، وحاولت أن تقدم بديلا مصريا للتغيير ينبع من الشعب المصرى نفسه ويتجنب التدخلات الخارجية الفجة.

ثالثا : بالنسـبة لحركة ٦ أبريل التى نشـأت نهايـة ٢٠٠٨ فهى تعبير نموذجى عن التزاوج بين طموحات الشـباب فى التغيير ورفض الجمود السياسـى الذى سـاد مصر فـى العقد الأخير بصورة عميقـة وما رافقه من انتهاكات جسـيمة لحقوق الإنسان وسـطوة أجهزة أمن معينة على الحياة السياسية، وبين توظيف واستخدام تقنيات الاتصال الحديثة لاسيما شـبكات التواصل الاجتماعى والمدونات (الأشهر هنا مدونة كلنا خالد سعيد لوائل غنيم ومدونة الوعى المصرى لوائل عباس). بدأت الحركة فى الفضاء الإليكترونى وأسـهمت فى تشكيل رأى عام بين الأجيال الشابة ضاغط من أجل تغيير ممارسـات الشرطة أولا والوقوف أمام التجاوزات العديدة، وسـاعدها على ذلك الإعلان المكثف عنها فى الصحف الحزبية والمستقلة، وطورت

أفكارها من خلال النزول إلى الشــارع عبر التلاحــم مع حركات الاحتجاج الفئوية والعماليــة، خاصة التى حدثت فى المحلة الكبرى وكفر الدوار وغيرهما، ثم الدعوة إلى التغيير الشــامل عبر عمليات معقدة من الحشــد والتعبئة الشــعبية سواء عبر أنشــطة التواصل الاجتماعى أو التحركات فى الشارع المُخطط لها جيدا والمأخوذة من تجارب بلدان ومجتمعات أخرى.

رابعا : أن كثيرا من الدراســات والتقارير التى اعتمدت على وثائق أمريكية نشرت فى موقع ويكيليكس ربطت من حيث النشــأة والمســار والأهداف بين حركتى كفاية وحركة كمــارا فى جورجيا وكلتاهمــا تعنيان المعنى ذاته، وبــين منظمة أوتبور فى صربيا وحركة ٦ ابريل وذلك فى مجال التدريب وتبادل خبرات اللاعنف فى مواجهة النظم الاســتبدادية والعمل بين الناس، لاســيما الفئات المهمشة وتطوير الشعارات البسيطة ذات المغزى الذى يدغدغ المشاعر دون تفكير. كما ربطت تقارير عديدة من حيث الاســتنتاجات بين حركة ٦ إبريل وبين الاســتراتيجية الأمريكية لتغيير النظم الاســتبدادية فى المنطقة العربية وآسيا من خلال ما عرف بالفوضى الخلاقة، عبر أســاليب اللاعنف والتــى طورها باحث أمريكى عمل مستشــارا فى إدارة الرئيس بوش الســابقة ومــا زال يعمل فى إدارة الرئيس أوباما وهو جين شــارب. ومن هنا تكرر الحديث عن التدريب الذى حصل عليه بعض الناشــطين المؤسســين لحركة ٦ إبريل فى صربيا بمســاعدة أمريكية ســواء من منظمة «فريدوم هاوس» أو منظمة «الحركات الاجتماعية» التى أسسها جين شارب نفسه. وتشير معلومات نشرت على موقع منظمة أوتبور أن عددا من نشــطاء ٦ ابريل ومنهم محمد عادل قد شــاركوا صيف ٢٠٠٩ فى برنامج نفذ فى بلغراد على كيفية حشد الجماهير وتنظيم حركتهم فى الشارع وأساليب التوجيه والسيطرة على الحشود.

فضلا عما أشارت إليه رسائل السفيرة الأمريكية السابقة مارجريت سكوبى التى نشرها موقع ويكليكس أيضا، خاصة برقيات نهاية ٢٠٠٨ التى تضمنت تقريرا عن عدد من الناشطين فى حركة ٦ إبريل الذين شاركوا فى قمة تحالف الحركات الشبابية فى نيويورك واللقاءات المختلفة لهؤلاء الناشطين مع مسئولين كبار فى الإدارة الأمريكية، وفى القمة بين الحركات الشبابية تم تبادل المعارف والتكتيكات بين هذه الحركات من أجل إسقاط النظم السياسية فى بلدانهم، وخطط التحول الديموقراطى التى تحدد لها عام ٢٠١١ بالنسبة لمصر وفقا لما ورد فى البرقية رقم ٢٥٧٢٠٨ CAIRO بتاريخ ٣٠ /٢/٢٠٠٨ والمصنفة سرى.

خامسا أثار نجاح وشهرة حركة ٦ ابريل محاولات عديدة لاستنساخ حركات شبابية أخرى للتغيير سواء فى نطاقات معينة أو فى المجال العام ككل، مثلا شباب من أجل التغيير وحركة العدل والحرية وشباب الصحفيين وحركة استقلال القضاء واستقلال الجامعة وغيرهم.

سادسا على عكس حركات الاحتجاج السياسى الاجتماعى التى لا تتشكل ولا تنشأ تحت قيادة بارزة وتعكس جهدا جماعيا بالأساس، جاء تشكيل ونشأة الجمعية الوطنية للتغيير تحت تأثير د. محمد البرادعى الذى قرر الدخول فى معترك العمل الوطنى بعد انتهاء عمله مديرا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، داعيا إلى التغيير الفورى ومشاركة الشعب، والتوقف عن الممارسات اللاديموقراطية، وإنهاء احتكار الحزب الوطنى «المنحل» للحياة السياسية وتعديل الدستور بما يسمح بترشيح من يرغب دون عوائق وقيود فى الانتخابات الرئاسية. جاءت دعوة د. البرادعى لتجد تأييدا كبيرا من عدد من المثقفين ورموز سياسية سادتها قناعة بأن مصر تفتقر إلى كاريزما تقود التغيير المنشود، وأن مصر بحاجة إلى قائد بديل يثير الجماهير ويحشدها خلفه، وأن د. البرادعى هو ذلك البديل المحتمل، فوجب العمل معه وخلفه فى آن.

وقائع ذات دلالة

من العناصر الست السابقة تبرز ثلاث ملاحظات مهمة. الأولى أننا أمام ثلاثة أنواع من حركات الاحتجاج الاجتماعى اختلفت من حيث النشأة ولكنها اتفقت من حيث الهدف وهو التغيير الشامل للحياة السياسية فى مصر. الثانية أن القاسم المشترك بين نوعين من هذه الحركات (كفاية والجمعية الوطنية للتغيير) هو المثقفون والسياسيون والحزبيون المحترفون. أما الملاحظة الثالثة فهى أن حركة ٦ إبريل تعد امتدادا أو هى استنساخ لحركات ونماذج دولية سبقتها فى بلدان آسيوية أو أوروبية شرقية سابقا، وتعد السباقة فى مجال توظيف تقنيات الاتصال الحديثة.

هذه الملاحظات الثلاث تعنى أننا أمام حركات احتجاج ذات سمات هيكلية متنوعة، ولكنها فى الآن نفسه تعرضت وتتعرض لخلافات داخلية وانشقاقات وانتقادات ذاتية وانسحابات، وكذلك خروج بالحسنى أو بالصمت الجميل من مجمل نشاط الحركة. ثمة وقائع عديدة نكتفى منها بأمثلة ذات دلالة، وهى:

- فى مارس ٢٠٠٥ أعلن عدد من الناشطين الشباب خروجهم من حركة كفاية وتأسيس «شباب من أجل التغيير كفاية»، وأرجعوا الأمر إلى رغبة الأعضاء من جيل السبعينات مؤسسى حركة كفاية فى فرض وصاية على شباب الحركة من الأجيال التالية، الذين قرر بعضهم تأسيس حركة مستقلة تعتمد الانتخاب آلية وحيدة فى اختيار القيادات وعدم تكرار الطريقة التى تعتمدها «كفاية» والقائمة على التوازنات الداخلية والحصص للتيارات المشاركة فى الحركة.

- فى صيف ٢٠٠٧ انسحب عشرة أعضاء مؤسسين من حركة كفاية من بينهم د. يحيى القزاز الأستاذ بجامعة حلوان الذى أعلن فى برنامج تليفزيونى أنه انسحب من حركة كفاية اعتراضا على إدارة بعض الزملاء فى الحركة، وتعبيرا عن التحفظ على غلق أو حجز أداء الحركة داخل المقار وعدم الخروج بالشكل الكافى والتفاعل مع الشارع، وأيضا الاعتماد على الفضائيات والاستبداد بالقرار.

- فـى يوليه ٢٠٠٨ تعرضت كفاية لخلاف حاد بين منسـقها العام السـابق جورج إسـحق، وأحمد بهاء الدين شعبان المنسق العام المسـاعد، والمنسق الدكتور عبد الجليـل مصطفى، الذى تولى عقب وفاة مؤسـس الحركـة الدكتور عبد الوهاب المسيرى، لفترة انتقالية حتى يتم بعدها انتخاب منسق عام جديد. غير أن اللجنة التنسـيقية العليا أقرت اختيار عبد الجليل كمنسق عام للحركة مما أثار حفيظة ورفض كل من اسحق وشعبان.

- فـى ١٧ يوليه ٢٠٠٩ نشـر موقـع «الجزيرة نت» تقريرا حول الانقسـامات التى تعرضت لها حركة ٦ ابريل بسـبب سـفر أعضاء من الحركة للمشاركة فى دورة تدريبية نظمتها مؤسسـة فريدوم هـاوس الأمريكية (بيـت الحرية). مما ترتب عليه انقسـام الحركة إلى مجموعتين؛ الأولى يقودها المنسق العام للحركة احمد ماهر الذى شـارك فى الدورة، والثانية يقودها المنسق العام المساعد محمد عبد العزيز الذى أسـس مجموعة جديدة سـماها «لن تمروا»، قررت تجميد عضوية أحمد ماهر وفصل باسـم فتحى ومحمد عادل وتشـكيل لجنة تنسيق مؤقتة من ثلاثـة أعضاء إلى حين انتخاب منسـق عام جديد. فـى حين قررت جبهة أحمد ماهر فصل محمد عبد العزيز وتأكيد استمرار التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية «حتى لو كانت أمريكية شريطة ألا يؤثر ذلك على أجندة الحركة».

- ٢٤ مايو ٢٠١٠ نشـرت صحيفة الشـرق الأوسـط الصادرة فى لندن تقريرا عن تجدد الخلافات داخل حركة كفاية بسـبب مشـاركة أحـد أعضائها الكبار وهو المنسق العام المساعد الأسـبق للحركة جورج إسحاق فى مؤتمر بعنوان «مستقبل الديمقراطيـة فى مصـر»، نظمه تحالف المصريين الأمريكيـين، وهو ما رفضته الحركة فى حين طالب بعض ناشطيها بإقالة إسحاق الذى أعلن تجميد عضويته،

مشـــيرا إلى أن مشـــاركته فى المؤتمر المذكور كانت بصفته عضـــوا فى الجمعية الوطنية للتغيير التى يترأســـها د. البرادعى، وأنه لن ينسحب من الحركة وسيظل مشاركا فى أنشطتها فى الشارع.

- فى مطلع العام الجارى ٢٠١١ نشـــأت خلافات بين كبار أعضاء حركة كفاية على خلفية انتخاب مجدى أحمد حســـين الأمين العام لحزب «العمل» المجمد منســـقا عامـــا للحركـــة، بينما كان أحمد بهاء شـــعبان أحد مؤسســـى الحركة يتطلع إلى الحصول على المنصب وفقا لما نشر آنذاك.

- منتصف اغســـطس ٢٠١١ انسحب أعضاء حركة ٦ إبريل الإسكندرية من الحركة بسبب الفردية فى اتخاذ القرار وعدم انتخاب قيادة جديدة بدلا من منسقها العام أحمد ماهر.

- فى ٢٣ مايو ٢٠١١، جرى تبادل الاتهامات بين عدد من قيادات حركة كفاية، حيث وجه نشطاء بارزون ينتمون إلى حركة «كفاية»، واليسار، والناصريين انتقادا حادا للأعضاء الذين شـــاركوا فى مؤتمر حول «مستقبل الديموقراطية فى مصر» فى الولايات المتحدة، معتبرين إياهم ســـاعين للوصول إلى الحكم على ظهر الدبابات الأمريكيـــة على طريقة أحمـــد الجلبى المعارض العراقى الـــذى أتى به الاحتلال الأمريكى إلى العراق بعد الإطاحة بالرئيس العراقى صدام حسين.

- دأب عـــدد من أعضـــاء الجمعية الوطنية للتغيير على توجيـــه الانتقادات الحادة للدكتـــور محمد البرادعى نظرا لســـفره الكثير للخـــارج والاهتمام بالأضواء عن العمل بين المواطنين وعدم الاستماع إلى النصائح التى قُدمت له، والتمسك بآرائه الذاتية، وهناك من قال وكتب ونشر فى الصحف أن د. محمد البرادعى لا يصلح لحكم مصر بعد ثورتها. وبعضهم أعلن خروجه من الجمعية.

- فـــى يوليه الماضى ثار نقاش حاد حول مصير حركة ٦ ابريل. وكان جناح بالحركة تقدم بمذكرة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء طالب فيها بتقنين دور الحركات السياســية والاجتماعية والائتلافات السياســية بــأن تتحول إلى «منظمات سياســية» تكون ذات شخصية اعتبارية قانونية، يحق لها جمع تبرعات من مصريين للصرف على حملاتها المختلفة، وأن تنشــأ عن طريق الإخطار طبقا للأهداف التى نشــأت من أجلها، فى حين اعتــرض فريق آخر على هذا المنحى، مفضلا بقاء الحركة كحركة احتجاج شــعبى تراقــب تطور الأوضاع ومدى تنفيذ أهداف الثورة وألا تتلقى الأموال من الخارج، وأن يتم إقرار تداول الســلطة داخل الحركة بشكل شفاف، وأن يتم إنهاء احتكار أحمد ماهر لمنصب منسق عام الحركة منذ تأسيسها وحتى الآن.

- أغســطس ٢٠١١ ظهر خلاف حاد بين أعضاء ٦ إبريــل حول جدوى التعاون مع منظمات دولية فى مجال التدريب على أســاليب اللاعنف، والامتناع عن التعاون مــع المنظمات الدولية المتخصصة فى هذا المجــال، فضلا عن إغلاق الباب أمام الحصول على تمويل من الخارج والاكتفاء بالتمويل الذاتى.

الانشقاقات والخلافات

الأمثلة السابق ذكرها تكشف عن أن هناك أربع قضايا أساسية كانت وما زالت تثير الانشقاقات والخلافات، وهى أولاً الديموقراطية الداخلية وكيفية اختيار القيادات العليا.

وثانيا قضية الحصول على تمويل خارجى لاســيما مــن منظمات وجمعيات دولية وأيضــا التمويل من دول بعينها ومنظمات بعينهــا ذات أجندة خاصة بتغيير النظم العربية والإسلامية.

وثالثا قضية مصير الحركة نفسـها وكيف تتفاعل مع التطورات الجارية فى مصر بعد الثورة.

ورابعا قضية التدريب وتبادل المعارف بشـأن عملية التغيير اللا عنيف مع الخارج، لاسيما المنظمات الأمريكية ذات الصلة والمثيرة للحساسيات الوطنية.

إن بروز وسطوة هذه القضايا كمصدر للخلاف والانشقاق يمكن تفسيرها فى ضوء طبيعـة الحركات الاحتجاجية ذاتها، والتـى تُعد فى الغالب الأعم تعبيرا عن توافق عام فى لحظة تاريخية بعينها، فهى أقرب إلى ائتلاف بين أفراد سـمتهم الأساسية أنهـم مختلفون على أمور أخرى عديدة يصعـب الاتفاق حولها، ولكنهم تحت مظلة الحركة يتفقون على قاسـم مشـترك أو هدف كبير يجمع بينهم، ويعطونه الأولوية، ثم تتغير الحسابات والأولويات بعد تحقيقه جزئيا أو كليا. فى هذا السياق يقول د. عمرو الشـوبكى فى دراسة له قدمت إلى معهد كارنيجى فرع بيروت، «من الواضح أن القوى الاحتجاجية التى شـهدها المجتمع المصرى منذ ٢٠٠٤ مثل حركة «كفاية» و٦ أبريل/ نيسـان وتيارات المُدوّنين والنشـطاء الشـباب إلى جانب ماعرف بتيار الاسـتقلال بين القضاة والصحفيين وأساتذة الجامعات، قد اعتمدت على الصوت العالى والصراخ ضد الفساد والقهر وغياب الديمقراطية، لكنها لم تبن تيارا مؤثرا بين النخبة والجماهير. والمؤكـد أن «الصوت الاحتجاجي» مطلوب لفترة لكن ليس دائما».

يرتبـط بما سـبق أمـر جوهرى هو غيـاب الطابع المؤسسـى المُحكـم للحركات الاحتجاجية. فكما يعطيها ميزة التحرك السـريع والتكلفة الأقل فى العمل وجذب الأنصار من مشـارب شـتى، ولكنه أيضا ـ أى غياب الطابع المؤسسى المحكم ـ يوفر

مساحات من اللا انضباط الداخلى، ومن هنا تأتى الحساسيات الفردية لاسيما بين من يتطلعون إلى واجهة القيادة ويحسبون أنفسهم الأحق فى توجيه نشاط الحركة وتحديد أولوياتها أو التعبير الإعلامى عنها عن آخرين يحصلون على المنصب بالفعل.

هذه الحركات الاحتجاجية هى وليدة ثقافة عامة موجودة فى المجتمع لم تعتد بعد تكلفة الممارسة الديموقراطية وقبول الخسارة بصدر رحب والاعتراف بحق الأغلبية دون مصادرة رأى الأقلية، صحيح أن هذه الحركات تنادى بالتخلص من هذه الثقافة وتضع لنفسها هدفا كبيرا وهو إشاعة الممارسة الديموقراطية فى المجتمع الأكبر، لكن بعضها فى الواقع لا يعترف بمتطلبات هذه الممارسة فيما بين أعضائها، ولذا نشهد بعض الانسحابات تحت دعاوى عدم إيمان القيادات بضرورات التغيير واحتكار البعض منهم لصنع القرار فى الحركة والممارسة الاستبدادية.

وثمة عامل آخر مهم، وهو يتعلق بغياب نظام معلومات شفاف بين أعضاء الحركة، حتى الذين يوظفون أدوات الاتصال الحديثة والمجموعات البريدية والتواصل الاجتماعى قد يفاجأون ببعض المعلومات المثيرة عن رموز وقيادات فى الحركة مثل علاقاتهم الخارجية أو تلقيهم أموالا دون علم باقى أعضاء الجماعة، مما يثير الانتقادات والاضطرابات والحساسيات.

ومن الواضح أيضا أن اتساع الهدف وغموضه يثير الانشقاقات لاسيما إذا ما تم إنجاز الهدف الرئيسى لحركة الاحتجاج جزئيا أو كليا، فالتغيير قد حدث فى مصر بعد ١١ فبراير، لكنه ما زال مثار خلاف حول ما الذى يجب أن تفعله الحركة الاحتجاجية لاحقا، هل تظل مصنفة حركة احتجاج تسعى إلى حشد الناس وتعبئتهم دوما فى الشارع، وهنا يطل السؤال المهم : الاحتجاج من أجل ماذا؟ أما

هؤلاء الذين يرون أن نجاح الحركة فى تحقيق هدفها الأكبر لابد أن يتبعه تغير فى الوظيفــة والأداء والتخلص من اللا مؤسســية والتحول إلى كيان قانونى فيواجهون صعوبات شتى، أبرزها أنهم غير قادرين على إقناع من بقى فى الحركة عضوا بهذا التحول من حركة لا مؤسسية إلى أخرى مؤسسية ذات بنية ووظيفة محددة وقيادة تخضــع للمســاءلة، وثانيا أن هذا التحــول يحتاج إلى بنية تشــريعية قد لا تتوافر فــى المدى الزمنى المنظــور، وثالثا قضية التمويل، فــإذا كانت الحركة الاحتجاجية التطوعية تســتطيع أن تمــارس دورها بأقل التكاليف الممكنــة ومن خلال تبرعات محدودة لأعضائها أو تمويل من جهة أجنبية معروفة أو من وراء ستار، فإن التحول إلى مؤسســة يتطلب آليات تمويل مختلفة من حيث الحجم ومن حيث الاستمرارية ومــن حيث ضوابط الإنفاق ومن حيث المســاءلة حين الخطأ. ومع افتراض التحول إلى مؤسسة نكون أمام شكل آخر من الممارسة السياسية ليست بالضرورة ممارسة احتجاجيــة، ذلك أن المؤسســات تعمل فى ظل ضوابط وتوازنــات قانونية وعملية أكثــر كثيرا مما تعتاده الحركات الاحتجاجية الاجتماعية المتحررة نســبيا من هذه الضوابط القانونية، وإن تحولت إلى مؤسســة، وحتى مع افتراض الاحتفاظ بالاسم أو بالشعار، فإنها تفقد أصلها الأم.

خلاصة القول أننا أمام مجموعة من البشر وليست من الملائكة، بشر من لحم ودم، ونزوع نحو التغيير من أجل حرية ومشــاركة ولكنه مصحوب أحيانا كثيرة بالاحتكار والهيمنة والتســلط، وهنــا تكمن المفارقة الكبرى، بين مبــادئ معلنة جميلة المظهر والجوهر، وبين سلوك يعكس استبدادا وهيمنة ممقوتة.

الفصل الثالث

الجيش فى مواجهة النار

١- فتنة إمبابة.. دماء على جسد الثورة المصرية

(سويس إنفو ٢٠١١/٥/١٢)

«حرب أهلية فى إمبابة ومصر فى خطر» و«الإعدام لمثيرى الفتنة» و«التطرف يحرق الثورة».. «فتنة عبير تهز مصر»، «مؤامرة وراء أحداث إمبابة».. هذه عيّنة من «مانشيتات» الصحف المصرية التى صدرت عقب أحداث إمبابة، تعكس قلقا شديدا ممّا جرى من مواجهات بالرّصاص والأيدى، بين مسلمين وأقباط فى أحد أكثر الأحياء الشعبية ازدحاما وفى وسط القاهرة وحرق لكنيستيْن ومقتل ١٢ شخصا وإصابة ما يزيد على ٢٣٠ آخرين.

والعنوان الأبرز هنا، هو منطقة إمبابة، أحد الأحياء الفقيرة فى إقليم القاهرة الكبرى وأكثرها سكانا (١,٦ مليون نسمة) وأكبرها تجمّعا، من حيث التيارات الدّينية السلفية، وأشهرها من حيث الازدحام الشديد والاحتكاك الإنسانى الضار. وبجانب إمبابة، عنوان آخر هو: السيدة عبير، المسيحية سابقا والمسلمة لاحقا، والتى تسبب زوجها فى إثارة المشاعر وتسببت حماتها فى إطلاق النار على الناس والشرطة معا. هذه المواجهات ذات الطابع الشعبى، هى الأكبر من نوعها فى السنوات العشر الماضية، عبّر عنها الشيخ على جمعة، مُفتى الجمهورية، بأنها تقترب من الحرب الأهلية أو هى بروفة لحرب أهلية ضَروس، ووصفها ناشطون سياسيون، بأنها من تدبير فلول النظام السابق، واعتبرها رجال دِين مسيحيون، نذير شُؤم جعل ثورة ٢٥ يناير مُلوّثة بالدِّماء والسواد، بعد أن كانت ناصِعة البياض.

القصة التقليدية

جاءت المواجهات وما تلاها من اعتصام للأقباط أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون، تعبيرا عن الغضب وتأكيد مطلَب الحماية ومُحاسبة المتسبّبين، على خلفية

قصّة باتت مُنتشـرة وسـببا تقليديا للاحتقان الطائفى، وهى تحول فتاة أو سيدة مسـيحية إلى الإسـلام، بإرادتها غالبا، وزواجها من شـاب مسلم. وما إن تكتشف الأسْرة المسيحية مكان ابنتها التى أسلمت، حتى تذهب للإمساك بها وإعادتها إلى المسيحية، ثم يقوم الزّوج المسلم بالبحث عنها وتأليب جموع من المسلمين لمساعدته لاستعادة زوجته. وهكذا، يبدأ كل طرف فى الحشد والتعبئة وجمع الأنصار، وتحدث المواجهات المُعتادة حوْل الكنائس غالبا أو المساكن التى يُعتقد أن «الأسيرة المسلمة» تعيش فيها.

وقد تختلـف القصة قليلا فى بعض تفاصيلها، ولكن يظل المبدأ واحدا، أى قضية تتعلّق بحرية العقيدة ومشـاعر عاطفية وزواج حقيقى أو عُرفى. وقد شهدنا نماذج مختلفـة، كما حدث مع السـيدة كاميليا زوجـة الكاهن، التى يعتقِـد كثيرون أنها أسلَمت وأنها مُحتجَزة فى أحد الأدْيِرة على عكس رغبتها. وكما حدث من قبْل مع السيدة وفاء قسطنطين قبل ثمانية أعوام، وهى زوجة قِسّ كبير، قيل أنها أسلمت، وبعدها احتّشد الأقباط فى الكاتدرائية بالعباسية وسط القاهرة لعدة أيام وأطلقوا الشـعارات الحادّة ضد النظام وكبار المسـئولين، ولكن الأمْن سـلَّمها للكنيسة ولا يَعرِف أحد عنها شيئا منذ ذلك الوقت.

الدّين للتعبئة وتشويه الآخر

وهكذا، جزء من عمليات الحشـد المُتبادَل، تقوم على توظيف الدِّين وتصوير الأمْر باعتباره معركة تستحِق الاستشـهاد أو تحقيق النصر، يستوى فى ذلك المسيحيون الذين يتجمّعون حول الكنيسة ويرفعون الشعارات التى تؤكد استعدادهم للموت من أجل الصليب، وكذلك المسـلمون الذين يحتشِـدون انطلاقا من مسجد وبعد صلاة جامعة، ليحرِّروا الأسـيرات المسلمات أو المسـلمات الجُدد، مما جعل دُور العبادة دائما فى مرمى النار، نار الغضب والجهْل وقلة الوعى والتطرّف بكل أشكاله.

وحين كان النظام السابق قائما ومستخدما يدَه الأمنية الغليظة، كان التفسير الأكثر شـيُوعا وتبسيطا أيضا، يُشير إلى أصابع جهاز مباحث أمن الدولة - الذى تم حلّه بعد الثورة - باعتباره الجهة المسـتفيدة من إثارة مثل هذه القضايا، لإلهاء الشـعب المصرى عن مطالبه الحقيقية بالإصلاح ومواجهة الفساد وتحقيق العدالة.

ورغـم أن الدلائـل تؤكّد أن قضايـا الفِتنة الطائفية فى مصـر كان يتم التلاعب بها من مباحث أمْن الدولة ومؤسسـات دِينية على الطّرفيْن وأقباط يعيشـون فى الخارج، كل لمراميه الخاصة، فإن المسألة تطوّرت فى نفوس الناس، إلى الحد الذى أصبحت فيه قابلة للاشـتعال عند أدنى احتكاك، حتى ولو كان بسـبب خلاف على بِضعة قروش من ثمن دجاجة.

الأسباب الخمسة

فقد تراكمت المشـاعِر وانـزوى كل فريق فى ركن قصى، ولم تنفع وسـائل الحوار التقليدية بين رموز هنا ورموز هناك فى وأد المشاعر المتأجّجة. ومما أسهم فى حدة الأمر، خمسة أسباب مُتداخلة:

أولها، قنوات الإعلام المثير، الذى لم يَملّ أبدا فى العبث بالوحدة الوطنية وتشـويه الآخر واستفزازه وشتمه بأقذع الألفاظ والتعبيرات.

وثانيها، التصريحات غير المحسـوبة لرموز دِينية من الجانبيْن، عمدت إلى شيطنة الآخر وتصويره كشَـرٍّ مُطلَق، وبحيث لم يعُد هناك مسـاحة مشترك دينى واحدة قابلة للبناء عليها.

وثالثـا، غِيـاب الشـفافية من الكنيسـة فى قضايا المسـيحيات اللاتى أسـلمن وتمّ إخفاؤهـن أو خطفهـن أو إبعادهـن عـن الأنظـار، فـى دير هنا أو كنيسـة هنـاك، ممـا جعـل البعـض يـرى الكنيسـة كأنهـا دولـة أكبـر مـن الدولة.

ورابعا، التعبئة ضدّ مصر وحملات الكذب والتشـويه ضد الإسلام والمسلمين، التى تقـوم بها بعض منظمات أقباط المهجَر فى الخارج، مما يشـعل المشـاعر ويجعلها مستعدّة للانفجار عند أول لحظة مناسبة.

وخامسـا، ما يقال عن أسلوب تنشـئة جديد/قديم للقُسـس الجدد والشباب فى مدارس الأحد التابعة للكنيسة الأرثوذكسية، فى جزء منه تأكيد أن مصر فى الأصل مسـيحية، وأن مسـلميها مجرد ضيوف وسـيأتى يوم تنتهى فيه هذه الاستضافة القسرية.

ظنون من الثورة

كان الظن بأن الثورة وما شهدته من حالة تلاحُم وطنى بين كل فئات الشعب، وحتى رحيل رمز النظام الأعلى الرئيس المتنحى مبارك، وعدم الاعتداء على أى كنيسة فى طول مصر وعرضها، رغم الغياب التام للشـرطة وقوى الأمن المختلفة.. كان الظن أن مصر قد أعادت اكتشـاف نفسـها على خلفية الوِحدة الوطنية وأنها رجعت إلى وعْيها المفقود، القائم على الوحدة بين أبناء الوطن الواحد، وأن الأصل فى الأشياء هو المواطنة والحرية.

بيْـد أن ما حدث فى إمبابة، يطرح الأمر على نحـو مختلف. ومن هنا، يأتى القلق والانزعاج من أن الثورة لم تحقِّق أهدافها بعدُ، بل ربما مُعرّضة لانتكاسة كبيرة.

والشـائع الآن، هو تحميل التطرّف الدينى مسـئولية ما حدث، وتتكاثر تفسـيرات حول دَوْر السلفيين، وهُم الذين ظهروا بكثرة على الساحة بعد الثورة، فقد كانوا من قبل بعيدين عن العمل السياسـى تماما، مما أثار المخاوِف من أن تكون الثورة بداية التحوّل نحو دولة دينية، وليسـت دولة مدنية تقوم على الحرية المسـئولة والمواطنة المبدئية.

وإلى جانب السلفيين، هناك التعبير الشائع حول دوْر فُلول النظام السابق والمهزومين من الحزب الوطنى الحاكم، الذى تمّ حله بحُكم قضائى، فى إشعال الفتنة الطائفية ومستغلِّين حالة التراخى الأمنى الشديدة وتكاسُل متعمّد من بعض كبار الضباط أحيانا وتخوّف مفهوم من آخرين، إذا ما استخدموا القوة لردْع الخارجين عن القانون، فقد يتعرّضون لأحكام جِنائية، نتيجة حالة التعبئة والشّحن الإعلامى الثورى ضد الشرطة والمنتسبين إليها بوجه عام، سواء قبل الثورة أو بعدها.

وفى واقعة حرق الكنيستيْن فى إمبابة، وُجِّهت الاتهامات أولا ضدّ السفليين، الذين أنكَروا ذلك تماما وسردوا روايتهم ومعها دلائل تنفى كونهم البادئين وأن رجالا من الأقباط بالقُرب من الكنيسة هُم الذين بادَروا بإطلاق النار. وأنهم حين رأوا احتراق الكنيستين كانوا من المصلحين وأسهموا فى إخماد النار وإنقاذ الأقباط فيها. وتطوّر الأمْر ليركِّز على دوْر الثورة المضادّة ورجال الحزب الوطنى المنحَلّ، وتوسّعت القضية لتُصبح أمْن الثورة وأمْن الوطن ككل.

كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومعه حكومة عصام شرف قد اجتمعت معا وقرّرت الضرب بيّد من حديد على مثيرى الفتنة وعلى كل من أسهَم فى تخريب دور العبادة، وعلى استعادة الأمن للجميع وعلى حماية كل مصرى، أيا كان دينه ومذهبه. وبينما كان وزير العدل يعلن بيان الحكومة وإجراءاتها الصارمة المرتقبة، كانت الأخبار تأتى من مواقع مختلفة حول هروب منظّم لمساجين ومسجلين خطر من أماكن الاحتجاز ومن أقسام شرطة مختلفة فى أكثر من محافظة، بدعم من أقربائهم، ومن مجرمين طُلقاء. مما أبرز أن مصر الثورة تمُر بمحنة حقيقية وتُواجه اختبارا صعبا.

٢- إدعاءات بالثورية والتفاف على الديمقراطية

(سويس إنفو ٢٠١١/٦/٧)

دخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى مصر على خط الحوارات السياسية مع قوى الشباب، بعد أن دعا إلى حِوار يحضره ممثلو الائتلافات الثورية. ولم يعد الأمر مقصورا على حوارات ترعاها الحكومة، كالحوار الوطنى أو الوفاق الوطنى لوضع مسودّة دستور أو ينظمها بعض ناشطين سياسيين تحت عناوين برّاقة وخادعة فى الآن نفسه، تدفعهم رغبة دفينة فى تحديد أجندة للمستقبل وفرضها على كل البلاد والعِباد، رغم أن المشاركين فيها لم يخترهم الناس ولا يعبرون إلا عن أنفسهم وحسب.

وفى كل الحوارات، هناك مَن يختار هذا عمدا ويقصى ذاك عمدا. وفى كل الحوارات، يحدث صخب شديد، وهناك من يعارض الحوار أصلا ويتعالى عليه، لكن غالبا ما تصدر بيانات وتوصِيات بلا قوة إلزامية. وفى كل الحوارات، يظل عموم الناس والأغلبية الساحقة من المصريين بعيدين عن الحَدث، وكل ما عليهم، هو الفُرجة والشعور بالغُربة. وأحيانا، اليقين بأن هناك مَن يسرِق أحلامهم ويدَّعى الحديث باسم الثورة وباسمهم دون تفويض.

لكن المؤكَّد، أن هذه الحوارات ليست إلا آلية حوار تعويضية وقتية، نظرا لعدم وجود برلمان مُنتخب، ولهذا، فَلَها وقتها وعلى نتائجها قيود لا حصْر لها ولا يعتد بها الناس، رغم أن الإعلام يتعامل معها بأعلى قدْر من الصَّخب والإثارة والتهليل أحيانا.

بدايات حركة حزبية

إلــى جانب الحوارات، كـ «الحوار الوطنى» و«الوفــاق القومى» و«مصر أولا» وحوار المجلس العســكرى الأخير، هناك حركة حِزبية ملموســة إعلاميا، ولكنها لم تصِل بعــدُ إلى أن تكون حركــة حِزبية فعلية لها جُذور فى الواقــع. ففى كل يوم تقريبا، هنــاك أكثر من خبر حوْل اجتماعات ونَدوات ومؤتمرات لمجموعات من السَّــلفيين أو المنشــقِّين عن الإخــوان المســلمين أو الجماعات الإســلامية، التى تحولت عن العنف إلى السياســة وتســعى إلى تجربة حظِّها فى العمل السِّلمى العام، مستغِلَّة المناخ الجديد الذى أتت به الثورة، وهناك أيضا رجال أعمال وناشــطون سياسيون ومثقَّفون يحســبون أنفسهم من القِوى اللِّيبرالية الحديثة، كلّهم يتحدّثون عن البدْء فى تشــكيل حزب، اســتعدادا للانتخابات المُقبلة. فهناك حزب النور وحزب العدْل وحــزب الفضيلة وحــزب الأحرار المصريين وحزب الحريــة والعدالة وحزب مصر التحرير وحزب العدالة الاجتماعية والديمقراطية، وأسماء عديدة يصعُب حصرها أو متابعة تحركاتها.

تعدُّدية أم انقِسام؟

ومــا بين تحركى الحوارات وتشــكيل أحزاب، تظهر كل يوم جماعة تصِف نفســها بالائتــلاف الثورى، كأحد فروع الجماعات الشــبابية التى أســهمت بقدْر أو بآخر فى ثورة ٢٥ يناير الشــعبية، حتى بات هناك ١٩٢ ائتلافا شــبابيا، القليل جدا منها يُعلن عن بعــض أعضائه وله متحدِّثون معروفون يتولَّون الحديث باســم الائتلاف إعلاميا، أما الغالبية العظمى مــن هذه الائتلافات، فغير معروف أى من أعضائها ولا يوجد من يتحدَّث باسمها، وربما فى أحسن الأحوال، توجد صفحة باسمها على موقع الفيس بوك تكرر بعض الشــعارات وتدعو أحيانا إلى المشاركة فى المظاهرات الأسبوعية المختلفة.

هــذه الصورة الكلية التى تعيش فيها مصــر الآن، تزخر بدلالات مهمَّة، نذكر منها أبْرز ثلاث. أولاها، أن هناك انقســاما كبيرا بين القوى الشــبابية والمدنية، البعض يراه صحيا، لأنه يعبِّر عن تعدُّدية موجودة فى المجتمع المصرى، وهى تعددية قديمة كانت تحت الســيطرة الأمنية للنظام الســابق، ولمَّا جاء مناخ الحرية وغياب سطوة الدولة ومؤسســاتها الأمنية، أصبح التعبير عن التعددية مُباحا وبلا قيود، وبالتالى، فهو أمر محمود ويُحسَب للثورة. البعض الآخر، ينظر للأمر بوصفه انقساما وليس تعدُّدية، خاصة أن نِســبة كبيرة، ســواء من ائتلافات الثورة أو الأحزاب الناشــئة، تتحــدّث عن الأفكار ذاتها وتطرح التصوُّرات ذاتها عن الحرية والعدالة الاجتماعية وبناء الديمقراطية ومواجهة الفســاد وتطوير الاقتصاد وتجْسيد المواطنة واستعادة مَكانة مصر وريادتها التاريخية وإنهاء ميراث النظام الســابق ووَأْد الفِتنة الوطنية، وبالتالــى، فإن هذا التعدُّد شِــبه التنظيمى الكبير عن الأفكار ذاتها، من شــأنه أن يُضعِف أنصار هذا التيار ويقلل فرصه فى الحصول على نِسبة معقولة من الأصوات فى الانتخابات البرلمانية المقبلة، ومِن ثم يتيح للتيارات غيْر المدنية والمُنادية بدولة ذات مرجِعية دينية، أن تكسب أرضية أكبر من حجمها الطبيعى فى المجتمع.

الناقــدون لأداء الائتلافات الثورية الشــبابية، يرون الأمر محُبِطا بعض الشــيء. ويذهبــون إلى أنه بدلا من أن يُضيِّع أعضاء هذه الائتلافات وقتهم الثمين فى بناء مجموعات صغيرة، لا حظوظ لها فى البرلمان المُقبل، كان الأَوْلى بهم أن يلتفوا حول بعضهم البعض لبناء ائتلاف موحَّد قوى ومنتشــر فى ربوع البلاد، يمكنه أن يشكِّل رقما أساســيا فى معادلات السياسة التى تتشكَّل الآن، وينتظر أن تعبِّر عن نفسها فى الانتخابات البرلمانية المقبلة.

آفة الانقسام فى كل مكان

آفة الانقســام الذاتى ليســت مقصورة على قوى الشــباب الثورى. فهناك ملامِح

انقسام داخل أحزاب قديمة وداخل حركات، ظَنّ البعض أنها أكثر تلاحما من أى قوة أخرى. نشير هنا إلى خروج عدد كبير من حزب التجمع اليسارى وتشكيلهم حزبا جديدا، يحمل أفكارا وبرنامجا سياسيا اشتراكيا.

ونشير أيضا إلى الحوار الدائر حول خلافات فى الرؤية، بين جيل شباب الإخوان والقادة الكبار فى الجماعة. وهو الخلاف الذى تَكَرَّر كثيرا وظهَر أكثر ما يكون فى مسألة مشاركة شباب الإخوان فى جمعة الغضب الثانية، التى جرت يوم ٢٧ مايو الماضى، رغم أن مكتب الإرشاد رفض المشاركة فى هذه الجمعة، معتبِرا إياها جمعة تخريب وضِد مصلحة الوطن وحذَّر أعضاء الجماعة من المشاركة، وهو التحذير الذى لم يجد استجابة من قطاعات شبابية عديدة. كما أن هناك منشقّين عن الجماعة أعلنوا عن تشكيل حزب يحمل أفكار الإخوان، ولكن بعيدا عن سَطوة الجماعة نفسها.

الإلتفاف على الديمقراطية

الدلالة الثانية، تتعلق بالحديث عن الأقلية والأغلبية ومَن له حق الحديث باسم مصر الثورة. والأمر فى جذوره، يتعلق بنتيجة الاستفتاء الذى جرى يوم ١٩ مارس الماضى على التعديلات الدستورية وخطّة المجلس العسكرى فى إدارة المرحلة الانتقالية والتى تتضمن إجراء الانتخابات البرلمانية، ثم تشكيل جمعية تأسيسية تصوغ دستورا جديدا يليها انتخاب رئيس جمهورية. ومعروف أن ٧٧٪ أيَّدوا التعديلات، وقِوامهم ١٤ مليون مصرى مقابل ٢٣٪ رفضوا التعديلات وقِوامهم ٣,٨ مليون مصرى.

كان ظن الغالبية التى أتت من مختلف التوجُّهات السياسية والفكرية والتى أيَّدت التعديلات، أن الأمور قد حُسِمت وأن على الجميع احترام نتائج أول استفتاء

ديمقراطى شارك فيه هذا العدد الكبير من المصريين ولم يشهد، تزويرا ولا تلاعُبا من أى نوع.

وكان ظــن الغالبية أيضا، أن الأقلية عليهــا أن تحترم إرادة الأغلبية وأن تتكيف مع نتائج الاســتفتاء. بيد أن ما حدث هو العكس. فهنــاك أنواع من الهجوم الإعلامى المتتالى والمنسَّــق ضدّ إرادة الأغلبية وتصويرها على أنها كانت مجرَّد تابع للإخوان المســلمين والسَّــلفيين وأنهم وَقود لدولة دينية، ســتفتح أبواب الجحيم على مصر المســتقبل، وأن الأفضــل هو الالتفاف على نتائج الاســتفتاء من خــلال مَدِّ الفترة الانتقالية وتأجيل الانتخابات البرلمانية وتشــكيل مجلس رئاســى من مدنيين يدير البــلاد، وأن يعود الجيــش إلى ثكناته وأن يتم وضع دســتور مدنى حديث من قِبل مجموعة يتم اختيارها، دون الرجوع إلى الشــعب. وفــى كل الأحوال، ينادى هؤلاء بوضع دستور «قبل أى انتخابات مقبلة».

تسفيه الأغلبية

يلاحظ المرء هنا رفضا لهذه الأفكار من قِبل الإخوان المســلمين ومعهم قوى سلفية حديثة العهّد بالعمل السياسى، ولكن الأهَم من رفض الإخوان والسلفيين، أن الذين قالوا نعم للتعديلات الدستورية ومتمسّكون بها، أكبر بكثير من الإخوان والسلفيين. فلــو كان ١٤ مليون مصرى أيَّدوا التعديلات من الإخوان والســلفيين، لكانت مصر مختلفة عن تلك التى نراها. غير أن الأقلية الرافضة، تعمد إلى اســتخدام فزّاعة الإخوان والدولة الدّينية، للالتِفاف على نتائج الديمقراطية.

ويذهب البعض من الكتاب المحســوبين على الليبراليين واليساريين إلى حدِّ تسفِيه الأغلبية الســاحقة من المصريين، باعتبارها لا تعرف مصلحتها، فى حين أنهم هُم الأكثــر دِراية بتلــك المصلحة. وكأن الأقليــة التى تدَّعى الثوريــة، تعيد إنتاج نفس

مفردات الخطاب السياسى للحزب الوطنى المنحل وتمارس نفس الترويع الإعلامى والسياســى والمعنوى من إحدى القوى السياسية، باعتبارها الخطر الأكبر على كل مصرى.

ويزداد الأمر ســوءا، مــع زيادة جُرعة الدعوات الإقصائيــة والحرمان من الحقوق السياســية لمــن كانوا أعضــاء عاديين فــى الحــزب الوطنــى، وكأن مهمَّة هؤلاء الثوريين الجُدد هى مجرد إشــاعة روح الانتقام وتسّــفيه النــاس والانقلاب على الديمقراطية.

ومثل هذا الاستِعلاء الذى يمارسه البعض، باسم الحداثة والدولة المدنية وشرعية الثورة، يطرح أســئلة لا حصر لها حول مستقبل الديمقراطية فى مصر. والأهم أنه يؤدى إلى رد فعل عكســى لدى قطاعات عريضة من المصريين العاديين ضد الثورة والثوار.

التشكيك فى الجيش

الدلالــة الثالثة، ذات صلة بقرار المجلس العســكرى بالدخول فــى حوار مع القوى الشــبابية، الذى جاء على خلفيــة انتقادات لِما يُوصف بإدارة المجلس العســكرى للمرحلــة الانتقالية وطريقته فى إصدار القرارات والقوانين، والتى لا يســبقها أى حوار وطنى. وإذا كان الانتقاد مسموحا به من حيث المبدأ، فقد تجاوز البعض حدود الانتقــاد وأصبحت مهمَّته بناء جدار من عــدم الثقة بين الناس وبين الجيش ككل، وتجاهل الدَّوْر الوطنى الذى قام به الجيش فى حماية الثورة وإثارة الشكوك فى كل خطوة يُقدم عليها المجلس العسكرى.

ورغم أن محاكمات رموز النظام الســابق هى بعُهدة القضاء والنائب العام ولا شأن للمجلس العســكرى بتطوُّراتها، فإن البعض فى مصــر يُصرّ على أن الجيش له يد

فـى بطء المحاكمات، إن لم يكـن متواطئا فى عدم بدء المحاكمات أصـلا، وتطرّف البعض للمنـاداة بانتخاب قيادات الجيش فى كل المسـتويات، وكأن الجيش مجرّد جمعية أهلية بلا ضوابط وتخضع للأهواء الصّبْيانية.

٣- تصعيد ضد المجلس العسكرى ونُذر الفوضى

(سويس إنفو ٢٠١١/٧/٢٥)

جمعت مواجهات ميدان العباسية يوم ذكرى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بين عدد من المعتصمين بميدان التحرير، الذين أرادوا الوصول إلى مقّر وزارة الدفاع المصرية لمحاصرتها والضغط على المجلس العسكرى من أجل التخلّى عن الحُكم لمجلس مدنى يقومون هم دون غيرهم باختياره، وبين جموع من المواطنين العاديين الذين منعوا الاشتباك بين قوات الشرطة العسكرية وجماعة المتظاهرين.

هذه المواجهات تمثل جرس إنذار للمصريين جميعا وتكشف حجْم الاحتقان الذى يتمّ الترويج له إعلاميا بين من يُوصفون بالثوار والمجلس العسكرى، وبين المجلس العسكرى والقِوى السياسية الأخرى.

القلق المركّب والمشروع

مشاهد المواجهات التى أتت على ممتلكات العديد من المواطنين وخلّفت العديد من المصابين، باتت مصدر قلق كبير. البعض يتخوّف من أن تكون هذه المواجهات بدايةً لُمسلسل عُنف متتال بين الجيش وقِوى الاحتجاج المختلفة، ومن ثَمَّ إعادة إنتاج النموذج السورى بكل فظائعه. والبعض، يُراهن على العُقلاء من كل الاتّجاهات، لاحتواء هذه البدايات والحِفاظ على نموذج الثورة المصرية السِّلمية، التى جذبت العالم لقيمة وجدوى التحرّكات الشعبية فى مواجهة أعتى النُّظم الاستبدادية.

وأيا كان الرِّهان، فقد جسَّدت مواجهات ميدان العباسية وما تلاها من اتّهامات أحد أعضاء المجلس العسكرى الصريحة لحركة ٦ أبريل، صاحبة الدعوة إلى اعتصام

التحرير المفتوح، بأنها المُحرِّض الأكبر ضدّ القوات المسلحة، وأن بعض عناصِرها تدربوا فى صربيا لقيادة الاضرابات والحشود الجماهيرية، جسدت القلق على مستقبل العملية السياسية والتحول نحو ديمقراطية تستنِد إلى اختيارات الناس بحرية ونزاهة.

كما جسدت أيضا قلقا مركبا على الثورة ومطالبها بالعدالة الاجتماعية والحرية، وعلى العلاقة بين الشعب والقوات المسلحة وعلى ما يجرى فى ميدان التحرير، من اعتصامات وإغلاق للطرق والمنشآت العامة وعلى ما سيحدث فى الجمعة المقبلة، إن قام الإسلاميون بمظاهرة مليونية فى الميدان نفسه، من أجل الشريعة والاستقرار وعلى مصير الوزراء الجُدد، الذين انضموا إلى حكومة عصام شرف الجديدة، وعلى الوضع الأمنى فى البلاد.

الهَم الأكبر.. بوصلة ترضى الأطراف

القلق فى المراحل الانتقالية، مشروع، بل ومطلوب بشدة، أما احتِواؤه، فمَرهون بوجود بوصلة سياسية ترضى جموع القوى الثورية وجموع الشعب فى آن، وهو الأمر الذى يبدو بَعِيد المنال فى اللحظة الراهنة، ومِن ثم، يسبب تلك المواجهات التى باتت تأخذ وتيرة متصاعدة بين جماعات وائتلافات تسمى نفسها بالثورية، وكثير منها مجهول الهُوية وغير معروف أعضاؤها ولا كيف تشكلت ومَن هم قياداتها ومِن أين يأتى تمويل أنشطتها؟ ومع ذلك، ترى نفسها الصوت الوحيد المعبّر عن الثورة، بل وعن جموع الشعب المصرى كله وتتعمّد التصعيد وفَرْض مطالب لا تنتهى وتدين من يخالفها فى الرأى وتنتقِد بشدة كل مَن يعمل على وضعها فى حجمها الحقيقى، كحركة احتجاج من بين مئات القِوى السياسية الحزبية أو غير الحزبية.

هذه الائتلافات الثورية الجديدة، ومعها بعض ائتلافات قديمة، تعتصم بميدان التحرير، تطالب بأن تكون هى المَرجع الوحيد للثورة ويساعدها فى ذلك إعلام مكتوب وفضائى يتابع كل خطواتها ويضفى عليها الكثير من الهيْبة والتقديس، بل ويعتبرها أحيانا صاحبة القرار نيابة عن المصريين جميعا، رغم أن هذه الائتلافات لا يزيد عددها على ٢٧ ائتلافا ولا يزيد عدد أعضائها على بضعة آلاف، وذلك من بين ١٩٢ ائتلافا تطرح نفسها كقوى ثورية ويُقدَّر عدد أعضائها بمائة ألف عُضو على الأكثر، وهو الإعلام نفسه الذى يتجاهل أدوار قوى سياسية كُبرى وأحزاب قديمة وجديدة، مثل حزب الوفد وحركة الإخوان والسلفيين والجماعة الإسلامية والمصريون الأحرار وغيرهم، وجميعهم ذوو حضور وشعبية فى الشارع المصرى ويتعاملون مع الثورة ومطالبها بأسلوب مختلف، يرفض دعوات العِصْيان المدنى أو تخريب المرافق الحيوية أو الدخول فى مواجهة مفتعلة وغير ذات جدوى مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

الائتلافات الثورية والزيادة السرطانية

ما يلاحظه المرء هنا، أن عددَ من يتحدّث باسم الثورة ويعمل على فرض مطالب بعينها، يزداد بطريقة سَرَطانية. فالائتلافات تنقسم تبَعا لطموحات بعض قياداتها، بجانبها ائتلافات تظهَر على السطح ولا يعرف المرء عنها شيئا، سوى أنها ظهرت فى الميدان وتصدر بيانات مُحمَّلة بالشروط والمطالب التى تتغيَّر من بيان إلى آخر وتتصاعد بين لحظة وأخرى. وكثيرا ما تدخل بعض الائتلافات مع بعضها البعض لتُشكِّل ائتلافا جماعيا، ولكنها لا تصمُد كثيرا.

ومثل هذه الظاهرة من التَّشرذُم وغِياب كامل للمعلومات حول تشكيلاتها ومصادر تمويلها وطريقة عملها، باتت تُثير الكثير من التَّساؤلات بين المصريين، الذين

بدوْرهم يــروْن أن حياتهم اليوميـــة أصبحت فى مهبِّ الرِّيح ومُعرَّضة للخَســـارة، ومعتبرين أن حركة الاعتصام فى وســط القاهرة ومُدن كبرى أخرى كالإســكندرية والســويس، وقطع الطُّرق وتسفيه مُعاناة الناس العاديين، هو أمْر ضدّ الثورة، حتى ولو جاء من ائتلافات تدَّعى الحديث باسم الثورة.

وشهد شاهِد من أهْلها

وقد جــاءت التصريحات الرســمية أمام الكونغــرس بأن الســفارة الأمريكية فى القاهــرة قــد دفعت مبلغ ٤٥ مليون دولار مباشــرة لمنظمات مدنيـــة مصرية أثناء الثورة، لتكشف عن دور أمريكى مباشر فيما جرى فى مصر، وما زال يجرى بالفعل، وعن وجود أجندات وخطط خارجية تريد إنهاك مصر الثورة، ولتثير الشكوك حول مصدر الدعاية المنهجية الســوداء ضدّ المجلس العســكرى التى تمارسها ائتلافات بعيْنها، تُروِّج بأن المجلس ما زال يمالئ الرئيس السابق ويضفى عليه حماية خاصة، تمنع محاكمته، وأن المطلوب هو تحويل ســلطات المجلس إلى مجلس ثورى مدنى لم ينتخِبه أحد.

انقســـامات ميدان التحرير تُحيطها ظاهرة أكبر، وهى أن الأحزاب ذات الشـــعبية النِّســبية، باتت تميل إلى الابتعــاد عن الائتلافات الثورية الشــبابية، التى تمارس التصعيد من أجل التصعيد وحسب، وبعض هذه الأحزاب أصدرت مواقف وبيانات تحدَّثــت عن رفْــض ديكتاتورية الأقلية التى تمارســها جماعــة بعيْنها فى ميدان التحرير، وطالبت بأن يســتعيد الميدان صفاته فى الوحدة الوطنية والتآلف بين كل القوى السياسية، كما كان الوضع أيام الثورة ذاتها.

السلفيون فى الميدان

ويلفت النظر هنا مواقف السلفيين والجماعة الإسلامية، الذين يرفضون ما يجرى فى الميدان ويُنادون بتنظيم مظاهرة حاشدة يوم الجمعة ٢٩ يوليو الجارى، من أجل الشـريعة والاستقرار، وإن حدث الأمر وشـارك مئات الألوف فى الميدان، فلا أحد يمكنه منع الاحتكاكات، لاسـيما وأن نظرة السـلفيين للمعتصمين فى الميدان هى نظرة سـلبية. فى حين تطالب أحزاب أخرى بوقف كافة المظاهرات والاعتصامات ومنح المجلس العسـكرى وحكومة عصام شرف المجددة، الفرصة لتطبيق ما وعدت به من محاسـبة الفاسـدين وسـرعة المحاكمات لنخبة النظام السابق، ومنح أسر الشهداء حقوقهم المعلن عنها من قبل.

المؤشرات الخطيرة

مـا جرى فى ميـدان التحرير يوم الجمعة ٢٢ يوليو الجـارى، وفى المكان ذاته قبل أسـبوعين، ثم فى ميدان العباسـية بالقرب من مقر وزارة الدفاع يوم السـبت ٢٣ يوليو، بات يكشِـف عن مؤشـرات خطيرة. أولها، وجـود اتجاه بين المعتصمين فى ميدان التحرير منذ يوم الجمعة ٨ يوليو، يدعو إلى التصعيد بِلا توقف ضد المجلس الأعلى للقوات المسـلحة والحشـد وراء فكرة أن الجيش سرق الثورة من أصحابها وعليه أن يسلمها للثوار، وتحديدا لهم أو من يحددونه هم وليس أى أحد آخر.

وثانيها، توظيف حقوق الشـهداء المشروعة فى التشكيك فى أداء الحكومة والمجلس العسـكرى والقضاء فـى آن واحد، باعتبـار أن المحاكمات التى تتعلـق بالقيادات الشـرطية المتهمة بقتل المتظاهرين أثناء الثورة، متعثرة وبطيئة. وفى السياق ذاته، يطرح البعض شِعار تطهير القضاء بما يعنى ضمنا اتهام القُضاة بالفساد.

وثالثهـا، الدفع فـى اتجاه تعطيل وتخريـب مصالح حيوية، من قبيـل إغلاق قناة السـويس أمـام الملاحة الدولية، وتعطيل مترو الأنفاق الـذى ينقل ٣ ملايين راكب يوميـا بين مناطـق القاهرة الكُبرى، وإغلاق مصالـح حكومية حيوية، تحت عنوان تطبيق العِصيان المدنى بالقوة.

ورابعها، فرض شـروط ومطالِـب طويلة ومتغيِّرة بين لحظـة وأخرى، تضرب فى الصميم مطلب ومبـدأ دولة القانون ويتطلَّب تنفيذها شـهورا عِدّة وموارد كبيرة، وتدفـع إلـى إلغاء مبدأ الفصل بين السـلطات وتدعو إلى المحاكمات الاسـتثنائية وتقْنين الانتقام لكل مَن عمِل فى ظل النظام السـابق فى أى منصب كان، بدلا من المحاسبة القانونية الطبيعية لِمَن يثبت تورّطهم فى فساد.

متى يُحاكَم مبارك؟

وبين المطالب المرفوعة، يظل مطلب سـرعة محاكمة الرئيس السابق ونقله إلى أحد السـجون والمطالبة بإعدامه فورا وأمام الناس جميعا، مطلبا ذا وضع خاص، يُؤدّى إلى إثارة مشـاعِر المواطنين فى اتجاهات مختلفة ومتعارضة. فهناك مَن يميل إلى محاسـبة الرجل، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار أنه رئيس سـابق ورمز لمصر لحِقبة تاريخيـة طويلة، فضلا عن مراعاة حالته الصحية المُتدهْورة. وهناك مَن يميل إلى سـرعة المحاكمة العَلنية وإذلال الرجل على مرأى ومسـمَع من العالم كلّه وإصدار قرار بالإعدام فورا، حتى بدون محاكمة.

وفى ظل الجدل حول احتمالات موت الرئيس السابق قبل أن يُحاكم وقبل أن يصدر بشأنه حكم بالإدانة، يُثار التساؤل: هل يُقيم الجيش جنازة عسكرية لقائده السابق أم يكتفى بدفنه فى صمت؟ وهناك من يحبِّذ جنازة عسـكرية رسـمية، ما دام لم يصـدر حُكم قضائى بعدُ، وهناك مَن يرى أن إقامة الجنازة والمشـاركة فيها، بأى

صورة كانت، تُعد شبهة عظيمة بالتورّط والعمالة للنظام السابق، وهو ما لا يستقيم مع الثورة التى خلعت الرجل وأطاحت برجاله إلى السجون.

الفرْز والاستقطاب

هذه المؤشرات جميعا، ما بين الاستقطاب والفرْز، وما بين الشعور بالقلق والاحتماء بقدر من الأمل، تعمل على تغيير الخريطة الحزبية والسياسية بشكل مُثير، كما تجعل فكرة إنشاء تكتُّل تاريخى يقود مصر إلى المستقبل، مسألة أكثر من ضرورية. غير أن الجهود المبذُولة حتى اللّحظة، وأبرزها «التّحالف من أجل مصر» بقيادة حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين، تبدو مُتعثّرة بعض الشيء أو قليلة الفعالية. مما يسهم فى ترك الشارع تحت سطوة جماعات سياسية برعت فى التصعيد لا لشيء، إلا لوقف العملية السياسية نفسها، لأنها تُدرك أن الانتخابات المقبلة قد تضع نهاية لنفوذها المعنوى والسياسى لصالح كلّ مَن استعدّ للانتخابات بجدية وحشد الناس وراءه، ولم يجعل كل همّه الاعتصام فى ميدان التحرير والتشكيك فى وطنية القوى السياسية الأخرى.

٤- بين «تصحيح المسار» ومخاوف من «تخريب البلاد»

(سويس إنفو ٢٠١١/٩/٩)

الدعوة إلى تصحيح المسار، تعنى أن ثمة خطأ يجب إصلاحه، والدعوة إلى تظاهرة مليونية تحت هذا المسمى يوم الجمعة ٩ سبتمبر، تعكس قناعة أصحاب الدعوة بأن الثورة المصرية قد خرجت عن سياقها الثورى الطبيعى. بل قناعة بأنه لابد من وقفة لإعادة الأمور إلى نصابها واستعادة روح ثورة يناير السلمية التوافقية التى اجتمع عليها الشعب المصرى وكانت نتيجتها إسقاط النظام والإطاحة بنخبة الرئيس السابق مبارك ووضعهم فى السجون.

الإجماع الغائب

غير أن الدعوة على هذا النحو، ليست محل إجماع من باقى القوى السياسية والحزبية، ومنهم قوى رئيسية فى الشارع المصرى أسهمت بكل قوة فى نجاح ثورة ٢٥ يناير، منها ١٢ حزبا وجماعة رئيسية كالإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية والأحزاب السلفية وحزب الوسط وحزب الوفد الليبرالى وائتلافات شبابية صغيرة متنوعة. وترى هذه الأطراف أن الوقت غير مناسب للعودة إلى الشارع وأن ثمة أولويات يجب التركيز عليها قبل الانخراط فى مظاهرة كبيرة غير توافقية، ومنهم من أعلن صراحة أن الامتناع عن المشاركة فى «جمعة تصحيح المسار»، هو تقدير للظروف الحرجة التى تمر بها البلاد، داخليا وخارجيا، وانحياز منها إلى رأى الأغلبية فى الشارع المصرى الذى أصابه الضجر والقلق من الدعاوى المتكررة للتظاهر فى وقت يمر فيه الاقتصاد بحالة تراجع تحتاج إلى العمل والإنتاج، وليس لتعطيل المصالح وإثارة الناس.

ومن ثم، يرى حزب كالوسط أن مطالب هذه التظاهرة غير محددة وغير توافقية، وأن الأجدر هو التركيز على مطلبين وحسب، هما تعديل قانون الانتخابات وإلغاء محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية. وحتى هؤلاء الذين أعلنوا مشاركتهم فى مظاهرة تصحيح المسار، لا يتفقون على الهدف النهائى منها، ومراجعة مطالب كل فئة أو جماعة تكشف عن قائمة طويلة من المطالب التى يتطلب تحقيقها سنوات طويلة، وليس يوما وليلة كما يتم تصوير الأمور من قبل أصحاب الدعوة.

المشاركون غير متفقين

فعلى سبيل المثال، فإن «اللجنة التنسيقية لجماهير الثورة»، التى تضم مجلس أمناء الثورة وجماعة الإخوان المسلمين و«الأكاديميون المستقلون» و«تحالف ثوار مصر» و«اتحاد شباب الجامعات»، حددت الأولويات الراهنة، دون ربط ذلك بتظاهرة معينة فى تسع مهام أساسية، منها أولا: إلزام المجلس العسكرى والحكومة باتخاذ الإجراءات الحاسمة لمواجهة ظاهرة البلطجة والانفلات الأمنى فى كافة المدن والقرى. وثانيا، ضرورة تعديل قانونى مجلسى الشعب والشورى وإعادة تنظيم الدوائر الانتخابية، بما يتيح الوصول لأفضل النظم التى تعكس حقيقة القوى والتيارات السياسية. وثالثا، الإعلان عن جدول زمنى واضح للانتخابات البرلمانية. ورابعا، ضرورة مراقبة الأسعار والتحكم فيها، بما يناسب ويتوافق مع محدودى الدخل. وخامسا، سرعة وضع حد أقصى للأجور ووضع حد أدنى للأجور فى القطاعين العام والخاص، وكذلك لأصحاب المعاشات. وسادسا، إلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين، وبالذات لشباب الثورة. وسابعا، حرمان كافة من أفسدوا الحياة السياسية من مباشرة حقوقهم السياسية لمدة خمس سنوات على الأقل. وثامنا، تطهير الجامعات والبنوك والهيئات والمؤسسات الإعلامية والصحفية وكافة

مؤسســات الدولة من رموز النظام السابق. وتاسعا، الرفض التام لما يسمى بالمبادئ الحاكمة أو فوق الدستورية.

فى حين أن تجمعا من ٢٧ حزبا وجماعة سياســية وائتلافا، ممن أعلنوا مشاركتهم فى مظاهرة جمعة ٩ ســبتمبر، حددوا قائمة مطالب أخرى من بينها: وضع جدول زمنى لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وتسليم السلطة لإدارة مدنية منتخبة والوقف الفورى للمحاكمات العســكرية للمدنيين وإلغاء جميع الأحكام العســكرية الصادرة بحــق المدنيين وإعادة القضايا لتنظرها المحاكــم المدنية ووضع حد أدنى وأقصــى للأجور. ومنهم من يزيد ضــرورة المطالبة بالحفاظ على حقوق الفلاحين وتطهيــر وزارة الزراعة وإعادة هيكلة جهاز الشــرطة ووضع حــد نهائى للبلطجة وتطهير مؤسسات البلاد من رموز الفساد، وعلى رأسها الإعلام.

بيئة مشحونة بالتوتر والعنف

الأمر على هذا النحو، يعكس تنوعا شــديدا واتســاعا فــى المطالب، بحيث يصبح الأمر بمثابة ثورة جديدة على كل شيء فى البلاد، وليس مجرد تصحيح الثورة. لكن الأخطر ليس مجرد رفع مطالب عديدة ومتنوعة وقابلة للزيادة فى كل لحظة كآلية لاســتقطاب قوى اجتماعية وفئات جديدة لكى تنضم إلى التظاهرة كنوع من تأمين نجاحها بشكل أو بآخر، وإنما فى البيئة السياسية والإعلامية المصاحبة للدعوة إلى تظاهرة ٩ سبتمبر.

وفــى هذا الصــدد، فإن أقل ما يمكن وصفهــا به، هو أنها بيئة مشــحونة بالتوتر والتلويح بالعنف وإثارة الرأى العام وتسخينه، وتلعب فى ذلك برامج فضائية شهيرة دورا ملموسا ومباشرا، من خلال تصوير العدو الرئيسى باعتباره المجلس العسكرى الذى «يقود ثورة مضادة أو يعرقل أهدافها ومطالبها».

وتركز على ذلك وبصورة مبالغ فيها ومثيرة، بعض الجماعات السياسـية وائتلافات شـبابية بعضها مازال مجهول الهوية، باعتبار المجلس العسـكرى مغتصبا للسلطة الثورية وأنه العقبة الرئيسـية أمام إتمام الثورة واكتمال مسيرتها، وأن الجهود لابد أن تركز على إسـقاطه والإطاحة به وتسـليم السـلطة فورا إلى عناصر مدنية أو مجلس مدنى يتشـكل من رموز ثورية يتفق عليهـا الثوار فى الميدان، ويزيد البعض بالدعـوة إلى محاكمة بعض رموز المجلس العسـكرى باعتبارهـم من فلول النظام السابق.

المحاكمات العسكرية.. ما لها وما عليها

وتحقيقا لهذا الغرض، يلاحظ المراقب حملة ضروسـا (تشارك فيها جهات مختلفة إعلامية وناشـطون سياسـيون وإعلاميون ومواقع عديدة على الانترنت وحزبيون) تُشـن على المحاكمات العسـكرية للمدنيـين، وتؤخذ الحملة كرأس حربة لتشـويه المجلس العسـكرى برمته وتأكيد أنه عدو للثورة والشـعب. ويتـم فى هذه الحملة التجاهل التام لوجهة نظر المجلس العسكرى والضوابط القانونية المعلنة، التى تحكم هذه المحاكمات العسكرية فى هذه المرحلة الدقيقة التى تمر بها البلاد.

ووفقا للواء عادل المرسـى، رئيس هيئة القضاء العسـكرى، فـإن إجمالى القضايا التـى نظرت فيها المحاكم العسـكرية، وصل إلى ٣٨٦٣، منهـا ٢٦١١ تتعلق بحيازة الأسـلحة والذخائر والمفرقعات واسـتخدام العنف وسرقة وشروع فى سرقة (٥٤٤ قضيـة)، إضافة إلى قضايا الاغتصاب وهتـك العرض والتخريب العمدى والتعدى على الأراضى والهروب من السجن والقتل والشروع فى القتل وانتحال صفة ضابط وقضية واحدة فقط لأحد الناشطين لسب وقذف القوات المسلحة.

كما نوّه إلى أن هذه القضايا لم تشـــمل أى محاكمات للرأى أو اتهامات سياســـية، مشيرا إلى أن القانون ينظم هذه المحاكمات وأن المبدأ المعمول به فى العالم كله هو أن الظروف الاســـتثنائية تجيز القيام بتحقيقات استثنائية، كما حدث فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأسبانيا، كما أن القضاء العسكرى هو قاض طبيعى بحكم الاختصاصات المنصوص بها فى الدســـتور والقانون، والمهم هو أن تكون المحاكمات علنية وشفافة ويتمتع فيها المتهم بحقه فى الدفاع والاستقلال والحيادية.

وفى هذا الخضم، من النادر أن يشير أحد إلى الدور الذى لعبته الأحكام العسكرية فى احتواء الاعتداءات المتســـعة على أراضـــى الدولة وممتلكات المواطنين أو التفهم لطبيعة هذه المحاكمات وضرورتها فى الظروف الاستثنائية، شرط الالتزام بالقانون والشفافية لاحتواء حالة الانفلات الأمنى وانتشار البلطجة حتى فى مناطق مركزية فى داخل المدن الكبرى بطول مصر وعرضها.

ومـــن النادر أيضا، أن يشـــرح أحدهم بحيادية طبيعة هـــذه المحاكمات وما لها من إيجابيـــات وما عليها من مآخذ. وكل مـــا يتم التركيز عليه، هو أنها محاكمات تضر بالمدنيين لاسيما الناشطين السياسيين الذين يرون أنفسهم فوق أى قانون فى البلاد ويجب عدم محاسبتهم بأى حال، وأنه يجب وقف هذه المحاكمات فورا، لأنها تعكس ما يريده العسكريون بمصر وناشطيها السياسيين، مع إغفال كامل للحقائق الأخرى مثل التى أكدها اللواء عادل المرسى.

الخطة المشبوهة

هذه الحملة على المجلس العسكرى وعلى المحاكمات العسكرية ترافقها حملة أخرى فـــى عدد من مواقـــع الانترنت، تروّج لخطة وصفتها الصحف المصرية بالمشـــبوهة تدعو للعنف ضد الجيش ومعســـكراته ومحاصرة واحتلال مقر وزارة الدفاع ومقر

وزارة الداخلية ومقر رئاســة الوزارة ومبنى التلفزيون الحكومى، وتعتبر أن المطلوب هو الاحتكاك مع الجيش والشــرطة وتدعو المتظاهرين إلى اســتخدام العنف ضد الوحدات العســكرية والمعســكرات، وتعطــى تعليمات حول كيفية الاســتيلاء على المدرعات والآليات العسكرية، بدلا من حرقها، وخطف الجنود والضباط للتأثير فى معنويات الجنود الآخرين، وكيفية عمل المفرقعات من أدوات ومواد بسيطة متوافرة للعموم، وكيفية تشــكيل ميلشــيات مســلحة لمواجهة الجيش المصرى، أسوة بالثوار الليبيين، تعرف باسم الكتائب الثورية. وتعرف هذه المجموعات نفسها بأنها «المجلس الأعلى لحماية أهداف الثورة المصرية وتحرير مصر من حكم العسكر».

وإلى جانب المخططات لإغراق البلاد فى حرب أهلية، خرج بعض الناشطين ومنهم مرشــحة محتملة للرئاسة لتقول بأن «المجلس العســكرى يقود ثورة مضادة ينبغى الوقوف أمامها بأى ثمن».

نحو حرب أهلية مصغرة

هذه الدعوات للعنف الصريح ولتخريب المنشــآت العامة، دفعت بالمجلس العسكرى إلى إصدار بيانه رقم ٧٤ يحذر فيه من هذه الدعوات ويقرر الضرب بيد من حديد على أى عمل عنيف ضد المنشآت العامة والمواقع العسكرية المختلفة.

كمــا أصدرت بعض القوى الشــبابية، خاصة حركة ٦ أبريل، بيانات تؤكد ســلمية المظاهــرة والحفــاظ على روح ثورة يناير التى أبهرت العالــم وأن لا علاقة لها بأى دعوة للعنف، تأتى من جهات أخرى. لكن جماعات شبابية أخرى كانت قد أصدرت دعوات سابقة تقول إن تأخر تنفيذ مطالب الثورة يُعجّل بالدخول إلى مرحلة ثانية، تقوم على الفعل العنيف وإســالة الدماء ووقوع الضحايا، حتى إن إحدى الناشطات

الشابات فى حركة شبابية شهيرة ذكرت فى مناسبة سابقة أنه «لا لوم على الشباب إن شكل مجموعات اغتيال لمن يعرقلون تحقيق أهداف الثورة». وهو ما يعنى دعوة صريحة إلى الاغتيالات تحت مبرر تحقيق أهداف الثورة.

فكرة العنف تداعب بالفعل مجموعات شبابية وتسيطر عليهم قناعة أن الثورة لم تكتمل بعد، وأن المجلس العسكرى خطف الثورة وأجهض مسيرتها، وأنه ما لم يصلوا إلى السلطة ويمارسوها بأيديهم، فإن الثورة قد ضاعت ولابد من استردادها أيا كانت التضحيات، ويدعم رؤيتهم عدد من الصحفيين والإعلاميين والناشطين السياسيين الذين يبررون هذه الدعوات وكأنها قدر محتوم.

وفى المقابل، تظهر مجموعات الحماية الشعبية، بعضها أيضا مجهول الهوية ولا يعرف من الذى يقف وراءها، لتؤكد أنها ستقف بالمرصاد لمن سيمارس العنف ضد المنشآت العامة أو معسكرات الجيش، وكأن البلاد آخذة فى الإتجاه نحو مواجهة شعبية أو حرب أهلية مصغرة.

هناك شىء ما

وحسب مقولة أحد الناشطين من سيناء «أننا نشعر بوجود شىء أو تحرك ما يريد أن يدمر كل شىء حولنا، يريد أن يخرب البلاد ويستدعى إليها الحرب والدمار، ولكننا لا نملك معلومات كافية عن هؤلاء، وليس أمامنا سوى اليقظة ولا شىء غيرها».

والمؤكد، وفق تطورات الأحداث، أن هناك قوى فى الداخل وأخرى فى الخارج، يهمّها إجهاض العملية السياسية التى يشرف عليها المجلس العسكرى لانتقال السلطة، ويهمّها تغيير مسار الثورة المصرية من سلمية إلى عنيفة، ومن ثم التخلص من آثارها المحتملة عابرة الحدود، ويسعى بصبر وأناة وبكل دهاء ممكن للوقيعة

بين الجيش والشعب المصرى، الذى ما زال واعيا - حتى اللحظة - بمخاطر هذه الدعوات ورافضا الانسياق وراءها، رغم حملات التزييف والتضليل الإعلامى التى يبرع فيها البعض.

ويظل الاختبار الأكبر فى جمعة ٩ سبتمبر: هل ستكون بداية صفحة العنف الفوضوى أم ستبقى الثورة المصرية نموذجا رفيعا للتغيير الشعبى السلمى؟ سؤال سيجد الإجابة عنه فى غضون ساعات.

٥- استرداد الثورة أم صراع على السلطة

(سويس إنفو ٢٠١١/٩/٣٠)

رد الشىء إلى أصله أى إعادته إلى جذوره الأولى، واسترد الشىء أى استعاده ممن اغتصبوه أو سـرقوه أو حصلوا عليه بغير وجـه. هكذا هى الدلالات التى يمكن أن يخرج منها المراقب للدعوة التى أطلقها عدد من القوى السياسية الشبابية والحزبية المصريـة، لتنظيم مظاهرة فى ميدان التحرير يوم الجمعة ٣٠ سـبتمبر للاحتجاج على ما يرونه الطريقة البطيئة وغير الشفافة التى يدير بها المجلس العسكرى أمور البـلاد، وربما بدء اعتصـام يمهد لاحقا لعصيان مدنى، كما تبشـر بذلك جماعة شـبابية شهيرة هى الأكثر نشـاطا فى هذا المضمار، والتى تعمل على تحقيقه عبر خطة تم نشرها فى مواقع التواصل الاجتماعى تتحقق فى مدى زمنى لا يزيد على ثلاثة أشهر عبر تعزيز الصدام الشعبى مع قوى الأمن والجيش، والإضرابات الفئوية المتتالية، وإثارة المناطق الشعبية على المراكز الحضرية وتعطيل المصالح الحيوية.

من خطف الثورة؟

جمعة اسـترداد الثورة تعنى ببساطة لدى المشاركين فيها أن الثورة خُطفت وسُرقت بأيدى العسكريين، وأنه لابد من مرحلة ثانية للثورة لاستعادتها من أيدى الغاصبين، ولكى تعود إلى أصحابها الأصليين ليكونوا هم الحاكمين بالفعل وليسوا العسكريين. فى جزء من هذا المنطق حسب بعض المراقبين قدر كبير من وصاية سياسية بامتياز على الشـعب والأحزاب والمؤسسـات وكل من فى البلد، وجزء آخر من المنطق ذاته يعبر عن حال تسرع فى الحصول على نتائج الثورة واحتكار الحديث باسمها أيضا، وجزء ثالث لا يعتد بفكرة البناء المؤسسـى لنظام جديد، بل يعجب ويتمسك بمنطق

الحضور الدائم فى الشـــارع إلى أن تنقلب المعادلات مرة أخرى ويُطاح بالجيش إلى خارج اللعبة السياســـية، وبالتالى لا يظل فيها إلا فصيل واحد هو نفسه يتحكم فى مصير البلاد والعباد.

علينا أن نلاحظ هنا أن نسبة كبيرة من السياسيين والأحزاب والمنظمات السياسية الرافضين للكثير من قرارات المجلس العســـكرى لاسيما ما يتعلق بقوانين الانتخاب وتقســـيم الدوائر ومواعيد الانتخابات نفسها لمجلسى الشعب والشورى والتى تمتد لنحو ثلاثة أشـــهر متتالية، لا يرون أن الثورة قد خطفت، فهناك الكثير من مطالب الثورة وطموحاتها قد تحققت بالفعل، وأن هناك تحديات تتطلب عملا دءوبا ومنهجا واضحا، وأن البطء الذى يسم سلوك المجلس العسكرى أحيانا يمكن تفهمه فى ضوء صعوبة المهمة وكثرة الاســـتحقاقات المطلوبة، وأن شرعية الجيش فى إدارة المرحلة الانتقالية هى شرعية من الثورة ذاتها وليست من انقلاب عسكرى تقليدى، وبالتالى فإن حق النقد مطلوب ولكن الادعاء بنزع الشـــرعية مرفوض جملة وتفصيلا، لأنه بوابة للجحيم التى ستطيح بكل شىء.

الكثير من المفارقات والتناقضات

الفارق بين هذين النمطين الرئيســـين للتفكير السياســـى اللذين يســـيطران على الشـــارع المصـــرى والإعلام الجديـــد، إلى جانب هـــذا الكم الكبير مـــن الأحزاب والمنظمات السياسية والكتل الحزبية والائتلافات الشبابية والجماعات المنتشرة فى كل ركن، ينتجان الكثير من المفارقات والمواقف السياسية الانفعالية التى تتناقض مع مطالب وأهداف الثورة نفســـها. فعلى سبيل المثال: يجسد الصراع الدائر حاليا بين عدد من الأحزاب السياســـية وليس كلها، والمجلس العسكرى حول تعديلات قوانين الانتخابات تناقضا جذريا مع مطلب الاحتكام للشـــعب فى اختيار نوابه، الذى يعد

جوهر الديمقراطية وأساس جاذبيتها، والذى يعد أيضا المطلب رقم واحد لثورة ٢٥ يناير.

لقد تعرض المجلس لضغوط شديدة من عدد من الأحزاب لكى يغير النظام الانتخابى المختلط الذى كان ينص على منح الأحزاب عبر القوائم النسبية نسبة ٥٠٪ والنظام الفردى نسبة ٥٠٪، وركزت مطالبات هذه الأحزاب التى تمثلت فى التحالف الديمقراطى (٤١ حزبا أبرزها الوفد والحرية والعدالة التابع للإخوان)، والكتلة المصرية (٢١ حزبا أبرزها الديموقراطى الاجتماعى) فى الاقتصار وحسب على نظام القوائم الحزبية، وسن قانون للحرمان السياسى والعزل لكل أعضاء الحزب الوطنى المنحل بزعم أنهم قادرون على الفوز فى هذه الانتخابات نظرا لسابق خبراتهم الانتخابية، ومنع المستقلين من المشاركة فى الانتخابات، وإلغاء نسبة ٥٠٪ المخصصة للعمال والفلاحين، وتقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تسمح لهذه الأحزاب بالفوز بسهولة.

قائمة من الإقصاء والحرمان وحل وسط

المتأمل لهذه المطالب يكتشف ببساطة أنها قائمة على الإقصاء لشريحة كبيرة من المواطنين هم المستقلون سواء كان البعض منهم أعضاء سابقين فى الحزب الوطنى المنحل أم مجرد مواطنين مصريين لم ينضموا بعد إلى أى حزب سياسى ولكنهم يريدون جنى ثمار الثورة بالمشاركة فى الانتخابات كأفراد. ويكتشف أيضا أنها ضد الديمقراطية وضد المشاركة السياسية جملة وتفصيلا، وأنها تريد من المجلس العسكرى الحاكم أن يفصل القوانين بحيث لا ينافس هذه الأحزاب أى طرف آخر. وبالقطع فإن حدثت انتخابات بهذه الصورة فسوف تكون قمة الهزل السياسى.

على الطرف الآخر ارتأى المجلس العسكرى، وبعد حوار معمق مع قادة ٤٧ حزبا اختلفت مطالبها بشأن قوانين الانتخابات، عبر خمسة مراسم قانونية صدرت قبل يومين أن يزيد من حصة الأحزاب ويرفع نسبة القوائم الحزبية إلى الثلثين، وأن يُبقى لاعتبارات العدالة على فرصة للمستقلين من خلال منحهم نسبة الثلث، شريطة ألا يرشح العضو الحزبى نفسه على فئة المستقلين، وألا يغير المستقل إن نجح فى الانتخابات صفته التى فاز بها كمستقل ولا يسمح له بالانضمام إلى أى حزب طوال فترة المجلس التشريعى.

الأمر على النحو هذا يعد نوعا من الحل الوسط، الذى لا يخلو من مجاملة للأحزاب، ولكنه يراعى حقائق المجتمع المصرى ووجود العصبيات والعائلات الكبيرة التى اعتادت أن تكون فى صلب العملية الانتخابية بعيدا عن الأحزاب، ويراعى أيضا ما جاء فى المادة ٣٨ من الإعلان الدستورى الصادر فى ٣٠ مارس الماضى.

حكمة المواطنين العاديين ومغالطات المحترفين

لكن هذا الحل الوسط وما فيه من مجاملات مؤكدة للأحزاب التى لا يزيد عدد أعضائها على ٥ ملايين عضو فى أفضل الأحوال ولا يمثلون سوى ٧٪ من عدد سكان مصر، لم يرض ٦٣ حزبا أغلبها غير معروف تماما للرأى العام ولا حضور له إلا عبر شخص يتحدث بين الحين والآخر باسمه فى وسائل الإعلام وحسب، وفى لحظة شعور بالقوة الطاغية قررت هذه الأحزاب أن تهدد بمقاطعة الانتخابات إن لم يرضخ المجلس العسكرى لكامل مطالبها، وأن تشارك فى الاعتصامات والمظاهرات. وهو ما علق عليه أحد المواطنين فى موقع مصر الإخبارى بقوله «ألهذه الدرجة تخاف هذه الأحزاب من الاحتكام للشعب، وتريد الساحة خالية لها وحدها وحسب»، وآخر يقول فى موقع اليوم السابع الإخبارى «يعنى إيه مقاطعة

الانتخابــات!! هو لعب عيال! مــرة تقولوا لو الانتخابــات متعملتش فى موعدها.. ســتخرب البلد ولن نسمح بتأجيل الانتخابات.. والآن تقولون سنقاطع! ثم أين وجه الاعتراض؟ فأنا كناخب اختار واحدا مســتقلا على أساس أنه لا يتبع أى حزب، ثم أفاجــأ بعد ذلك أنه دخل حزبا! ألم يكن هــذا ما كان يفعله الحزب الوطنى المنحل الذى خرب البلد من قبل؟»

غيــر أن هذه الأوجه من الانتقــادات العفوية التى يراها المواطنــون العاديون لهذه الأحــزاب التى تريــد أن تحصل على الكعكة بكاملها بأقل جهــد ممكن، لا أثر لها فى مواقف وتبريرات الأحزاب التى تهدد بالمقاطعة والتشــهير بالمجلس العســكرى وقلب الأوضاع رأســا على عقب. ونقطة الخــوف الكبرى التى دائما ما تعلنها هذه الأحزاب تتركز فى أن هناك عددا من الأحزاب (ســتة أحزاب صغيرة) التى شكلها أعضاء ســابقون فى الحزب الوطنى المنحل إلى جانب النســبة المخصصة للأفراد واتســاع الدوائر الانتخابية والتى تتطلب قدرات مالية كبيرة للترشــح والفوز، كلها عوامل ســوف تقود إلى إعادة إنتاج برلمان من طــراز برلمانات نظام مبارك البائد، مما يعنى إجهاض الثورة جملة وتفصيلا. وهو تحليل يخالف المنطق، ولكنها ســطوة القوة وسطوة الإعلام.

ويلاحــظ المــرء الكثير من عدم الثقــة بالنفس فى هذا المنطــق، فضلا عن بعض مغالطات موضوعية، فبيئة الانتخابات الجديدة تختلف تماما عن بيئة انتخابات ما قبل الثورة، فلا حزب مهيمن ومســيطر، ولا إدارات محلية تناصر مرشحى الحزب الحاكم، ولا أجهزة أمن تعمل على تزوير النتائج، ولا إعلام مكمم الأفواه، فضلا عن حالة الترصد الإعلامى الثورى الراهنة لكل كبيرة وصغيرة تخص كل من كان عضوا بالحزب الوطنى السابق، فكيف يمكن لهؤلاء الفوز واحتكار البرلمان الجديد؟

والمؤكد هنــا أن عملية التصعيد ضد القوانين الانتخابية وضد المجلس العســكرى هى جزء من اللعبة الانتخابية نفســها، وهدفها جر المجلس لاتخاذ قرارات تُقصى

الغير المنافس وتوفر النجاح الكامل والمسبق لهذه الأحزاب دون غيرها، فى حين أن المجلس يرى أن دوره هو الوقوف على مسافة واحدة من كل القوى السياسية وكل المواطنين، وليكن الحكم للناس أنفسهم وقناعاتهم واختياراتهم الحرة عبر انتخابات نزيهة وشفافة.

حوار صاخب ومزيد من الشروخ السياسية

مثل هذا الحوار السياسى الصاخب يشكل جزءا من صورة أكبر تزداد فيها أحجام الشروخ السياسية، التى يلعب فيها الإعلام المكتوب والمرئى دورا غير مسبوق فى إثارة الظنون والتلاعب بمشاعر المواطنين، وفرض أولويات هدفها الأول والأخير جلب الإعلانات للمحطات الفضائية، بغض النظر عما إذا كانت ذات صلة بتحقيق أمثل لمطالب وأهداف الثورة أم صبت الزيت على النار وصّعبت حياة الناس.

والكثير من وسائل الإعلام المصرية تعتبر نفسها لاعبا سياسيا أو حزبا منافسا وليس وسيلة إعلامية، تبحث عن الحقيقة كما هى وتساعد الناس على اكتشاف الطريق للمستقبل. فكل التركيز على حث الناس للخروج إلى الشارع لأنه يساعد على بيع مزيد من النسخ وزيادة عدد المشاهدين، ومن هنا يأتى تبجيل أية دعوة من أية جهة تدعو إلى مظاهرة ما، والتهليل للاعتصامات الفئوية أيا كان سببها وضررها، يصاحبها النقد الصارخ لخطوات الحكومة مهما فعلت وتحركت، وخداع القارئ من خلال العناوين المغلوطة والمناقضة لمتن الخبر، وتجاهل الأسباب الحقيقية التى تزيد من تردى الوضع الاقتصادى، المتردى أصلا، والمزايدة على وطنية الناس العاديين التى ترى فى الكثير مما يحدث مزايدة على الوطن وتسريعا بخرابه، والتهليل لشخصيات بعينها لأنها أكثر فجاجة ووقاحة فى تصريحاتها المعارضة للمجلس

العسـكرى، والأخطر من كل ذلك الترحيـب بالصدام بين الناس والجيش، وتصوير قياداته على أنهم عبء على الوطن وعلى الثورة، والأفضل أن يختفوا من الصورة.

إنهـا بيئة الإثارة والتردى والتعجيل بالصدام واستنسـاخ حالة أخرى مما جرى فى ليبيـا ويجرى الآن فى سـوريا واليمـن. وبعض الأصوات العاقلـة وهى نادرة جدا الآن، تحذر من دعوات المنظمات السياسـية الشـبابية للاحتكاك الشعبى بالجيش ودعوات العصيان المدنى، التى تنتشر انتشارا كبيرا فى صفحات شبابية على المواقع الاجتماعيـة الافتراضية. والبعض يحـذر من هؤلاء الذين ينـادون بإنهاء المرحلة الانتقاليـة السـلمية الراهنة رغم صعوباتهـا البالغة، ويحـذرون أكثر من انقلاب الأوضـاع ونفاذ صبر القيادات العسـكرية، ومنهم من قـال صراحة لا تدعو مصر تدفع ثمنا لا يقل عن خمسين ألف شهيد وربما أكثر.

إنها حالـة قلقة صاخبة مليئـة بالمتناقضات، وفى ظلها بـرزت الدعوة إلى جمعة استرداد الثورة. دعوة تلخص صراعا على السلطة باسم الثورة، وتلخص أيضا نهجا متسـرعا يلغى الناس جميعا ويلعن اختياراتهم الطوعية، ويلغى الانتخابات بل يلغى البلد بأسره.

٦- من الفتنة الطائفية إلى الفتنة الوطنية

(الأهرام المسائى ٢٠١١/١٠/١٢)

تعيش مصر مرحلة حرجة بكل المقاييس، تلتبس فيها المعايير والقواعد إلى حد كبير، ويغلب عليها طابع التحريض والتشكيك فى كل شىء إلى الحد الذى ينذر بخطر جسيم، ومكمن الخطر الأكبر هو ذلك التصور الافتراضى الذى يوجه غالبية الناشطين السياسيين والدينيين من كل الاتجاهات وقوامه أن الدولة المصرية فى حالة ضعف شديد، وأن المؤسسات ممزقة ومهتزة، وأن هذه هى اللحظة المناسبة للانقضاض عليها إما للحصول على مكاسب لا حدود لها، أو لاستكمال عملية هدم الدولة المصرية لغرض إعادة بنائها من جديد.

مثل هذا التصور الافتراضى الذى يوجه قادة وناشطين سياسيين ودينيين وما ينتج عنه من عمليات تحريض منظمة ومنهجية تسىء للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ككل ولشخصيات بعينها وللحكومة بالدرجة الأولى، وتشيع اليأس واللا يقين بين صفوف المواطنين، وتزيد من حالة الاحتقان المجتمعى وتستفز فئات معينة ضد فئات أخرى من الوطن، وتحرض على الخروج إلى الشوارع والميادين بمناسبة وغير مناسبة، والتى تعمل على شق فجوة كبيرة بين جموع الناس وبين القيادات العسكرية. وتستهدف استنزاف الجيش المصرى العظيم يوميا، هى المسئول رقم واحد عما حدث من مواجهات بين متظاهرين أقباط وقوات الأمن فى منطقة ماسبيرو.

وهؤلاء يغلب عليهم وعلى تحركاتهم إيثار المصلحة الذاتية الضيقة على المصلحة الوطنية الرحبة. ومن غير المتصور أن يبقى الحال على ما هو عليه، فما حدث يمثل جرس إنذار شديد الوطأة، وما لم يراجع هؤلاء مواقفهم

وتحركاتهم ويستبدلوا مصلحتهم الذاتية بالمصلحة العليا للوطن فلن ينجو أحد. ويضاف سبب آخر يتعلق بتلك الأصوات المحدودة جدا، ولكنها ناشزة وطنيا ومتطرفة سياسيا، والتى تخرج بين الحين والآخر تتحدث عن اضطهاد وتمييز ضد الأقباط، وتستعدى الجهات الدولية على مصر وتحرض على الإساءة اليها فى الخارج، وتطالب أحيانا بحماية دولية ومنها من دعا علنا للاستعانة بالولايات المتحدة لحماية دور العبادة أو حتى بإسرائيل لما وصفوه بحماية الأقباط. صحيح أن هؤلاء لا يعبرون عن التيار الساحق بين الأقباط، ولكن مجرد وجودهم من شأنه أن يجرح الوطن ويشوش على الموقف الوطنى الحقيقى للأقباط المصريين، ويستفز قطاعات من المسلمين قد يلتبس عليها الأمر وتتصور أن هذه الأصوات الناشزة هى المعبرة عن التوجهات الحقيقية لأشقائهم فى الوطن.

وفى كل الأحوال، فإن مجرد ظهور هؤلاء الرموز بتصريحاتهم المستفزة ودون أن تكون هناك إدانة لما يقولونه أو حتى مجرد مراجعة من أكبر المراجع الدينية الأرثوذكسية فإنه يرسل رسائل ملتبسة ويؤدى إلى قدر من التشوش فى إدراك ما الذى يحدث بالضبط.

لقد كان التصور الذى ساد أثناء الثورة أن أمورا عديدة تغيرت، وأن غياب النظام السابق إلى غير رجعة قد أعاد الاعتبار لقضية الوطن على حساب قضية الفئة أو الأقلية، وأن الوطن أصبح رحبا يسع الجميع بلا توتر أو استفزاز متبادل، وأن دولة القانون والحريات التى سيبنيها المصريون جميعا، دون إقصاء لأحد أو تيار، هى التى ستحمى وتصون وتمنع الاعتداء والمزايدة وتحقق المساواة. والحق أن هذا التصور مازال هو طوق النجاة الوحيد المتاح ولا سبيل غيره، ومن يعتقد فى غير هذا السبيل فكأنه يخون الوطن ويعجل بخرابه وتدميره، وهو ما لن يسمح به شرفاء الوطن فى كل ركن وكل موقع.

المسألة إذن ليست بناء مضيفة ثم تحويلها إلى كنيسة دون تصريح قانونى، أو تصريحات لمسئول تنفيذى كبير لم تكن موفقة وشابها سوء التقدير، أو مطالبات لإقالة المحافظ أو الاعتداء على مبنى المحافظة أو قيام مجموعة من البلطجية يحركهم رجل أعمال هنا أو هناك، ليثيروا الفزع والفوضى والبلبلة أو يعتدوا على مصريين مثلهم مختلفين معهم فى الدين، إنها أكبر من ذلك بكثير، فهى مسألة تخص الوطن ككل، تخص أمنه ووحدته وسيادته واستقراره وحاضره ومستقبله.

إننا بالقطع أمام تحول جوهرى وخطير من فتنة طائفية بين جماعتين، عادة ما قلنا إن هناك أطرافا أمنية كانت تعبث بهذا الملف لإلهاء الوطن واستنزافه لفرض فى نفس يعقوب، إلى فتنة تخص الوطن بكامله وتضعه أمام تحديات كبيرة تمس بقاءه ووجوده وتماسكه الوطنى، ولذا فالتساؤل الذى يفرض نفسه هو لماذا تم كل هذا التحريض، ولماذا تمت كل هذه التعبئة فى دور عبادة، ولماذا كانت هناك استعدادات مسبقة لتحويل مظاهرة سلمية إلى اعتداء على أفراد القوات الأمنية المكلفة بحماية المبنى العام والناس داخله وخارجه، ولماذا توقفت الأصوات العاقلة عن تقديم النصح الصائب للمؤمنين وتعريفهم بخطورة اللحظة التى تمر بها مصر الآن؟ أسئلة كثيرة تفرض نفسها وتستوجب تحقيقا شفافا وسريعا تتبعه محاكمة فورية لكل العناصر التى تورطت فى هذا العبث، أيا كان موقعها الدينى أو المدنى، بداية من الذين يتحايلون على القانون ويزورون الوثائق الخاصة ببناء دار عبادة، ومرورا بالذين حرضوا وعبأوا المؤمنين فى دور العبادة، والذين استحلوا لأنفسهم استخدام السلاح والاعتداء على إخوانهم فى الوطن، والذين حرضوهم على هذا الفعل الشنيع.

إن مصر المقبلة على حدث مهم بحجم الانتخابات النيابية الأولى فى عهد الثورة لا تقبل إطلاقا أن تظل الأمور معلقة فى الهواء، ولا تقبل أنصاف الحلول ولا تقبل التغاضى عن إعمال القانون بحذافيره، وعلى من تورط بأى صورة كانت أن يدفع الثمن ليكون عبرة لنفسه ولغيره. هكذا هى دولة القانون التى لا تنازل عنها.

٧- اعتداءات ماسبيرو.. أسئلة تنتظر الإجابة

(سويس إنفو ٢٠١١/١٠/١٣)

بعد ثلاثة أيام من ذكرى حرب أكتوبر ٧٣، واجهت مصر، وفى المقدمة، الجيش المصرى، محنة كبيرة، إذ تعرض عدد من أفراده القائمين على تأمين مبنى الإذاعة والتلفزيون فى منطقة ماسبيرو بوسط القاهرة، للاعتداء من قِبل متظاهرين شاركوا فى مسيرة نظمتها إحدى الحركات الشبابية القبطية، التى يرعاها قِس شهير، وترى نفسها معنِية بما تعتبره حقوق الأقباط الضائعة.

ودعت الحركات الشبابية القبطية للقيام بمظاهرات حاشدة فى أكثر من كنيسة وفى أكثر من محافظة فى ذات الوقت، والتنديد بالإدارة المصرية بمستوياتها المختلفة، والتواصل مع منظمات دولية من أجل إدانة الحكومة المصرية وتوظيف أية أحداث تمس الأقباط، أيا كان حجمها أو وزنها، لإثارة ما يرونه مطالب قبطية غائبة، ومن ثمّ، توجيه الرسائل الإعلامية والدعائية إلى الخارج، بأن الأقباط مضطهدون ويتم التمييز ضدّهم من قبل الأغلبية المسلمة، ومن ثم، تجوز لهم الحماية الدولية على أيدى الأمريكيين والأوروبيين ومَن يرغب من الأجانب.

تعبئة وتحريض

السبب المباشر والمعلن لمظاهرة ماسبيرو فى التاسع من أكتوبر، لم تختلف كثيرا عن الأسباب المعروفة والمتكررة، حيث يقال إن كنيسة هدمها أو أحرقها مسلمون فى مكان ما فى أرض مصر، ومن ثم، تحدث التعبئة والخروج فى المسيرات والمظاهرات التى تطلق الشعارات الغاضبة ضد الجميع، وتطالب بعزل المحافظين والتنديد بوقف بناء الكنائس وما يصفونه بالتطرف الإسلامى.

لكن هذه المرة، كانت الكنيسة مجرد مشروع على الورق فى قرية مريناب الواقعة على بعد ٨٠٠ كم من القاهرة جنوبا، حيث أسوان المحافظة السياحية، وهى القرية الهادئة التى يعيش فيها أكثر من ١٨ ألف مسلم وفى كنفهم خمسمائة قبطى، ولم يعرف عنها طوال تاريخها أن حدث فيها أى نوع من الاضطهاد للأقباط.

كان الادعاء الذى تحول إلى سبب تحريضى هائل هو أن المسلمين أحرقوا كنيسة المريناب، وحين أنكر محافظ أسوان وجود كنيسة وأن الأمر ليس سوى منزل بسيط تقام فيه الصلاة منذ زمن بعيد وتهالك بفعل الزمن، وهو الآن محل إعادة بناء كمضيفة تم زيادة مساحتها، خلافا للتصريح الرسمى الممنوح لأصحاب الشأن، فإذا بالقِس ذائع الصيت يهدد المحافظ علنا أمام كاميرات الفضائيات بعبارات خشنة لا تليق أبدا برجل دين يفترض فيه لغة التسامح والصدق، ويكذبه ويتوعده بالويل والثبور وعظائم الأمور، وزاد عليها قس آخر تهديد المحافظ بقتلة شنيعة، حسب ما جاء فى إحدى لقطات الفيديو التى أذاعتها وكالات الأنباء ويتداولها الناس على الشبكات الاجتماعية بالإنترنت.

كما زاد القس الشهير نفسه تهديدا مباشرا للمجلس العسكرى وقائده الأعلى بأمور لن يتحملوها، إن لم يعيدوا بناء الكنيسة فورا، وأن البداية ستكون مسيرة قبطية هائلة لم تعرفها مصر من قبل، ستدخل مبنى الإذاعة والتليفزيون. ويُذكر هنا أن هذه التصريحات كانت فى إحدى كنائس شبرا، التى انطلقت منها تلك المسيرة الهائلة، وسجّلها بالصوت والصورة مراسل إحدى القنوات الفضائية الأجنبية.

بالفعل، نظمت المسيرة بطريقة متزامنة مع مسيرات قبطية فى أكثر من محافظة، كالإسكندرية التى شهدت تجمع أكثر من ثلاثة آلاف قبطى أمام القيادة العسكرية

للمنطقة الشمالية، وتجمّعات أخرى أقل عددا فى محافظات أسيوط وقنا والأقصر.

سارت المسيرة القبطية فى اتجاهين، إحداهما من الغرب والأخرى من الشرق، وتلاقيتا أمام مبنى التليفزيون المصرى المحاط بوحدة تأمين من الشرطة العسكرية لا يزيد عدد أفرادها على ٣٠٠ جندى غير مسلحين بأسلحة نارية ويحملون فقط، وفقا لتأكيدات القوات المسلحة، معدات مواجهة الشغب، وهى عبارة عن عصا وحاجز بلاستيكى لحماية الصّدر والوجه لكل فرد، ولم يكونوا حاملين أية أسلحة أو ذخائر.

وبعد تظاهرة سِلمية لنحو ألف قبطى، سادها الهدوء لمدة ساعة تقريبا حتى السادسة مساء، حين وصلت تجمعات هائلة حاملة العصى والأسلحة وقنابل المولوتوف وأسياخا من الحديد وأنابيب البوتاجاز الصغيرة، وحدث هرج شديد وبدأ اعتداء غير مسبوق على جنود التأمين بالحِجارة أولا وطلقات الرصاص ثانيا وعلى مركباتهم العسكرية، وتم حرق المركبات وفيها الجنود الذين منِع بعضهم من الخروج منها وهى تحترِق.

وفى الأثناء، نقلت مراسلة إحدى القنوات قناة العربية الفضائية نقلا حيا قائلة: «إن المتظاهرين الأقباط يعتدون على الجنود بالأسلحة والعصى ويحرقون المركبات». كما أوضحت اللقطات المصورة من أكثر من جهة، عمليات الاعتداء الجماعى على الجنود بطريقة هيستيرية من قِبل المتظاهرين بالعصى والصلبان. كما ظهرت مركبتان عسكريتان تحاولان الفِرار من التجمعات الغاضبة، التى استمرت فى إلقاء الحجارة وكتل اللهب عليهما وعلى مَن فيهما من الجنود. وأثناء فرار مركبة عسكرية أصيب بعض المتظاهرين. وفى الخلف، أصوات هائجة ودعوات لمساعدة الجرحى والقتلى

الذين وقعوا فى مســاحة عريضة أمام المبنى، ســواء العسكريون أو من المتظاهرين أنفسهم.

كان المشــهد مروعا لا تصدقه العين، رأيت جزءا مثيرا ومحزنا منه، ما بين الثامنة إلى التاســعة مساء، عمليات هجوم وكر وفر وطلقات رصاص غير معروفة المصدر فــى اتجاه مبنى الإذاعة والتليفزيــون، وأصوات تنادى بالتجمّع على حافة جِســر ٦ أكتوبــر القريب، وقنابل تضىء وتشــعل ما حولها، وســيارات تنبعث منها رائحة الدخان ورائحة دخان القنابل المسيلة للدموع تثير الغثيان.

ومــا لم يكن قابلا للتصديق، هو أن يتِم الاعتــداء على الجنود الذين يحمون تراب الوطن وأهله، بدون تمييز، ويضَحون من أجل الوطن بقده وقديده، ولكنه وللأســف الشــديد حدث، ونتج عنه شهداء من الجنود وشهداء من الأقباط ومصابون لا يقل عددهم عن ٣٠٠ شــخص، ناهيك عن مركبات عسكرية تمّ إحراقها وأخرى لمدنيين لا ذنْب لهم حرقت أو أضيرت بشدة.

كانت الأهرام يوم ١١ أكتوبر ٢٠١١، قد نشــرت على لســان أحد الجنود المصابين بجروح قطعية فى أكثر من مكان من جســده، أنهم لم يكونوا يحملون أية أســلحة وأن المتظاهرين كانوا يحرِقون الســيارات ويمنعون الجنــود من الخروج منها أثناء الاحتــراق، وأنهــم قاموا بقطع تنك البنزين وأشــعلوا النار فى العربة العســكرية، ولذلــك خرجت كل الجُثــث متفحمة ومات فيها ١٤ جنديا حســب رواية الجندى. بينمــا أكدت د. بثينة عبد الرءوف، التى وجدت فى مبنى التليفزيون أثناء الأحداث (انظر بوابة الأهرام الإلكترونية بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١١)، أن أوائل القتلى كانوا من الجنود، وأنها أولا رأت جثتين، ثم لحق بهما ستة شهداء آخرين لفظوا أنفاسهم فى المركز الطبى الموجود بالمبنى. والغريب والمحزن أن لا أحد ركز على شــهداء الوطن

والواجب، شـــهداء القوات المسلحة، بل للأسف الشديد خرج ناشطون ينكرون على شهداء الجيش استشهادهم من أجل بلدهم الغالى.

تفسيرات فضائية بلا معلومات

فى تفســـير ما حدث، وقبل أن تتجمع المعلومات الدقيقة، سادت رواية فى القنوات الفضائية الخاصة والصحف المســتقلة، قِوامها أن القوات المســلحة المصرية أتت فعلا شــنيعا، حيث أطلقت الرّصاص على المتظاهرين وهــم المصريون الأصليون، وقتلت منهم الكثير وأصابت العدد الأكثر، وأنها مســئولة عن ذلك جُملة وتفصيلا، وتطــرف البعض إلى حد وصف مـــا حدث، بأنه جريمة إبادة جماعية يتطلّب وضع القائمين عليها أمام المحكمة الجنائية الدولية. ولم ينس هؤلاء، اســتدعاء تراث من القصص والروايات، التى تدعم ما يعتبرونه تمييزا وســوءا فى إدارة الملف القبطى، كمـــا طالبوا بإقالة محافظ أســـوان وطرده من وظيفته العامة. وصرح سياســـيون وقساوســـة، بأن ما حدث يستدعى طلب الحماية الدولية فورا وفضح مصر فى كل مكان ومعاقبتها أشد العقاب.

ولم ينس هؤلاء إدانة القنوات التلفزيونية المصرية، التى كانت تذيع على الهواء مباشرة اعتداءات المتظاهرين على الجنود وحَرق المركبات العســكرية، وطالبوا بإقالة وزير الإعلام ووصفوه كاســتمرار لسياســـة النظام البائد. ونصح البعض الحكومة كلها بالاستقالة وترْك البلد إلى المصير المجهول.

التشهير بالقوات المسلحة المصرية

كان الأمر أشــبَه بعملية تعبِئة شــعبية وتشــهير إعلامى غيْر مسبوق ضد القوات المســلحة والمجلس الأعلــى. كانت التصريحات قاســية والتفســيرات جاهِزة ودم الشــهداء من المدنيين والعســكريين لم يبرد بعدُ. وخرج المعلقون يقطعون جملة من هنا وعبارة من هناك، للتدليل على صِدق رؤيتهم بأن الجيش المصرى خان القضية وباع الوطــن وأهدر دم الأقباط عامدا متعمدا. وجــاءت الجنازات للقتلى الأقباط كمناسبة لمزيد من سب وشتم الجيش وقيادته.

والغريب والمؤسف فى كل هذه الأجواء، أن أحدا ممن تطوع بالنقد والإدانة والتشهير والتعبئة ضد مؤسســـة الجيش والدولة المصرية، لم يجتهد فى جمع المعلومات عما حدث بدقة ولم يشِــر أحد من هؤلاء إلى مســئولية التحريض والتعبئة التى حدثت فــى الكنائس القاهرية، والــكل ركَّز على ما اعتبره تحليلا سياســيا عاما مرتبطا بتــراث النظام البائد، الذى لم تفلح الثورة فى التخلص منه، لأن الجيش، من وِجهة نظرهم، يحمى هذا النظام ويحرص عليه.

مَن وراء الشحن والعنف فى المسيرة القبطية؟

ولم يحاول أحد أن يستفسِــر عن الســبب فى تحول المسيرة، من سِلمية إلى عنيفة بهــذه الصورة المخططة ومَن وراءها ومَن الذى ســلّح بعــض المتظاهرين بالعصى والســيوف وغيْر ذلك، ولم يجتهد أحد فى التســاؤل عن حقيقة ما جرى فى قرية مريناب أصلا.

والمفارقة الكبرى، أن يعتبر كثيرون خروج الأقباط فى هذه المظاهرة تحديدا، كعلامة فارقة فى تاريخ مصر، لأنهم بذلك أكّدوا، من وجهة نظر هؤلاء المحللين، حِرصهم -

أى الأقباط - على المواطنة والمشاركة فى الحياة السياسية الجديدة بعد الثورة. ولم يلتفت كثيرون إلى أن هذه المظاهرة تحديدا، كانت تحركها مطالب فئوية محدّدة ونوازع انتقامية، ولا علاقة لها بالمواطنة لا من قريب ولا من بعيد، وأن شعاراتها كانت دينية بحتة، التفت بها رغبة العنف وتهديدات يعاقب عليها القانون الجنائى.

والأكثر من ذلك، شككت الغالبية من الكتاب والمعلقين، فى أن يكون للقوات المسلحة أى ضحايا أو شهداء أو مصابين، وأنكروا على شهداء الجيش استشهادهم فى سبيل الوطن، ولم يفكر أحد فى توجيه التحية لمَن استشهد أو أصيب، بل وأنكروا على المصابين من الجنود أنهم تعرضوا إلى أى أذى، وركزوا على إدانتهم وسبهم والنيل من كرامتهم فى تحليلات عابرة وصادمة وغير مسبوقة وغيّر أمينة بالمرة. ولم ينس هؤلاء أن يقدموا النعى للثورة المصرية التى لم تأتِ بما يأملونه.

جاءت هذه التحليلات العابرة السيارة المنفعلة المتكئة على مواقف مسبقة، بعد ساعات قليلة من صدور نتائج استطلاع للرأى أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، نشر صبيحة الأحد ٩ أكتوبر، وجاء فيه أن ٨٩,٧٪ من المصريين يثقون بالمجلس العسكرى وإدارته المرحلة الانتقالية، ويلى ذلك ثقتهم بالقضاء بنسبة ٧٧٪.

نظرية الفئة المندَسة والطرف الثالث الخفى

وبينما يسود مصر الحزن العميق والقلق يعم الناس جميعا لا يفرق بين مسلم أو مسيحى، والعيون تنزف دما ودموعا، إذا بالبابا شنودة يقدِّم تفسيرا للعنف والاعتداءات على المتظاهرين وسقوط الضحايا والمصابين، بأنها جاءت من قبل

فئة مندسة حولت المسيرة السلمية إلى عنيفة، دون أن يشير إلى هوية هذه الفئة أو يحدِّد دينها. وجاءت بعدها تصريحات د. محمد سليم العوا - أحد المرشحين المحتمَلين لانتخابات الرئاسة المصرية - لتؤكد امتلاكه أدلة مصورة تؤكِّد أن طرفا غيْر المتظاهرين، هو الذى أطلق النار وأحدث الهرج والمرج.

والحق، أن بعض ما جاء فى مقولات بعض المتظاهرين، كما فى صحيفة الشروق بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١١، أنهم تعرضوا للاعتداءات من قِبل أطراف كانت تحمل الأسلحة البيضاء قبل أن يصلوا إلى منطقة ماسبيرو، أما متظاهرون آخرون، حسب الصحيفة نفسها، فقد توعدوا الجيش وأنه سيرى ما لم يتصور.

نظرية قاصرة واعتراف قنبلة

نظرية الطرف الثالث تنفى المسئولية عن المتظاهرين الأقباط، هكذا فى غمضة عين، ولكنها أيضا لا تقدم إجابات شافية عن كل الأسئلة التى تحيط بهذه المظاهرة، بدءا من التخطيط لها ونهاية بما أحدثته من مأساة لمصر كلها. والأهم، لا تقدّم تفسيرا لكل هذا الحجم من الاعتداء المخطط على الجنود بالحجارة والرصاص.

وبينما طالب الجميع بتنفيذ القانون ومعاقبة المسئول عن الجريمة بحق المتظاهرين، قررت الحكومة تشكيل لجنة واسعة الصلاحيات لتقصى الحقائق برئاسة وزير العدل، بدأت مهمّتها بزيارة إلى القرية التى انطلقت منها إشاعة هدم وحرق الكنيسة. وهنا جاءت المفاجأة الكبرى.

فقد أذاعت قبل يوم من وصول اللجنة، قناة الكرمة، وهى فضائية قبطية ترعاها الكنيسة الأرثوذكسية نفسها، حديثا قنبلة للأنبا هيدرا، أسقف محافظة أسوان الذى تتبعه كنيسة المريناب المفترضة، حيث قال إنه لا توجد كنيسة أصلا فى

القريـــة، بل مصلى صغيــر، ولم يحدث أى هجوم أو حرق لكنيســـة، لأنها لم توجد أساسا، وأن المبنى نظرا لقِدمه، فقد استطاع الكاهن المسئول فى المصلى، بعلاقاته الطيبة مع الإدارة المحلية، أن يســـتخرج تصريحا بالإحلال والتجديد باســـم كنيسة مـــار جرجس، التى لـــم تكن موجودة، وأنه زاد فى المســـاحة المخصصة للبناء، على عكـــس ما جاء فى الترخيص، وأن المســـلمين فى القرية يســـاعدون فى البناء، ولم يحدُث أن تأذى أحد من المسيحيين فى القرية.

جاء الاعتراف لينصِف محافظ أسوان ويحاول إزالة الحرَج عن الكنيسة الأرثوذكسية، حين تأتى اللجنة الحقوقية لترى الحقيقة على الأرض، عكس ما أشيع وترتب عليه ما ترتّب من مأســـاة وطنية وإنســـانية فظيعة، لكن الحرج سيظل قائما. فلما كانت قيادة الكنيســـة تعلم بهذه الحقائق الدّامغة، فلماذا لـــم توقف آلة التحريض داخل كنائس عديدة بزعم حرق كنيسة ليست موجودة أصلا؟ ولماذا لم توقف هذه المسيرة التى لا سبب لها أصلا؟ ولماذا لم تفعل ما بوسعها لمنع كل هذا القتل والتخريب الذى حدث؟ ولماذا ســـمحت بأن تســـتمِر عمليات التعبئة ضد المسلمين والقوات المسلحة الشامخة؟ أسئلة عديدة لن يدركها إلا الضمير الوطنى الحى.

وربما قال قائل، إن القيادة العليا للكنيســـة لم تعُد تهيْمن تماما على قساوســـة فى منتصـــف العمر، اســـتمرأوا العمل السياســـى بلباس دينى أو أنهـــا تحبِّذ مثل هذه المظاهرات أيا ما يأتى من ورائها. وكلا الاحتمالين خطير.

توضيحات المجلس العسكرى

بعـــد اعتراف الأنبـــا هيدرا، جاءت توضيحات المجلس العســـكرى فى لقاء صحفى موســـع عقد يوم الأربعاء ١٢ أكتوبر، وخلاصتها أن جنـــود الجيش المكلفين بتأمين

مبنى التليفزيون، لا يحملون أسلحة، وإلا كان الوضع أكثر مأساوية، وأنهم تعرضوا للاعتداء غيّر المبرّر وبأشكال عنيفة، وأن الجيش ليس طرفا فى مواجهة جزء من الوطن، وأنه لا يستبعد أن يكون هناك طرف ثالث استغلّ المظاهرة وحوّلها إلى معركة، ولكن لا يجزم بذلك، والأمر منوط بجهات التحقيق، وأن جزءا من المتظاهرين كان يحمل أشياء غريبة وأسلحة وعصى، وأن الجيش كان وسيظل جيشا لكل المصريين بدون تفرقة، ولذا سيُواجه بحزم أى أمور مماثلة فى المستقبل، ولن يتهاون فى مواجهة هؤلاء الذين يطالبون بحماية دولية، وأنه يضع كل ما لديه من حقائق أمام جهات التحقيق القضائية. وأخيرا، أن شهداء الجيش، وتمسكا بمبدأ أصيل فى العسكرية المصرية، قد تم تشييع جنازاتهم سِرا، حتى لا يحدث ما لا يحمد عقباه.

ومن سمع العبارة الأخيرة التى تكرّرت مرات عدة فى المؤتمر الصحفى، أدرك على الفور أن هناك شهداء كثيرين من الجنود قضوا بالرصاص أو بالحرق فى مركباتهم العسكرية أو بالطعن بآلة حادّة أو نتيجة الضرب بالعصى المحملة بالسكاكين والخناجر المخفية بدقة نحبهم، ولم يعلن عن ذلك، لأنه لو جرت جنازات شعبية لهُم، لتحوّلت مصر إلى أتون من العنف الشعبى، وربما حرب أهلية تهلك الزرع والضرع، ولا يبقى مسجد أو كنيسة. فكان القرار الصائب أن تصمت جنازات الجنود الشهداء فى سبيل الوطن.

٨- المسكوت عنه.. تحية إجلال وتقدير لشهداء القوات المسلحة

(الأهرام المسائى ١٥/١٠/٢٠١١)

يبدو أننا بحاجة لمزيد من الوقت حتى تكتمل صورة ما حدث فى ماسبيرو مساء الأحد الماضى، وأن نعطى الفرصة لجهات التحقيق للتوصل إلى استنتاجات موثقة ويقينية حول هؤلاء الذين استباحوا وطنهم سواء بالكلمة القبيحة والتحريض المذموم والكذب المتعمد، وأخيرا الاعتداء على جنود تأمين مبنى الإذاعة والتليفزيون بالصورة التى سجلتها المقاطع المصورة المنشورة على شبكة الانترنت والتى أذاعتها بعض وسائل الإعلام العربية والدولية، وما ترتب على ذلك من سقوط قتلى ومصابين.

غير أن انتظار الحقيقة كاملة لا يؤخر إبداء بعض الملاحظات السريعة خاصة فى ضوء ما صرح به الأنبا هيدرا أسقف أسوان والمعلن فى قناة الكرمة القبطية بأنه لم تكن هناك كنيسة فى قرية المريناب وبالتالى لم تحرق كنيسة ولم يتأذ مسيحى فى القرية، وكذلك فى ضوء المقاطع المصورة لبعض القساوسة المتضمنة تهديدات بالموت الشنيع لمسئول رسمى يمثل الدولة المصرية بحجم محافظ، وكلمات خشنة وقاسية وتهديدات للمشير لا يتصور المرء صدورها عن رجل دين يدعو للمحبة والسلام، فضلا عن صيحات بعض المتظاهرين يتصدرون مظاهرة الأحد الدامى بأن هذه الأرض أرض مسيحية وعلى المسلمين الرحيل عنها.

وأولى هذه الملاحظات أننا أمام تطور نوعى فى جزء من الخطاب الدينى المسيحى يدعو إلى العنف الصريح والذى يعاقب عليه القانون، وأتصور أن على قيادة الكنيسة الأرثوذكسية أن توضح لنا الطريقة التى يتم بها الآن التوعية الدينية داخل الكنائس سواء للقساوسة والكهنة أو للمؤمنين أنفسهم، ويخطئ هنا من يظن أن

شــأن الكنيسة هو شأن يخص المسيحيين وحسب، لا يجوز الإفصاح عنه. إنه شأن وطنى يخص المصريين جميعا فمن يدعو بعض المصريين لقتل البعض الآخر بالموت الشــنيع يهمنى ويؤثــر على حياتى ووجودى بقدر ما يثيــر داخلى وداخل المصريين جميعا القلق الشديد حول العلاقة مع الآخر فى الوطن.

ثانيــا: إن المقاطع المصورة المليئة بالتهديدات والكلمات الخشــنة والإشــارات غير المهذبة تتطلب أولا محاسـبة من داخل الكنيســة قبل المحاسبة القضائية التى هى بيد جهات التحقيق الرسمية.

ثالثــا: إن من الخطورة بمكان أن يُنصِّب بعض المصريين أنفســهم فى خانة العداء مــع الجيش وقيادته إلى الحد الــذى يترتب عليه اعتداء ممنهج كالذى حدث، ونتج عنه شــهداء عســكريون ومدنيون، ومن الخطورة أيضا أن يُنصِّب بعض الإعلاميين والسياســيين أنفســهم كدعاة ومحرضين على الجيش المصرى كالذى يحدث منذ فتــرة طويلة، وما حدث فى ماســبيرو يوم الأحد الماضى هــو نتاج لهذه الموجة من التحريض، وإن استمر الأمر على هذا النحو كما يحدث بالفعل فى أدوات إعلامية عديدة فنحن أمام لعب بالنار وتدمير للوطن. ولهؤلاء جميعا نقول لهم اتقوا الله فى وطنكم ودماء المصريين ويكفى أنكم تحملون وزر الدماء التى سالت من الجنود ومن المتظاهرين أنفسهم.

رابعا: نقــول للذين ينكرون على الجيش تضحياته من أجــل مصر الوطن والناس، كفى عبثا، وللذين يشــككون فى سقوط شهداء من العســكريين نتيجة الاعتداءات التى جرت وسجلتها عدسات المحترفين والناس العاديين، نقول لهم أيضا كفى عبثا بمشــاعر الناس، وكفى عبثا بدم شــهداء القوات المسلحة، وكفى عبثا بآلام أسرهم وزملائهــم وأصدقائهم، وإذ نوجه تحية إجلال وتقدير لكل جنودنا البواســل ولكل

قيادة عســكرية أيا كانت رتبتها، نقف إجلالا واحتراما لكل الشهداء الذين سقطوا ونقدم لأسرهم كل التعازى الواجبة فقد ضحوا من أجلنا جميعا وأقل ما نقدمه لهم أن نذكرهم بالوفاء والتقدير.

وخامسا: أما الذين ينكرون على الجيش المصرى أنه آثر الجنازات الصامتة لشهداء الوطــن منعا لما لا يحمد عقباه. فنقول لهــم ألا تتصورون ما الذى يمكن أن يحدث إن جرت جنازات علنية للجنود الشهداء فهل تريدون حربا أهلية لا تبقى كنيسة ولا مسجدا ولا حتى وطنا اتقوا الله فهذا خير لنا جميعا.

٩- جمعة ١٨ نوفمبر.. بين تسليم السلطة وحقيقة استعراض القوة

(سويس إنفو ٢٠١١/١١/١٨)

ساعات محدودة وتنطلق فعاليات مظاهرة جديدة تحت عنوان جمعة المطلب الوحيد، كان فى البدء متعلقا بإعلان جدول محدد لتسليم السلطة إلى سلطة مدنية منتخبة، ثم تطور إلى إسقاط ما يعرف بوثيقة د. على السلمى نائب رئيس الوزراء، وهى الوثيقة المتعلقة بمبادئ أساسية للدستور المصرى الجديد المقرر أن تصدره جمعية تأسيسية تشكل بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة. وفيما بين هذين المطلبين، توجد عشرات المطالب الأخرى، بحيث أصبح الأمر مزيجا من استعراض القوة الحزبية وأهداف انتخابية للتيارات السلفية ولحزب الإخوان المسلمين معا، ومحاولة إثبات الذات الثورية وتوظيف فرصة إعلامية لمتابعة الهجوم على المجلس العسكرى والحكومة والتشكيك فى نياته كما هى عادة بعض الشخصيات والمنظمات الشبابية.

مطلب متناقض

يذكر أن مطلب تسليم السلطة وتحديد جدول صارم لها لا يتعدى منتصف العام المقبل كما تطرحه القوى الإسلامية وبعض الائتلافات الشبابية وشخصيات تطمح للرئاسة، يمثل لدى بعض المراقبين خروجا على الإعلان الدستورى، إذ كيف يمكن إجراء انتخابات رئاسية دون صدور دستور يحدد طبيعة النظام السياسى ومهام رئيس الجمهورية وحدود دوره. اللهم إلا إذا أراد هؤلاء المتطلعون للرئاسة قبل إصدار دستور محدد المعالم أن يعيدوا تجربة حكم استبدادى واسع الصلاحيات وبلا رقابة أو محاسبة، مما لا يستقيم مع ثورة شعبية قامت ضد رئيس تمتع بصلاحيات واسعة دون رقابة، فكان الحساب عسيرا.

فضـــلا عن كونه مطلبا متناقضا مع عملية تســليم الســلطة التى بدأت بالفعل من خلال الدعوة إلى الانتخابات البرلمانية، والتى ستقود إلى تشكيل برلمان يقوم بالمهام الرقابية والتشريعية، يتلوها صياغة الدستور والانتخابات الرئاسية فى حدود ستة أشــهر إلى ثمانية أشــهر من تاريخ تشــكيل الجمعية المكلفة بوضع الدستور. وهو جدول واضح بمســتوياته المختلفة، وإن كان يتســم بقدر من المرونة من حيث الزمن وبما لا يزيد على شــهرين إلى أربعة أشــهر. ويتوقف الأمر على مدى سرعة إنجاز الدستور والاستفتاء عليه، فإن انتهى الأمر من خلال الجمعية التأسيسية فى غضون ثلاثة أشــهر، يصبح ممكنا إجراء الانتخابات الرئاســية فى غضون نوفمبر ٢٠١١، وإن تأخر عمل الجمعية التأسيســية شــهرين أو ثلاثة أشهر أخرى، فسوف تجرى الانتخابات الرئاسية فى يناير ٢٠١٢ على أقصى تقدير. ورغم وضوح عملية انتقال السلطة على هذا النحو، ينكر المعارضون وجودها.

ضد مدنية الدولة

اختصارا، لم تعد جمعة المطلب الوحيد، وإنما المطالب المتعددة المتناقضة والمتضاربة. وفى المقابل ترى القوى الرافضة للمشــاركة فى هــذه المظاهرة باعتبارها مظاهرة عشوائية ليست محل اتفاق وترتبط فقط بمصالح انتخابية ضيقة لأطراف بعينها، ومتعجبة من رفض مبادئ أساســية للدستور تضمنتها وثيقة السلمى، تعكس توافقا عامــا ــ بغض النظر عن الخلاف حــول مبدأين يتعلقان بالجيــش ـ وتم التفاوض بشــأنها فى الأشهر الماضية بين العديد من القوى السياسية وتوافقت عليها تيارات وقوى وأحزاب عديدة، ومعتبرة أن النزول إلى الشــارع فى هذا التوقيت الحرج قبل الانتخابــات البرلمانية بوقت قصير لا علاقة لــه بالوثيقة القابلة للحذف والإضافة والتعديل، وإنما برفض مبدأ مدنية الدولة ذاته، ومبدأ الدولة الديموقراطية الحديثة الذى لا تنازل عنه.

وثيقة د. السلمى وعنوانها الرسمى «مشروع مبادئ أساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة» هى نتاج لمزج ١٨ وثيقة سـابقة أصدرتها قوى سياسية ليبرالية وإسلامية ومنظمات وشـخصيات عامة، دارت جميعها حول مبادئ رئيسـية لا خلاف عليها يفترض أن يتم تضمينها فى الدسـتور الجديد، تعكس التوافق الشعبى العام وتمنع احتمال أن يصوغ الدسـتور أغلبية برلمانية من لون سياسـى وإيديولوجى واحد، لما فى ذلك من خطر داهم على الدولة المصرية ذاتها.

بهـذا المعنى لا توجد خلافات كبرى إزاء الوثيقة ذاتهـا، فمبادئها تدور حول هوية الدولـة المصرية دولة مدنية ديموقراطية تحمى حقوق الإنسـان وتمنع التمييز لأى سـبب كان، وتلتزم الحريات والمواطنة، ودينها الإسـلام ولغتها العربية، وتؤكد حق تابعى الأديان الأخرى الاحتكام لشرائعهم دون تدخل أو افتئات.

وثيقة إلزامية أم استرشادية

ورغم التوافق الوطنى العام على هذه المبادئ، ثار الجدل الكبير على مستويين؛ الأول ما يتعلق بمدى إلزامية الوثيقة، والثانى حول بعض المبادئ التفصيلية.

فيمـا يتعلـق بإلزامية الوثيقة، ظهر تيـاران عريضان: الأول نـادت به قوى مدنية وليبراليـة، دعت إلـى إصدار الوثيقة بعـد تعديل البنود الثلاثـة محل الاختلاف فـى صورة إعلان دسـتورى مكمل، حتى يصبح لها قوة الإلـزام وبما يحمى مدنية الدولة، وإلا فلا معنى لها إن ظلت مجرد وثيقة استرشادية يمكن الإطاحة بها عند الضرورة.

أما التيار الثانى وتمثله القوى الإسـلامية فيصر على أن الوثيقة استرشادية بوجه عـام، والالتـزام بها هو أمر معنوى لا أكثر و لا أقل، ولمن يوقع عليها فقط، ولا تلزم

أى قــوة ترفض الوثيقة كلا أو جــزءا . وأنها فى كل الأحوال محاولة للإطاحة بثمار الفوز الانتخابى المتوقع.

يلاحظ هنا أن الاختلاف حول حجم الالتزام بمبادئ أساسية فى الدستور الجديد مرتبط أساســا بخلاف أيديولوجى عميق حول هوية الدولة المصرية، وهل ستكون دولــة دينية أو مدنية ديموقراطية أو مدنية ذات مرجعية إســلامية. ومرتبط أيضا بتخوفات عميقة تسود التيار المدنى بوجه عام بأن تأتى الانتخابات البرلمانية بأغلبية دينية لا تراعى الحقوق والحريات والتنوع الاجتماعى والفكرى والسياســى الموجود فى المجتمع، وتســتغل المشــاعر الدينية وتدنى المستوى التعليمى لقطاعات عريضة من المصريين فى الانقلاب على الهوية المدنية للدولة المصرية.

ثلاثة مبادئ جدلية

مستوى الاختلاف الثانى تعلق بثلاثة مبادئ تضمنتها الوثيقة، مبدآن منهما يتعلقان بالقوات المســلحة إضافة إلى مبدأ يتعلق بتشكيل الجمعية التأسيسية التى ستكلف صياغة الدستور الجديد. وهنا حدث الخلط المتعمد من قبل قوى إسلامية وسلفية بين المبادئ المتفق عليها وبين تقنين دور القوات المسلحة فى الدستور المنتظر وكيفية مراقبة وظائفها وحجم الســرية الذى يجب الالتزام به عند البحث فى أمور تخص الجيش وتتعلق بالأمن القومى.

امتد الخلط بين ما يقوم به المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إدارة البلاد والجدل حول بعض القرارات الجارية، وبين دور القوات المســلحة كمؤسسة قومية وظيفتها الرئيســية حماية البلاد أرضا وشعبا، وردع مصادر التهديد المختلفة. وهو ما أوقع بسطاء المواطنين فى ارتباك شديد.

دولة فوق الدولة

كان الانتقاد البارز للمبدأين المتعلقين بالقوات المسلحة أنهما يجعلان هذه المؤسسة فـوق القانون وفوق الدسـتور ودولة فـوق الدولة، وتمحورت بعـض المطالب حول إخضاع كامل للقوات المسـلحة للرقابة البرلمانية المفتوحة، أو تعديل هذه البنود بما يوفر السـرية المطلوبة للأمور الخاصة بالقوات المسـلحة باعتبارها مؤسسـة ذات وضع خاص من جانـب وإيجاد صيغة للرقابة البرلمانية المنضبطة على أعمالها من جانب آخر. وبذلت محاولات للتوصل إلى صيغ توافقية تراعى إبعاد شـئون القوات المسلحة عن التجاذبات الحزبية والبرلمانية، ولكنها لم تصل إلى نهايتها بعد.

مغالبة وليست مشاركة

كما كان الانتقاد البارز من القوى الإسـلامية تحديدا للمبدأ المتعلق بأسس تشكيل الجمعية التأسيسـية للدستور، أنها تلغى الإرادة الشـعبية القائمة على الانتخاب. فوفقا لما ورد فى مشـروع وثيقة د. السـلمى أن تشـكيل هذه الجمعية التأسيسية ذات المائة عضو يجب أن يشـمل كل فئات المجتمع من نقابات ومنظمات سياسـية، وأن يكون ٨٠ عضوا فى الجمعية التأسيسـية من ممثلين عن المؤسسـات المختلفة والمجتمـع المدنى والإعلاميين والفنانين والفلاحين والعمال، والأكاديميين والقضاة. ويأتى العشـرون الباقون من البرلمان المنتخب، بحيث لا يزيد الممثلون عن تيار معين داخل البرلمان بعينه على خمسـة ممثلين، وتتـرك الفرصة لباقى التيارات أن يكون لها ممثلوها.

لم يرض الإسـلاميون على هـذه الصيغة، إذ يعتقدون أنهم سـوف يحصلون على الأغلبيـة الكاسـحة فى البرلمان الجديد، وبالتالى سـيكون لهم الحق فى تشـكيل الجمعية التأسيسـية للدستور، وسـيكون لهم الحق فى وضع الدستور الذى يعكس تصورهم للدولة المصرية باعتبارهم الأغلبية.

عنـــد هذا الحـــد تبخرت كل المقولات التـــى أطلقتها رموز إســـلامية من قبل حول المشـــاركة وليســـت المغالبة، وظهر الأمر على حقيقته كمغالبة وليست مشاركة. كما تبخـــرت تماما كل نيات التوافـــق الوطنى حول الأمور الجوهرية بين الإســـلاميين والليبراليين. ومن ثم كان طبيعيا أن تعلن قوى حزبية رئيســـية فى التيار الليبرالى كحـــزب الوفد والأحرار المصريـــين والناصريين والجبهة المصرية للتغيير الســـلمى وغيرهـــا عن امتناعها عن المشـــاركة فى جمعة المطالب المتناقضة. بينما شـــاركت ائتلافات شـــبابية معتبرة أن هذه المشـــاركة ضرورية حتى لا تترك ميدان التحرير لتيار بعينه، بما يعطى انطباعا خاطئا عن الثورة ومصيرها.

يلفت النظـــر هنا أن محاولات البحث عن مخرج للمبـــادئ الثلاثة محل الاختلاف كانت تتم تحت تهديد القوى الســـلفية وحزب الحرية والعدالة بالنزول إلى الشـــارع لإســـقاط الوثيقة تماما وإبعاد د. الســـلمى عن الحكومة، مما جعل الأمر أقرب إلى حلبة ملاكمة بلا ضوابط، وليس مباحثات سياسية من أجل التوافق لما يحمى الوطن ويجنبه مخاطر المواجهة الشعبية.

١٠- بدائل مصر الحائرة : «مطالب التحرير» أم «تأييد العباسية؟»

(سويس إنفو ٢٦/١١/٢٠١١)

ميدان التحرير الأشهر فى قلب القاهرة يزأر مرة أخرى، غير أن ميدان العباسية دخل الحلبة ليخصم من الرصيد المعنوى والإعلامى لمتظاهرى التحرير الذين احتكروا الحديث باسم الثورة. لقد نزلت الأغلبية الصامتة لترفع علم البلاد دون أى شىء آخر، وترسل رسالة قوية لكل من يعنيه الأمر بأن أغلبية الناس لها أيضا كلمتها وعلى الجميع أن يحترمها ويضعها فى الاعتبار.

وبينما كانت صيحات الشباب والفتيات الغاضبة فى التحرير تدين المجلس العسكرى وتطالب برحيله فورا وتسليم البلاد إلى مجلس رئاسى غير منتخب من ثلاث شخصيات تكون له كل الصلاحيات التنفيذية والرقابية والتشريعية دون رقابة من أحد أو دون استشارة من أحد، كان ميدان العباسية ملىء بمواطنين من كل فئات المجتمع وطبقاته ومن كل أجياله دون استثناء. ووفقا لما استطعت رصده ميدانيا ظهيرة الجمعة ٢٥ نوفمبر، كانت اللافتات جميعها مؤيدة لبقاء المجلس العسكرى ليتم مهمته حسب الجدول المعلن من انتخابات برلمانية ودستور وانتخابات رئاسية حتى نهاية يونيه المقبل، ومؤيدة للدكتور كمال الجنزورى كرئيس لحكومة إنقاذ وطنى، وفى الآن نفسه رافضة فى عبارات قاسية أحيانا شخصيات بعينها يُصر عليها متظاهرو ميدان التحرير كمنقذين للوطن. وكانت الصيحات تعلو لتقول : «يا مشير يا مشير.. مصر أكبر من التحرير»، ورافضة فى الآن نفسه أداء القنوات الفضائية المصرية الخاصة والعربية ومعدى برامج بعينها باعتبارهم مضللين وكاذبين وسببا رئيسيا فى تخريب الوطن حسب ما كان مرفوعا من شعارات.

الأسبوع العصيب

كانت مظاهرات الجمعة الرافضة فى التحرير والمؤيدة فى العباسية بمثابة ختام مثير لأسبوع عصيب، جرت فيه أحداث جسام، وصور الإعلام مكتوبا ومرئيا مجريات الأحداث باعتبارها لحظة فارقة تنزلق فيها مصر إلى انهيار كامل، وإنها بحاجة إلى منقذ يطيح حكم العسكر، وينطلق تحديدا من ميدان التحرير ويفرض ظلاله على الجميع دون محاسبة أو حتى عبر تفويض انتخابى شعبى حسب القواعد الديموقراطية.

وعلى وقع صيحات الشباب الغاضب فى ميدان التحرير فى قلب القاهرة منذ مطلع الأسبوع، كانت هناك محاولات متكررة يشارك فيها تلاميذ المدارس الإعدادية وأعضاء روابط مشجعى أندية رياضية شهيرة للهجوم على مبنى وزارة الداخلية القريب من الميدان، وتصاحبها طلقات الغاز المسيل للدموع التى أطلقها الجنود وهم يدافعون عن مبنى وزارتهم. وبينما تساقط عدد من الشهداء وكثير من المصابين مدنيين وعسكريين، جاءت التغطيات الإعلامية والصحفية ملتهبة تصب جام غضبها على المجلس العسكرى إجمالا وقائده تحديدا، فضلا عن تصريحات لرموز سياسية بأن هناك طرفا ثالثا أطلق الرصاص فى اتجاه كل من الجنود والمتظاهرين.

فى الآن نفسه كانت هناك هجمات متزامنة على مدى عدة أيام من متظاهرين، البعض منهم حمل قنابل مولوتوف وقطعا من الحديد وبنادق خرطوش، على ١٥ مديرية للأمن فى عدد من المحافظات المصرية، مما دفع الجيش إلى نشر قوات لحماية أقسام الشرطة والفصل بين المتظاهرين ومبانى الأقسام والمديريات الأمنية المستهدفة. بينما ذكر موقع «اليوم السابع» الإخبارى أن هناك قيادات فى وزارة الداخلية محسوبة على الوزير العادلى الأسبق ومتورطة فى تنظيم بعض الهجمات

على أقسام البوليس بهدف تأزيم الأوضاع الأمنية. ويشير سامح عاشور نقيب المحامين المنتخب قبل أيام قليلة إلى أن الأوضاع في الداخلية غير مفهومة، في إشارة إلى صراعات داخلية وتصفيات حسابات ربما تفسر بعض الهجمات على أقسام البوليس في أكثر من محافظة ومدينة. غير أن الأمر يظل في عداد التحليلات التى تتطلب الحقائق الثابتة.

من يسيطر .. ومن يفقد سيطرته

بدت الأمور لوهلة وكأن المجلس العسكرى غير قادر على السيطرة على مجريات الأحداث، وأن فراغا في السلطة قد فرض نفسه لا سبيل لملئه إلا عبر الاستجابة الكاملة دون مناقشة لأطروحات الائتلافات الشبابية. كما بدا الأمر لدى آخرين وكأن البلاد تواجه خطة مدروسة لمنع الانتخابات عبر الهجمات المتكررة والمتزامنة على أقسام للشرطة ومديريات الأمن ومقار المحافظات في أكثر من مدينة ومركز كبير، ومن ثم منع وصول قوى سياسية بعينها إلى السلطة عبر الانتخابات.

لقد شعر المصريون بخطورة الموقف وأن بلدهم يتعرض لمحنة كبيرة، خاصة أن البورصة المصرية كانت تخسر يوميا ما يقرب من ٩ مليارات جنيه مصرى، فضلا عن الخسارة الكاملة للموسم السياحى الشتوى الذى بدا قبل الأحداث واعدا، وبعدها انتهى أمره ولو إلى حين.

كان الأمر مزيجا من المتناقضات ولكنه شكل ما يمكن وصفه بالانقلاب المدروس على الاستفتاء الذى أيده ٧٧٪ من المصريين في ١٩ مارس الماضى، والذى تضمن خطة نقل السلطة التى التزم بها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وما زال ملتزما بها.

رغم كل شئ.. الشعب ما زال مؤيدا للجيش

وفــى ظل هذه التطورات والمطالبات فى ميــدان التحرير بالخروج الفورى للمجلس العســكرى من المشهد السياسى، كانت المفارقة الكبرى أن استطلاعات الرأى تقول غيــر ذلك، فهناك رصيد مــن الثقة لدى جموع المصريين فى جيشــهم وفى قيادة هذا الجيش. إذ خرج موقعان إخباريان بنتائج اســتطلاع رأى حر للقراء بتاريخ ٢٤ نوفمبر حول الموقف من الرحيل الفورى للمجلس العســكرى، فنسبة ٦١٪ من قراء موقع «مصر الإخبارى» من إجمالى خمسة آلاف قارئ شاركوا فى الاستطلاع قالوا (لا) للرحيــل الفورى للمجلس ومــع بقائه، وقال ١٩٪ أنهم مع المجلس لاســتكمال المرحلة الانتقالية، وقال ٢٠٪ فقط أنهم مع رحيل المجلس.

وفى الاســتطلاع الثانى قال ٣, ٧٠٪ مــن قراء موقع «اليوم الســابع» (لا) للرحيل الفورى للمجلس وأنهم مع اســتكمال إدارته لما تبقــى من المرحلة الانتقالية وإجراء الانتخابات فى مواعيدها المعلنة.

وتبقى الدلالة الأهم هنا حين نعرف أن موقع «اليوم الســابع الإخبارى» الإليكترونى يتضمن الكثير من الانتقادات للمجلس العسكرى، ومع ذلك قال ٧٠ ٪ من قرائه نعم لبقاء المجلس. فيما كشــفت النتيجة بحق مدى انفصال القراء عن حالة التحريض الإعلامــى المنهجى الذى برع فيه بعض الإعلاميــين المصريين من أجل رفع رصيد الإعلانات فى برامجهم ومطبوعاتهم، وليذهب الوطن إلى الجحيم.

لقاء الخروج من الأزمة

وفى ظل هذه التطورات الســريعة والمتلاحقة جاء تأكيد المجلس العسكرى بعد لقاء مع ممثلى عدد من القوى السياسية من بينهم الإخوان والوفد والحزب الديموقراطى

الاجتماعى وشـــخصيات مرشــحة للانتخابات الرئاســية على إجــراء الانتخابات البرلمانيــة الأولى فى موعدهـــا المقرر ليضيف لدى متظاهرى التحرير ســببا آخر للسخط على المجلس العسكرى، بينما رأتها أحزاب كبيرة المخرج الوحيد الآمن من الأزمة التى تمر بها مصر الآن. وشــمل الاتفاق أيضا تشكيل حكومة جديدة وإنهاء مظاهر العنف من قبل الشــرطة وتعويض أســر الشــهداء والمصابين والإفراج عن الشــباب الذين تم القبض عليهم فى المظاهرات، والانتهاء من الانتخابات الرئاسية بحد أقصى نهاية يونيه ٢٠١٢.

الاتفاق بهذا المعنى تضمن كثيرا من مطالب الميدان التى كانت مرفوعة حتى حينه، لكن متظاهرى التحرير فضلوا البقاء حتى يتم فرض أسماء بعينها، ويرحل المجلس العســكرى فورا من المشــهد السياســى. أما القوى الحزبية الكبيرة المؤيدة لإجراء الانتخابــات فى موعدها فقد وجدت بنود الاتفاق مبشــرة وخطوة كبرى للخــروج من المأزق.

وفى كلمة المشــير التى لخصــت الأمر فى اليوم التالى وأكــدت أن الانتخابات فى موعدهـــا ووجود رئيس منتخب قبل نهايــة يونيو ٢٠١٢، يلفت النظر ثلاثة عناصر، أولها التأكيد المتكرر أن الجيش غير طامع فى الســلطة، وأنه مُصر على العودة إلى ثكناته بعد أن يسلم السلطة إلى سلطة مدنية منتخبة وفقا للجدول الزمنى الجديد والذى يختصر أكثر من ســتة أشهر من الجدول السابق، والثانى الإشارة إلى قسوة النقد الذى يوجهه الإعلام المصرى إلى المجلس العســكرى وعدم مراعاته الحقائق والظروف التى يعمل بها المجلس لاسيما قيامه باستشارة كل القوى قبل الإقدام على أى خطوة أو إصدار أى قرار، والثالث أن المجلس العســكرى على اســتعداد للرحيل الفورى من المشهد السياسى إذا أراد الشعب ذلك ولكن عبر استفتاء.

والعنصر الثالث تحديدا فتح الباب للجدل حول البديل الجاهز لتسلم السلطة دون انتخابات أو تفويض شـعبى، ومن هنا شعرت الطبقات الشعبية بالقلق الشديد من احتمال كهذا، ومن ثم قررت أن تدلى بكلمتها عبر ميدان العباسية.

الحكومة .. جديدة أم للإنقاذ الوطنى؟

وكما كان الانقسام حول أهمية الانتخابات فى هذه اللحظة الزمنية الساخنة، تولد انقسام آخر حول طبيعة الحكومة التى ستخلف حكومة الدكتور د.عصام شرف التى قدمت استقالتها عقب المواجهات مع متظاهرى التحرير كنوع من الشعور بالمسئولية المعنوية الجماعية تجاه أرواح الشهداء، ومساهمة منها فى تخفيف أسباب التظاهر، وإعطاء فسـحة للقوى السياسية أن تبحث عن شـخص مقبول جماهيريا يدير ما تبقى من المرحلة الانتقالية بالتعاون مع المجلس العسكرى.

غير أن اسـتجابات متظاهـرى التحرير الأولية رفضت اختيار المجلس العسـكرى الدكتور كمال الجنزورى، رئيس الوزراء الأسبق، بحجة أنه من رجال النظام المباركى، وأن تقدمه فى السـن يحول دون أن يكون ملائما لمتطلبات حكومة إنقاذ وطنى. فى حين بدأت أولى تصريحات التأييد القوى لهذا الاختيار من قبل د. سليم العوا وهو القانونـى المخضرم وأحد المرشـحين المحتملين للانتخابات الرئاسـية، والذى يُعد محسوبا على التيار الإسلامى وأحد رموزه البارزين.

التقارير الصحفية بدورها كشـفت عن شروط د. محمد البرادعى إذا قبل منصب رئيس حكومة الإنقاذ، حيث طالب بصلاحيات مفتوحة فى كل شـىء دون مراجعة من أحد وأن يختفى المجلس العسكرى فى لمحة بصر. بينما اعتذر آخرون مفضلين انتظار فرصة أخرى.

المطالب المتغيرة

يذكــر هنا أن القوى الموجودة فى ميدان التحرير تعكس تنوعا شــديدا من الأفكار والمطالب والإيديولوجيات والأجيال. والغالب عليها الائتلافات الشــبابية وحركات تعتبر نفســها أنها قادت ثورة يناير وأسقطت نظام مبارك وتستحق أن تقود البلاد بدون انتخابات أو تفويض من أحد حتى ولو كان الشــعب نفســه. ويشــاركها قوى إسلامية سلفية موزعة على عدد من الأحزاب، ورموز مدنية متنوعة، ولديهم أفكار أخرى بعيدة الصلة عما تطرحه الائتلافات الشبابية كل لحظة.

هذا التنوع فى ميدان التحرير بين ذوى المرجعية الإسلامية وذوى القناعات المدنية، عكس نفسه فى قائمة عريضة من المطالب التى يُصر عليها المتظاهرون، بعضها لا خلاف عليه مثل محاسبة قيادات الشرطة التى تسببت فى قتل المتظاهرين وتعاملت معهم بأســاليب قاســية لا تمت للثورة بصلة، خاصة فى يومى الســبت ١٩ نوفمبر والأحد ٢٠ نوفمبر اللذين شهدا مقتل عدد كبير من المتظاهرين ومن المهاجمين على مديريــات الأمن. أما البعض الآخر فجاء معبرا عــن تنوع المرجعيات الإيديولوجية والفكريــة، ناهيك عــن محاولات لعرض أفكار متغيرة لكى تتناســب مع التطورات المتلاحقة، مما أوضح أن الميدان ليس على قلب رجل واحد، وليس لديه رؤية شاملة لإدارة دولة بحجم مصر.

طرح الشباب أيضا أســماء بعينها لتتولى هذه الحكومة الإنقاذية أبرزها د. محمد البرادعى و د. عبد المنعم أبو الفتوح، والمحامى وأســتاذ القانون د. حســام عيسى والمستشار هشام البسطويســى. والمفارقة المثيرة أن مطالب الشباب لم تتضمن أى شــىء عن إجــراء الانتخابات فى موعدها أو غير موعدهــا، أو الأخذ فى الاعتبار التحفظات التى تقول بها قوى أساسية فى الشارع المصرى على بعض هذه الشخوص

تحديدا، أو الاستحقاقات التى تضمنها استفتاء ١٩ مارس الماضى. وكان آخر ما طالب به الشباب فى ميدان التحرير أن يجرى استفتاء على مبدأ تشكيل مجلس رئاسى مدنى يحكم البلاد، دون تحديد الهدف من ذلك، وعلاقته بالانتخابات الرئاسية المقبلة.

لا .. لمصادرة رأى الشعب

بدت هذه المطالب لدى قوى شعبية وسياسية بمثابة وصفة لوضع البلاد على بداية حرب أهلية، باعتبارها تصادر حق الشعب فى الاختيار وتتعالى عليه وتتحدث باسمه دون تفويض، وتتجاهل آلية الانتخابات كوسيلة ديموقراطية تكشف عن الأوزان النسبية لكل قوة سياسية ورديفها الاجتماعى، كما أنها تعكس رؤية لقوى شبابية ليست بالضرورة مقبولة من باقى التيارات ذات الرصيد الموثوق بها فى الشارع.

فى حين استنتج محللون أن مطالب المتظاهرين فى الميدان ليس الغرض منها بدء عملية ديموقراطية، وإنما الوصول إلى السلطة بأى شكل كان، مستغلين حالة الاستنفار الإعلامى لنقد المجلس العسكرى وتحميله كل الأخطاء، وكأن الائتلافات الشبابية التى أهدرت فرصة ذهبية فى التواصل مع الشعب وبناء جذور حقيقية لها فى المجتمع عبر إنشاء حزب شبابى قوى أو حزبين قويين للمنافسة بحق فى الانتخابات البرلمانية، لم تخطئ أبدا وكانت كل خطواتها ملائكية.

يذكر هنا أن عدد الائتلافات الشبابية يفوق المائتى ائتلاف واتحاد ومنظمة سياسية، أغلبيتها الساحقة غير معروفة ومجهولة البرنامج والقيادات، وفى أكثر الأحوال مجرد بيان يصدر باسم ائتلاف ما للتعليق على حدث أو لتعبئة الناس عبر الفضاء الإليكترونى وإثارتهم جنبا إلى جنب توجيه النقد القاسى للمجلس العسكرى، باعتباره غاصبا للسلطة التى يستحقونها دون غيرهم. أما بعض الرموز

الشـــبابية فقد اكتفت بالمبالغة فـــى النقد والظهور المكثف فـــى القنوات الفضائية وتأكيد اســـتمرار الثأر من الجيش المصرى الذى اغتصب الحكم ووقف ضد الثورة حسب رؤيتهم، وكذلك تأكيد استمرار المواجهة مع وزارة الداخلية لأنها لم تتغير ولم تتطهر وفقا لقناعاتهم، ومتمســكين فى ذلك بمقولة أحد السياســيين البارزين بأن «الداخلية يجب أن تُهدم تماما وتُهان وتُذل ثم يُعاد بناؤها».

وتبعـــا لفريق من الناقدين لهذا الطرح، فإن الائتلافات الشـــبابية وإن كانت فصيلا حركيـــا وديناميـــكا فى الفضاء الإليكترونـــى وفى تعبئة المظاهـــرات وتنظيمها فى أكثر من محافظة، فهذا لا يعطيها الحق فى احتكار الحديث باســـم الثورة وباســـم المصريين جميعا، فهم أولا وأخيرا مجرد فصيل سياســـى، يبدو أنه يخشى المشاركة فى الانتخابات والكشف عن حجمه الحقيقى عبر هذه الآلية الديموقراطية.

من ضحى يستحق

فى المقابل تؤكد رموز شبابية أنه لولا تضحياتهم وتمسكهم بالتظاهرات الواحدة تلو الأخرى لما كان الكثير من القرارات الكبرى التى أصدرها المجلس العسكرى قد رأت النور، ولما حدثت محاكمات رموز النظام المخلوع، ولما صدر قانون العزل السياســـى أو تمـــت الإطاحة بحكومة د. عصام شـــرف، والإطاحة بوثيقة الســـلمى التى كانت تعطى الجيش مبررا للتدخل فى الحياة السياسية حسب رؤيتهم. وانطلاقا من تلك القناعات الراسخة فإنهم سوف يستمرون فى الاعتصام فى قلب القاهرة، كما كان الحال فى فبراير الماضى، وصولا إلى رحيل المجلس العســـكرى من الســـلطة. لكن عموم المواطنين لديهم تقييم آخر، إذ يرون، ولديهم كل الحق، أنهم قدموا الكثير من التضحيات من أرزاقهم التى تأثرت بشـــدة، ومن أمنهم وأمانهم، وأنه ليس لأحد أن يزايد عليهم، وليكن التقدير والحساب عبر صندوق الانتخابات.

هنا نرصد قول أحد أعضاء المجلس العسكرى فى المؤتمر الصحفى الذى أعُلن فيه إجراء الانتخابات فى موعدها «أن شباب المتظاهرين فى التحرير قوة مهمة ولكنهم لا يمثلون كل الشـعب المصرى، ولا يحتكرون الحديث باسـمه». ومع نزول الأغلبية الصامتـة إلى ميدان العباسـية رافضة أطروحات التحرير ومؤيـدة إدارة المجلس العسـكرى للفترة الانتقالية، اكتملت صورة الواقع المصرى حيث التنوع واسـتحالة احتكار الحقيقة من طرف بذاته.

فـى خضم هـذا الجدل الصاخب، سـوف تتم الانتخابات فى موعدها، وسـيؤمن الجيش كل المقار الانتخابية، حيث أعد أكثر من ١٢٦ الف جندى مدربين جيدا لهذه المهمة الوطنية النبيلة حسـب تصريح للدكتور سليم العوا الذى شارك فى مباحثات خطة انتقال السلطة حتى يونيه ٢٠١٢.

وللمـرة الأولى صار هناك برنامـج زمنى مختصر ومكثف فى آن للإنهاء من إعداد دسـتور جديد فى غضون شـهر واحد، وانتخابات رئاسـية تنتهى مـع نهاية يونيه ٢٠١٢، وعندها سـيكون لمصر برلمان منتخب ودسـتور جديد ورئيس منتخب، فهل سيبقى المتظاهرون فى ميدان التحرير حتى ذلك التاريخ، تاركين كل هذه الخطوات الجبارة تحدث بعيدا عن مشاركتهم الإيجابية والفعالة، مكتفين فقط برفع الشعارات والغضب على ما يحدث؟

كثيـرون يعتقدون أن دوران العجلة كفيل بتصحيح الأوضاع، ومن ثم كشـف الغطاء والتمييـز بين المكتفين فقط بالصوت العالى والصراخ، وهؤلاء الذين يملكون جذورا عميقة فى الشارع السياسى ويشاركون فى بناء مصر جديدة وديموقراطية.

١١ - جمعة ٢٣ ديسمبر.. ختام لفصل مثير أم بداية لفصل خطير؟

(سويس إنفو ٢٠١١/١٢/٢٣)

كعادة أيام الجمعة فى مصر، استعداد مسبق للتظاهر وحشد للشباب وتعبئة إعلامية صارخة، يصاحبه ترقب لما سيحدث، ثم تداعيات تنتهى غالبا بالاحتكاك والصدام مع قوات الأمن، ويسقط الضحايا ويزداد الموقف سخونة وتتلقف الفضائيات الصور والمشاهد وتنتشر القصص والأحاديث والتعليقات، وترتفع الأصوات مرة تلو أخرى تطالب المجلس العسكرى بالانسحاب الفورى من ساحة السياسة، وتقديم السلطة لمدنيين غير منتخبين لا يعرف أحد من هم ولماذا هؤلاء تحديدا.

قصة مكررة ومطالب عديدة

القصة نفسها حدثت مرارا من قبل، وما قد يحدث اليوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ٢٠١١ لن يختلف كثيرا عن السياق العام الذى تكرر من قبل، الاختلاف فقط هو فى تفاصيل المشهد وعدد الضحايا ومكان الأحداث، وبعض الشعارات التى قد تُرفع للمرة الأولى. أما نجوم الحدث فهم أنفسهم الذين صالوا وجالوا فى كافة الجمع السابقة، وصاروا بعدها نجوما وكواكب فى عالم الثورة والاعتصام وانتقاد الجيش وتجريح قياداته والتأليب عليه كمؤسسة بقسوة غير مسبوقة وبدون مبرر، كما صاروا فى نظر دوائر الإعلام الساخن دائما أبطال المواجهة المستمرة مع قوات الأمن والجيش، والشرفاء الأنقياء الذين يمنعون الحكومة من أن تدخل مقر عملها الطبيعى بسبب أنها ليست حكومة الثورة، وإنما حكومة المجلس العسكرى.

هذه الجمعة يراها بعض منظميها لرد شرف النساء المصريات اللواتى تعرضن لإهانة كبرى بعد أن سُحلت إحدى المعتصمات فى مواجهة مع أفراد الأمن قبل خمسة أيام، وظهرت صورها وقد تعرى جزء من جسمها تحت عباءة سوداء. ويراها آخرون وتحديدا الاشتراكيون الثوريون أنها جمعة بداية ثورة الغضب الثالثة وصولا

إلى إسقاط الجيش المصرى وتقسيمه وإنهاء الدولة المصرية بكل مؤسساتها ومن ثم بناء دولة جديدة للعدل والحرية!

وبـــين هذين الطرفين تتراوح المطالـــب الثورية بين مطالبة الحكومة بأن تحقق فورا العدل الاجتماعى، رغم أنهم ينكرون الحكومة أصلا ويرفضونها، وأن يُقدم المتسببون فى العنف وإهانة الثوار والنســاء وقتل الشهداء إلى المحاكم فورا والقصاص منهم، وأن يتم تسليم السلطة لمجلس رئاسى يقوده شخص بعينه لا يحصل فى استطلاعات الرأى العلمية المنهجية على أكثر من ١٪، بينما يطالب البعض بأن يتم تسليم السلطة إلى رئيس مجلس الشـــعب حين يكتمل انتخابه بعد أسبوعين. وهو ما يرفضه حزب الحرية والعدالة الفائز الأكبر فى الانتخابات حتى الآن باعتباره التفافا على الإعلان الدستورى.

التعبئة ضد الجيش المصرى

كم هائل من المطالب بعضها واجب التطبيق كمحاسبة المتسببين فى العنف الأحمق ســواء من الأمن أو من المتظاهرين أنفســهم، والآخر يدخل فى باب المســتحيلات كالتســليم الفورى للسلطة. وكل ذلك فى بيئة يســودها رغبة فى التصعيد المستمر ضد الجيش من قبل ائتلافات شبابية تعتبر نفسها قائدة للثورة الشعبية ولم تحصل بعد على نصيبها من الحكم، ومن قبل شـــخصيات تسعى لدخول السباق الانتخابى المقبل للرئاسة وتصر على الظهور كفارس مغوار يمكنه أن يقود الثورة ويطهر البلاد من كل فســاد، وفى الوقت نفسه تجاهل تام لنتائج الانتخابات التى أكملت جولتين من بين ثلاث جولات، وأسفرت على فوز أحزاب إسلامية بنسبة لا تقل عن ٦٠٪.

دفاعا عن الدولة وجيشها

فى الجانب الآخر دعوة للتظاهر فى ميدان العباسية، دعت إليها ائتلافات الأغلبية الصامتة، من أجل حماية مؤسســات الدولة ودعــم الجيش المصرى، الذى يتعرض

لحملة شرســة لم يتخيلها عمــوم المصريين من قبل. هؤلاء هم بســطاء المصريين الذين يرون مصلحتهم فى استقرار الدولة وإتاحة الفرصة للمؤسسات أن تعمل فى بيئــة أقل توترا من أجل العبور الآمن من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة المؤسســات المدنية المنتخبة، وهم الأكثر تضررا من وقف الحال الذى يســود البلاد، وهم الأكثر شــعورا بقيمة الدور الذى تلعبــه وزارة الداخلية والجيش فــى حماية أمن البلاد، وهــم الذين يرتابون فى دوافع الكثير من دعــوات الاعتصام الدائم والثورة الدائمة رغــم كل الخطوات المهمة التى اتخذت فى المرحلــة الماضية، وهم الذين تتجاهلهم القنوات الفضائية والصحف السيارة تماما، بل يتفنن كثير من الإعلاميين البارزين والصحفيين الثائرين دائما فى سبهم ولعنهم واعتبارهم خونة للثورة وامتدادا للنظام الســابق، وأنهم فى أفضــل الأحوال مجرد عملاء لجيش البــلاد يخرجون لتأييده بدافــع من المال! وهنا الأمر الغريب والعجيب، أن جاء على مصر زمن يُدان فيه من يحب جيش بلاده ويدافع عنه لأنه جيش كل المصريين.

ختام لفصل مثير.. وبداية لفصل خطير

إنها جمعة تختم فصلا مثيرا من الأحداث التى ســبقتها والمرجح أنها ســوف تفتح فصــلا آخر تدل مقدماتــه على أنه فصل قد يكون خطيرا بــكل المقاييس. خاصة فى ضوء التحذيرات التى أطلقها مصدر مســئول بأن جهات ســيادية - أى أجهزة الرصد والمخابرات - قد رصدت تحركات لعناصر داخلية وجهات أجنبية واتصالات وتمويلات من أجل تنفيذ مخطط يوم ٢٥ يناير ٢٠١٢ يستهدف الصدام مع القوات المسلحة وإشعال الحرائق وتخريب المنشآت العامة وإثارة الفوضى فى البلاد، وتهيئة مناخ يستدعى طلب التدخل من جهات خارجية وفرض الوصاية على مصر.

كانت أحداث الأسبوع السابق تضمنت بالفعل مواجهات بين قوى الأمن والمعتصمين الذيــن أغلقوا مبنى مجلس الوزراء ومنعوا حكومــة د. كمال الجنزورى من دخوله، وتطور الأمر إلى عمليات كر وفر فى محيط مجلس الوزراء ومجلس الشــعب ومبان حكوميــة أخرى مهمة تقع فى شــارع القصر العينى الشــهير القريــب من ميدان

التحريــر، ونتج عنها قتلى ومصابون كثر مــن المدنيين وجنود الأمن والضباط، مما ألهب المشاعر وأثار غضبا شديدا، وزاد الأمر سوءا أن أكلت النيران المجمع العلمى الــذى بنى فى نهاية القرن الثامن عشــر، وكان يحتوى على ما يقرب من ١٨٠ ألف مخطوط وكتاب ووثيقة وخريطة نادرة وموسوعات تراثية شهيرة.

التحالف مع أطفال الشوارع

لقد بدا المشهد كله مجرد بروفة لما قد يحدث لاحقا، خاصة الظهور الكثيف لأطفال الشوارع والعاطلين والمسجلين خطر كفاعلين أصليين فى الأحداث، لاسيما ما تعلق بالاستفزاز الدائم والمنهجى لقوات الأمن التى تؤمن المبانى الحيوية فى المنطقة، عبر إلقاء الحجارة المدببة وتوجيه الســباب والشــتائم لهم طوال الليل والنهار من خلال مجموعات تقترب من القوات لعدة ســاعات تســتفزهم قدر طاقتها التى لا تتوافر إلا لمن لديهم أســباب خاصة جدا مــن أدوية أو خلافه، ثم تختفى وتظهر مجموعة أخرى تفعل الشــىء ذاته بنفس القوة والحماس والطاقة، وشــمل الأمر إلقاء قنابل المولوتــوف على قوات الأمن والمبانى الحيوية بطريقة احترافية مما أدى إلى إحراق الدور الأول من مبنى مجلس الشــعب والمجمع العلمى ومبنى وزارة الطرق والكبارى وجزء من مبنى مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء.

المثيــر فى الأمر هذا الكم الهائل من الصور ومقاطع الفيديو التى تجاهلها الإعلام المصرى المكتوب والمُشــاهد إلا نادرا، والتى يظهر فيها الصبية الصغار وهم يقومون بإحــراق المبانى ثم يرفعون علامات النصــر وكأنهم فى مواجهة مع عدو بغيض، أو إلقاء الحجارة وقنابل المولوتوف على قوات الأمن وهم فى فرح عارم ونشــاط غير طبيعى يحسدون عليه.

وكما أظهرت الصور وبعض ما تســرب من التحقيقــات التى تجريها النيابة العامة أن الكثير من أطفال الشــوارع والعناصر الخطيرة كانــت تمول من قبل أفراد غير محدديــن تماما حتــى الآن من أجل القيام باحتلال ميدان التحرير والمشــاركة فى الاعتصامات والقيــام بالمواجهة مع قوات الأمن. وقد بدا الأمر وكأن هناك تحالفا

بين قوى شبابية ثورية أو ربما من فلول النظام البائد وبين هؤلاء المشردين والعاطلين من أجل إبقاء الوضع ساخنا وقابلا دوما للانفجار ومدعاة لنقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ولعل ذلك هو ما دعا بعض الرموز ، كالدكتور أحمد زويل الحاصل على جائزة نوبل وعدد من نواب مجلس الشعب المنتخبين حديثا، إلى التوجه نحو المعتصمين من الشباب الثائر بأن يفضوا الاعتصام ولو لمدة لمعرفة هوية هؤلاء الغرباء ولعزلهم ومن ثم الحفاظ على صورة الشباب الثائر نقية كما كانت سابقا فى إدراك المصريين. وهى دعوة لم تجد صدى إيجابيا. ومع تكرر المحاولات من قبل مشيخة الأزهر، بدأت استجابات بسيطة وهدأ الوضع نسبيا قبل يومين من جمعة جديدة، استعد لها الفرقاء، كل على قدر نياته وطاقته فى الحشد والتعبئة.

الطرف الثالث .. من هو؟

من جهته، قدم المجلس العسكرى تقويما للوضع عبر مؤتمر صحفى لإحدى قياداته مشيرا إلى حقيقة تكرار السيناريو ذاته الذى يبدأ بالدعوة إلى مظاهرة سلمية، يتخللها أعمال عنف مدبرة من طرف ثالث، تؤدى إلى قتلى مصابين وأعمال تخريب. مشيرا إلى عمليات الاستفزاز التى يتعرض لها الجنود والضباط بطريقة باتت لا تحتمل، وربما كانت السبب فى سلوكيات غير منهجية للجنود أثناء اشتباكهم مع المعتصمين.

وللمرة الأولى يظهر المجلس العسكرى صورة جندى وحالته خطيرة نتيجة إصابته فى كل أجزاء جسمه بآلة حادة، وجندى آخر وقد فقئت عينه نتيجة إلقاء الطوب، متسائلا أليس هؤلاء جنود الشعب المصرى يدافعون عنه وعن الوطن ككل؟

لكن الكثير من السياسيين والإعلاميين لم يعيروا الأمر أدنى انتباه، وتجاهلو البحث فى فكرة الطرف الثالث الذى تشير دلائل عديدة على وجوده، وأصر البعض منهم على السخرية من وجود متآمرين يعملون ضد الوطن ككل، وأصروا على تحميل الجيش كل المسئولية، وعلى التعبئة ضد المجلس العسكرى وكأنهم قيادات جيش الأعداء وليس جيش الأبناء والإخوة.

وضع مفزع ونخبة منفصلة عن الناس

وصل الأمر إلى ذروته فيما طرحه أعضاء ما يعرف بحركة «الاشتراكيين الثوريين» التى ظهرت على السطح حديثا، بأن تحقيق أهداف الثورة يعنى إسقاط الجيش تماما وإثارة صغار الضباط على قياداتهم وتقسيمه وجعله مجرد ميليشيات تتحالف مع فقراء الوطن من الأقباط تحديدا والنوبيين، حتى تسقط الدولة تماما ومن ثم يُعاد بناؤها على أسس جديدة.

يبدو الوضع مفزعا، فأنصار الفوضى والتخريب وإسقاط الدولة وتقسيمها وتقديمها على طبق من فضة إلى أعدائها، لم يعودوا يعملون فى السر، بل هم فى العلن ودون خجل أو خوف، بل ويفتخرون بأنهم سيخربون بلدهم ويقسمونه وسيقلبون الجيش على بعضه بعضا.

يبدو الوضع مفزعا أيضا فى أن النخبة السياسية والإعلامية السائدة والمتحكمة فى الخطاب السياسى والإعلامى لا تشعر بفداحة الأمر، تجتزئ الأحداث وتركز على هوامشها وتنكر أصلها وجذورها، وتصر بشدة على أن الجيش مخطىء، وكأنهم هم الملائكة بلا أخطاء، وتصر على إهالة التراب على كل خطوة عملها المجلس العسكرى بما فى ذلك الانتخابات الحرة التى لم تشهدها مصر من قبل، وتعمل على تعبئة الناس ضد الحكومة وضد اختيارات المصريين كما ظهرت فى صندوق الانتخابات، وتمهد تصريحا وتلميحا على صدام قادم بين الجيش والأحزاب الإسلامية الفائزة فى الانتخابات، وكأنها تمهد لتفجير البلاد لتعيش على الإثارة والتوتر والخراب. كما تصر على إدانة من يجرؤ على نقد الثوار وتحالفات البعض منهم مع أطفال الشوارع والمسجلين خطر، فيما تأكد لبسطاء المصريين أنها نخبة تعيش فى واد وأغلبية الشعب الذى يقدر الجيش ويحترم قياداته فى واد آخر.

الفصل الرابع

الشعب يقول كلمته

١- محاكمة القرن.. مبارك ورموز نظامه (سويس إنفو ٢٠١١/٨/٣)

حسم الأمر، وبدأت محاكمة القرن، وتحديدا محاكمة الرئيس المصرى السابق حسنى مبارك فى تمام الساعة التاسعة من صباح الأربعاء ٣ أغسطس ٢٠١١.

حُسم الأمر لتبدأ واحدة من غرائب وأصعب المحاكمات التى لم تكن مُتصورة من قبل، كانت كالحلم الذى راود المصريين جميعا وأحاطت بها الشكوك حتى قبل لحظات من بدء وقائعها. فالرئيس المصرى يُعد نموذجا لرئيس مطلق الصلاحيات، وكأننا أمام أحد فراعنة التاريخ القديم، ولكنه فى لباس عصرى، وكان من الصعب، بل والاستحالة تصور أن يقبع فى القفص كمتَّهم ينفى عن نفسه الاتهامات.

أما فى المحاكمة الفعلية، فقد تجسد الحلم إلى حقيقة، والمتهم صار مجرد مسئول كبير له فرصة الدفاع عن نفسه وفق الأصول المرعية، والحُكم الأخير سيكون حسب القرائن والأدلة وشهود النفى والإثبات وكفاءة المحامين أيضا.

لحظة تاريخية

مع بدء المحاكمة، عاش الشعب المصرى لحظة تاريخية، حين دخل الرئيس السابق مبارك محمولا على سرير المرض إلى قفص الاتهام لمحاكمته على جرائم قتل ودهس المتظاهرين أثناء الثورة. لحظة سوف تسطّر تاريخا جديدا للحياة السياسية فى مصر وفى العالم العربى، لتثبت أن الشعوب باتت قادرة على محاكمة رؤسائها، مهما كانت قوتهم وصلاحياتهم وامتيازاتهم، وقادرة على القصاص منهم بالقانون والعدالة لما اقترفوه من جرائم وفساد وتسلط واستبداد وعدم مراعاة الحقوق.

مع بدء وقائع المحاكمة، انتهى الجدل حول مزاعم عدة، أبرزها أن المحاكمة ليست سوى تمثيلية لإلهاء الشعب. فجاءت الوقائع عبر شاشات التليفزيون لتثبت أن الأمر جد وما هو بالهزل وأن العدل والشفافية صنوان لا يفترقان. وثانيا، أن هناك تواطؤا متعمّدا من المجلس العسكرى الحاكم لإجهاض الثورة والالتفاف حول مطالبها، لكن المحاكمة أثبتت أن هناك جدية فى محاكمة رموز النظام السابق بلا أى تدخل من قبل المجلس العسكرى فى شأن القضاء عامة، وشأن محاكمة مبارك خاصة. وثالثا، أن بقاء الرئيس السابق دون محاكمة ودون قصاص، وبالرغم من مرضه المعروف، يحتمل عودته مرة أخرى إلى الحكم، كما روج لذلك إعلاميون وصحفيون كبار فى مجال التهويل بأن الثورة لم تحقق أهدافها بعد، وجاءت المحاكمة لتنهى هكذا تصورات بلا أساس وتبخرها فى الهواء. وبذلك، أثبت قادة المجلس العسكرى أنه شريك فى الثورة وفى إدارة البلاد وفى هدم النظام القديم وفى بناء نظام آخر، يفترض أن يكون أكثر قبولا من عموم المصريين. كما انتهى الجدل أيضا حول معنى الجدية فى هدم نظام وبناء آخر. وأصبح الاستحقاق المطلوب هو كيفية توافق القوى السياسية أيا كانت أيديولوجيتها، على السير قدما إلى الأمام نحو ديمقراطية حقيقية ونحو نظام يراعى حقوق الإنسان والتعددية الفكرية والسياسية والاجتماعية.

دراما الصعود والسقوط

لقد كانت لحظة دخول الرئيس المصرى السابق إلى القفص، لحظة درامية بكل المعانى، اختلطت فيها المشاعر لدى الكثيرين، ولكنها ظلت صافية لدى آخرين. وثار التساؤل فى أذهان البعض : ألا تشفع للرجل بعض إنجازاته الكبرى وحمايته البلاد من أن تنزلق إلى حرب أكثر من مرة، خاصة أنه أحد قادة حرب أكتوبر المجيدة؟ غير أن الإجابة التى سطرتها وقائع بدء المحاكمة، أن البطولة والإنجاز المادى والمعنوى

شىء، والمحاسبة على الخطأ الفادح والجرائم الكبرى شىء آخر، والمهم أن القانون يطبق على الجميع، بغض النظر عن أى بعد آخر.

المحاكمة ذاتها لا تخلو من مفارقات كبرى. فهى ليست مجرد محاسبة قانونية لرئيس استبد بشعبه وحسب، ولكنها تجسد قصة من الصعود إلى القمة ثم السقوط المريع عنها، وما بين الأمرين، استبداد وفساد أودى بصاحبه إلى نهاية من الهلاك المعنوى وربما المادى أيضا.

تبدو مفارقة المكان هنا غير بعيدة الصلة عن دراما الصعود والسقوط. فالمحاكمة تجرى وقائعها فى أكاديمية الشرطة - التى كانت تحمل اسم أكاديمية مبارك للأمن - ولكن الثورة غيرت الاسم والمعنى والمضمون، وتقرر نهائيا إزالة مبارك والاكتفاء بأكاديمية الشرطة مجردا، وهى المكان الذى شهد آخر ظهور علنى له، حين كان فى قمة السلطة فى احتفال عيد الشرطة الذى جرت وقائعه يوم ٢٣ يناير ٢٠١١، قبل يومين من بدء فعاليات الثورة. والآن، يدخلها متهما فى أول ظهور علنى له بعد تنحيه القسرى عن السلطة فى العاشر من فبراير الماضى. وكأن المكان يشهد على الصعود والسقوط معا.

رسائل مهمة للقاصى والدانى

لا تخلو المحاكمة أيضا من رسائل كبرى، أولاها يخص القضاء فى النظام المصرى عموما، وهو المرفق المعروف عنه الشموخ والنزاهة، رغم الضغوط التى تُمارس أحيانا من ذوى النفوذ أو من وسائل الإعلام المختلفة، وبما يوفر مساحة كبيرة من الاطمئنان لدى عموم المصريين، بأن الأمر كله بات فى أيدٍ أمينة، خاصة أن المستشار أحمد رفعت، رئيس المحكمة التى تنظر القضية، مشهود له بالحسم والأحكام الرادعة المطابقة لنص القانون وروحه.

وثانيتها، أن المحاكمة أكبر بكثير من مجرد رســالة ردع لأى رئيس مصرى فى مقبل الأيام. فالمحاســبة للمســئول أيا كان وضعه ومرتبته، لم يعد من الممكن تجنبها أو التحايــل عليها. ولذا، فالرئيس المصرى الجديد وأيا كانت صلاحياته الدســتورية كبيرة أو صغيرة، ســيضع فى اعتباره قبل حكم التاريخ، أن يلتزم الصراط المستقيم حتى يتجنب مصير مبارك.

وثالثتها، رســالة أبعد قليلا من حدود مصر التى قدمت النموذج، إلى العالم العربى وربما الإسلامى أيضا. فشعوب اليوم لا تقبل الاستبداد ولا أنصاف الحلول، وهدفها ببساطة محاسبة المخطئين والمفسدين.

وتبقى كلمــة، أن المحاكمة وطبيعة الاتهامات وحجم الحقــوق المدنية المدعى فيها، تتيح مساحة واسعة من الطلبات، والطلبات المضادة من المحامين من كلا الطرفين، كما تتيح مســاحة أوســع من المطالب القانونية والإجرائية، وقــد ظهرت بوادرها بالفعل من طلبات المحامين فى أولى الجلســات، غير أن حسم المحكمة كان ظاهرا فى الاستجابة إلى الطلبات الجادة وحسب.

٢ - مصر الثورة لكل المصريين

(الأهرام المسائى ٢٠١١/١٠/٥)

الأوضاع السياسية فى مصر تتطور بصورة مذهلة، وما يصلح فى الصباح لا يناسب تطورات المســاء. وفى كل لحظــة هناك الجديد والغريــب والعجيب، وهناك الغث وهناك السمين، وفى كل الأحوال فإن الضحية هو المواطن المصرى الذى يتطلع إلى غــد أفضل، والــذى تصور بفعل الآلة الإعلامية الجهنميــة أن الثورة بين يوم وليلة يمكنها أن تنقل حياته رأســا إلى عقب، وأن الأموال والأعمال سوف تتساقط عليه كالأمطــار الجارفة، وأن كل مــا هو مطلوب منه مجرد النزول إلى الميادين يوما بعد آخــر، ففى الميادين تتزايد الصرخات وتعلو الصيحات وتتراكم النعم. لكن المحصلة العملية أن زاد اكتئاب عموم الناس «وقرفهم» مما يجرى حولهم.

والحكماء هم فقط من قالوا إن الثورة وبشــروط معينة ســوف تضع مصر بقدها وقديدهــا على أول طريق النهضــة والكرامة، وأهم هذه الشــروط أن تدور عجلة العمــل والإنتاج، وأن يلتف الجميــع أو لنقل الغالبية العظمــى المحبة لبلدها حول رؤية للمســتقبل، لا تقصى أحدا لمجرد أنه يخالفنا فى الرأى والاجتهاد السياسى، وأن تقــل الدعوات للانتقام من الماضى لمجرد الانتقام والتشــفى المقيت، وأن تكون محاســبة المفســدين أيا كان وضعهم السياســى بناء على إجراءات قانونية سليمة وبعيدا عن أى إجراءات اســتثنائية انتقامية لا تصلح فى زمن يتشــدق فيه الجميع بالحرية والديمقراطية والمشــاركة والمواطنة، والأهم مــن كل ذلك أن تنتظم القوى الجديدة من أجل زرع جذور متينة لها فى الشارع السياسى وأن تبنى شعبية لها بين النــاس فى القرى والمدن والأحياء، وأن تخرج مــن الفضاء الإليكترونى وتدخل فى عمق المجتمع، وأن تحشــد المصريين من أجل البناء والمستقبل، ومن أجل أن تحصل

علـى الكثير مــن المقاعد فى المجالس النيابية لتبنى مصـــر الجديدة ولتؤمن مصر الثورة من أى رياح عكسية.

هــذا الصراع بين المحاســبة القانونية والانتقام، وبين النــزوع إلى الماضى والتطلع إلى المســتقبل هو ســمة جامعة للفترات ما بعد الثورات والأزمات الكبرى التى تمر بها الشعوب، غير أن الاســتغراق فيها لفترات أكثر من اللازم يأتى بنتائج عكسية، بل ومدمرة، والتاريخ خير شــاهد فمرور ثمانية أشــهر على سقوط النظام السابق ومــا حدث فيها مــن تغيرات كبرى من محاكمات وأحكام قضائية بالســجن لرموز النظام، وانفتاح إعلامى غير مسبوق وحرية تنظيم للأحزاب والجماعات والمنظمات السياســية بلا حدود، وأخيرا وبعد اجتماع للمجلس العسكرى مع قيادات ١٣ حزبا سياســيا تحددت ملامح برنامج زمنى واضح لانتقال السلطة من المجلس العسكرى إلى سلطة مدنية منتخبة فى غضون عام على الأكثر، وهو مطلب كان يشغل الكثيرين ورفــع كثيرا فى المظاهرات واجتماعات الأحزاب وتصريحات السياســيين، فتحقق وتحققت معه تأكيدات القادة العســكريين أن مهمتهم مؤقتة وسوف تنتهى لا محالة ولا مطمــع لهــم فى الحكم كما يقول بذلك المزايــدون والمهيجون. بيد أن كثيرا من ردود الأفعال، خاصة من لم يشارك فى الاجتماع الأخير للأحزاب مع قادة المجلس العسكرى تؤشــر على أن هناك الكثير من الأعلى صوتا فى الفضاء الإليكترونى لا يهمهم ســوى مصلحتهم الذاتية ولا يرون إلا نصف الكوب الفارغ، ولا يتجاوبون مع التطــورات الحادثة على الأرض، بل يدفعون الأمور دفعــا نحو الانفجار والفوضى لأنها البيئة الوحيدة التى تجلب لهم المزايا.

فالإدعاء هنا بالحديث باســم الثورة والثوار هو الغالب على هؤلاء الذين لا يزيدون على عدة مئات وفى أحســن الأحوال آلاف محدودة لا تمثل جموع الشعب المصرى

بأى حال، وهو ادعاء ظالم للثورة ذاتها ولكل المصريين الذين يجدون فجأة أنفسهم مجرد كلمة تلوكها الألسن دون الرجوع إليهم عبر الآليات الديمقراطية المعروفة. وهؤلاء المدعون هم من يرفعون الصوت مطالبين المجلس العسكرى بأن يخلى لهم الطريق حتى لا يكون هناك أحد غيرهم يسود الساحة ويجول فيها دون ضوابط. وهؤلاء هم الأكثر تناقضا مع معنى الثورة وأهدافها الحقيقية فى المشاركة والحرية ودولة القانون والعدالة.

لقد قامت ثورة شعب مصر ليس من أجل إحلال نخبة محل أخرى، وليس من أجل إعادة توزيع المغانم السياسية على فئة بعينها دون أخرى، أو من أجل عزل ومحاصرة جماعة لأى سبب كان لحساب جماعة أخرى. ففى ذلك خطر يهدد الاستقرار الاجتماعى ويزرع بذرة انشقاق مجتمعى خطير قد يطيح بكل طموحات الثورة وأهدافها، بل يدخل مصر دائرة الحرب الأهلية بامتياز. ففى مقابل من ينادون بعزل كل أو الغالبية من أعضاء الحزب الوطنى المنحل، هناك من يرفض الأمر جملة وتفصيلا استنادا إلى مبررات قانونية ودستورية لا تبيح حرمان أحد من حقوقه السياسية دون حكم قضائى نافذ، واستنادا أيضا إلى طبيعة الحزب ذاته كمظلة جمعت بين المتناقضات الفكرية والسياسية وجمعت بين أناس وكفاءات وجدوا أنفسهم دون رغبة منهم أعضاء فى قوائم الحزب دون أن يكتبوا أى استمارة عضوية، ولكون الكثيرين من رموز العائلات والعصبيات فى محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية ارتبطوا بالحزب رباطا واهيا ولاعتبارات عملية وليست أيديولوجية أو فكرية، ومع ذلك فإن تهميش كل هذه المحافظات كان أمرا عاديا.

وحين يأتى من يطالب بعزل هذه العصبيات والعائلات التى تشكل أساس الحياة الاجتماعية فى كل محافظات الصعيد وسيناء والوادى الجديد ومطروح وبعض

محافظات بحرى لأنه يريد الاستحواذ على كل السلطة فى مصر الثورة بدون جهد، تصبح مصر فى خطر شــديد، وتصبح الثورة نفســها فى خطر أشد. والسؤال هل هنــاك من يجرؤ على وضع مصر على أعتاب حــرب أهلية؟ لا أعتقد أن الوطنيين المخلصين يفعلون ذلك.

٣- في مواجهة الفوضى والتخريب (الأهرام المسائى ٢٠١١/١١/٢٣)

تمـــر مصر بلحظة فارقة، ثمة من يريد لها أن تكون نموذجا آخر من ســوريا حيث المواجهات بين الجيش والشــعب والقتل اليومى للأبرياء وانســداد الأفق السياسى والأمنى على السواء، وثمة من يرى الأمور كلها من منظور أسود معتبرا أنه ما دام لم يصل هو شخصيا إلى سدة الحكم، فإن الثورة لم تقم بعد، وهناك ثالثا من يدفعون إلى تأجيج الأمور وتحريض جموع الشباب وتوظيف طاقتهم فى التدمير والتخريب بدلا من توظيفها فى البناء والنماء، وهناك أخيرا، وهم للأســف عدد قليل يدعون إلــى تحكيم العقل والمنطــق، والنظر إلى الأمور بحلوها ومرها، وينادون بالإســهام إيجابيا فى بناء مصر جديدة والاستفادة من كل التغيرات الكبرى التى حدثت وعدم الاكتفاء بلعن الظلام، ولكن بالمشاركة وإشعال الضوء وإنارة الطريق.

مــن ينظر إلى ما يعــرف باعتصام ميدان التحرير الذى دعــا إليه بداية ما يعرف بائتلاف مصابى الثورة الذين توعدوا الشعب المصرى والشرطة بمفاجأة كبيرة ليلة الجمعة الماضية (١٨ نوفمبر) حســب منشوراتهم ووفقا لما نشره موقع اليوم السابع الإخبارى ثم شــاركتهم مجموعات ســلفية ومجموعات شــبابية، وما أدى إليه من مشاحنات ومشــاجرات وقتلى ومصابين، ناهيك عن محاولات المتظاهرين الهجوم مــرة تلو مرة على مبنى وزارة الداخلية بغــرض احتلاله وتخريبه وربما تدميره عن بكرة أبيه، فى الوقت نفســه لا توجد مطالب محددة تستحق كل هذا الثمن الكبير، ومــن ثم يدرك المرء على الفــور أننا أمام لحظة متعمدة للفوضــى والتخريب قبل أقل من أســبوع علــى أول انتخابات برلمانية بعد الثورة، يريــد بها أبطالها ودعاتها إلهاء الوطن وتخريب العملية الديمقراطية لنقل الســلطة سلميا إلى برلمان منتخب

وحكومة تستمد شرعيتها من صندوق الانتخابات وليس من تعطيل حياة الناس وتدمير مستقبل الوطن.

نشعر بالأسف الشديد والحزن العميق حيث نقول إن فى مصر قوى سياسية لا تعترف بشرعية الاستفتاء الذى وافق خلاله ١٤ مليون مصرى على خطة نقل السلطة وصياغة دستور جديد من قبل جمعية تأسيسية تعكس التنوع الحقيقى القائم فى مصر سياسيا واجتماعيا وثقافيا وفكريا، ونفس هذه القوى أهدرت الوقت والطاقة فى محاولات مستميتة للالتفاف حول نتائج هذا الاستفتاء تارة أولى بسب وتسفيه جموع المصريين الذين وافقوا على خطة نقل السلطة ووصفهم بأنهم جهلاء لا يفهمون معنى الثورة والتغيير الشامل وأنهم يتأثرون بدعايات الشيوخ وأقطاب الحزب الوطنى السابقين، وتارة ثانية بالمناداة بتشكيل مجلس رئاسى واسع الصلاحيات ليحكم البلاد دون أن نعرف من هؤلاء وما هى شرعيتهم ووزنهم الجماهيرى ومن سيقوم باختيارهم ويعطيهم هذه الصلاحيات الواسعة، وتارة ثالثة بالمناداة بإطالة زمن المرحلة الانتقالية حتى تستطيع القوى الثورية والمدنية بناء جذور شعبية لهم فى المجتمع، وتارة رابعة بالمطالبة بإحداث تغييرات كبرى فى يوم وليلة من قبيل تحقيق العدالة الاجتماعية وتغيير كل منظومة العمل فى كل الوزارات والمصالح الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة، فى الوقت الذى يتجاهلون فيه تماما أى دعوة للعمل والإنتاج وتسيير دولاب العمل، وتارة خامسة باستغلال أخطاء فردية تحدث فى أى مكان وتحويلها إلى سبب للتحريض ضد الحكومة وضد المجلس العسكرى، ومن ثم التشكيك فى قدرة الجيش المصرى على الوفاء بتعهداته فى نقل السلطة وفقا للإعلان الدستورى، وتارة سادسة بإثارة الهجوم على كل من يقول رأيا مخالفا يخص حاضر البلاد ومستقبلها.

هذه القوى التى تدعى احتكار الحديث باسم الثورة وباسم المصريين جميعا وهم لا يزيدون على كونهم مجرد فصيل سياسى محدود العدد ولكنه عالى الصوت تسانده فى ذلك كتيبة إعلامية من نوع خاص، هى نفسها التى تخشى المشاركة فى الانتخابات المقبلة، لأنها ببساطة أهدرت الفرصة الثمينة التى أتيحت لها عقب الإطاحة مباشرة برأس النظام السابق، ولم تستغلها فى تشكيل قواعد شعبية لها فى المجتمع المصرى، واكتفت بالمبالغة فى النقد والتحريض والظهور المكثف فى القنوات الفضائية وادعاء البطولة وتأكيد استمرار الثأر من الجيش المصرى الذى اغتصب الحكم ووقف ضد الثورة حسب مزاعمهم المريضة، وتأكيد استمرار المواجهة مع وزارة الداخلية لأنها لم تتغير ولم تتطهر وفقا لرؤيتهم القاصرة.

وتجسيدا لكل هذا لم تتوقف حملات التشويه والتشكيك ضد هاتين المؤسستين تحديدا، وهما من عماد أى دولة، وإن أصابهما مكروه، أصبح الحديث عن وجود الدولة المصرية ذاته أمرا فى علم الغيب.

والكثير من المحللين والناشطين السياسيين والمرشحين المحتملين للرئاسة ركزوا على وجود عنف غير مبرر، استخدمته الشرطة ضد مجموعات من المعتصمين مبررين بذلك كل مظاهر التخريب التى مارسها بعض هؤلاء المعتصمين ضد ممتلكات الشرطة وأفرادها، والتى صورتها كاميرات العديد من القنوات الفضائية، ومبررين أيضا عمليات الاعتداء المتكررة وغير المفهومة على مبنى وزارة الداخلية. وكأن من حق المعتصمين أن يخربوا الوطن ويطلب منا أن نصفق لهم. لقد غابت الحكمة لدى الكثيرين مفضلين الظهور بمظهر الثائر الذى لا يوقفه شيء والمناضل الذى يحرض من أجل التحريض وإشعال الحرائق وحيث تغيب الحكمة فى التحليل وتضيع الرشادة فى الاستنتاج نجد أنفسنا أمام أناس غير جديرين بأن يكونوا على رأس هذا الوطن.

وكفيــرى من المصريين لا أفهم ولا أســتطيع أن أفهم كل هــذا الحقد على الجيش المصرى وعلى أبناء مصر الشــرفاء الذيــن يحمون الوطن. وكفيرى من المصريين لا أســتوعب كل هذه الرغبة فى التحريض من قبل ناشــطين سياسيين يرون أنفسهم نماذج ثورية على أولى خطوات عملية انتقال الســلطة بطريقة سلمية وديمقراطية طالما حلمنا بها طويلا. وكفيرى من المصريين الغيورين على بلدهم وعلى كل موارده لا يمكن أن أســتوعب أو أقبل كل هذه العمليــات التخريبية المنهجة والمخطط لها جيدا والتى تحدث بين الحين والآخر ضد الشرطة المصرية ومنتسبيها الأوفياء.

ولا يبقى لنا ســوى التحذير من مغبة الانصياع وراء رغبات شــريرة وخطط خبيثة ســوف تفشل حتما وســيذهب أصحابها إلى مزبلة التاريخ، ولكل هؤلاء نقول اتقوا الله فى وطنكم وفى شعبكم وعودوا إلى رشدكم.

٤- الشعب يقول كلمته

(الأهرام المسائى ٢٠١١/١١/٣٠)

مصـــر تولد من جديد، وشـــعبها يعرف مـــاذا يريد، هذا هو الانطبـــاع الأول لهذه المشـــاركة الواسعة من قبل المصريين من كل الطبقات وكل الفئات فى أول انتخابات بعد الثورة.

مصر تعبر عنق الزجاجة وترســـل رســـالة للخارج قبل الداخل، أن شعبها قادر على الممارسة الديموقراطية، وقادر على العطاء، لا يقبل أى وصاية من أحد، ولا ينتظر التوجيه والإرشاد من أى كان.

مصر الواثقة بنفســـها وشـــعبها الطامح فى مســـتقبل زاهر يقولان كلمة واحدة، لا شـــرعية إلا من الشـــعب، وكما كانت ثورة ٢٥ يناير هى ثورة شعب بكامله فإن صنع المستقبل لن يكون إلا من صنع الشعب، بوعيه وباختياراته.

فهذه المشـــاركة الشـــعبية الواعدة كما عبرت عنها طوابير الناخبين، والتى تكشف عن مخزون حضارى واستيعاب لمتغيرات العصر، هى الرد العملى والقاسى على كل محاولات الوصاية المقيتة من قبل قلة تميزت بالصوت العالى طوال الأشهر الماضية، ووراءهـــا كتيبة من الإعلاميين المحترفين فى تغيير الواقـــع وتلوينه وتزييفه والقفز على وقائعه باســـتنتاجات خاطئة ومضللة، أرادت أن تصادر الإرادة الشـــعبية باسم الحديث عن الثورة وعن مطالبها، وبواسطة مساع حثيثة ومكشوفة من قلة مرصودة شعبيا لفرض تأليه شخوص بعينهم ووضعهم فوق أعناق الجميع دون سند من قانون أو آلية ديموقراطية.

لاشـــك فى أن أحداث الأســـبوعين الماضيين كانت عصيبة علـــى كل مصرى، كانت مليئة بالدماء والشـــهداء والصراخ والعويل والمشـــاعر الحزينة، ولكنها أيضا مليئة

بالدروس والعبر. كانت جزءا مهما ولازما من مخاض التحول نحو مستقبل أفضل، وفى الآن نفسه، كشفت معادن السياسيين والنشطاء والإعلاميين والكُتاب والناس البسطاء فى كل ركن من أركان مصر الكنانة. كانت اختبارا للجميع، من هم فى السلطة يديرون البلاد ويجتهدون بإخلاص من أجل حماية الوطن وأبنائه، ومن هم خارجها يصرخون ويضربون بالشعب عرض الحائط، يدعون النقاء الثورى، ولكنهم فى الحقيقة يطمحون فى القفز على السلطة بأى طريقة كانت، حتى ولو كانت تدمير البلاد نفسها.

أحداث جسام مر بها الوطن، لم تخل من فائدة كبرى، لقد كشفت حجم التخطيط الذى استهدف تعويق المسيرة واستمرار نزيف الدم ووقف الانتخابات بدعوى أن البلاد ليست مهيأة بعد لكى تتابع ثورتها عبر تحول مدروس ومنهجى ومخلص من الثورة فى الميدان والشارع، إلى الثورة عبر المؤسسات المنتخبة والصلاحيات المستمدة من قبول الناس ورضائهم الطوعى المتحقق عبر الانتخابات ولا شىء غيرها. لكل ذلك كان الأسبوع الماضى علامة فارقة بين من يخلصون لمصر وهؤلاء الذين يضمرون الشر لها.

تجسدت هذه العلامة الفارقة أكثر وأكثر مع نزول مواطنين بسطاء من كل الفئات والطبقات إلى ميدان العباسية ليقولوا إنهم ضد مصادرة حقوقهم وآرائهم، وضد الاستعلاء عليهم، وضد كل محاولات نفيهم من الواقع المصرى، وضد كل محاولات تزييف الثورة واستغلالها لصالح مجموعة بعينها، وضد كل تخوين وتشكيك وتشويه لما تقوم به المؤسسة العسكرية من أجل الوطن كعهدها دائما وأبدا.

جاء هؤلاء البسطاء طواعية ليقولوا إنهم مع الشرعية الدستورية التى أيدوها عن طيب خاطر وقناعة تامة فى استفتاء ١٩ مارس، وأنهم يؤيدون بقاء المجلس العسكرى حتى تنتهى عملية نقل السلطة إلى سلطة منتخبة منهم وليست سلطة

مفروضة عليهم لا يعرفون عنها أى شىء سوى مزايدات إعلامية ومقولات زائفة. لقد كان الحضور فى العباسية رسالة شديدة الأهمية والوضوح، ملخصها أن مصر أكبر من الميدان مهما علا صوت من فيه، وأن شعبها أكثر وعيا ممن يفترضون غباءه وقلة حيلته.

ولوهلة، حبس المصريون أنفاسهم، لقد تعالت أصوات حزبية وغير حزبية تطالب بتأجيل الانتخابات، وتصر على أن رؤيتها للأشياء هى الأصح والأصوب، منهم من طالب بتأجيل لفترة محدودة تعويضا عن ضياع أسبوعين من عمر الوطن فى أزمة اصطنعت اصطناعا، ومنهم من طالب بتأجيل الانتخابات إلى زمن بعيد لتظل الفوضى والكراهية والانقسام سيد الموقف. وفى كل مكان الخطر كان كامنا، وكانت النتيجة المنتظرة هى فقدان الثقة فى نضج الشعب المصرى، وفتح أبواب التشكيك والغليان إلى ما لا نهاية.

وهنا جاء القرار.. لا تأجيل للانتخابات وستجرى فى موعدها المحدد. كان القرار بلسما فى نفوس المصريين جميعا ما عدا فئة مغرضة وجدت فيه ضربة كبيرة لما كانت تخطط له بليل. كان القرار نتيجة ثقة بالنفس أفتقدها المزايدون والمضللون، وكان نتيجة رؤية عميقة لمجريات الأحداث ومن ورائها وما وراءها، وكان نتيجة للتكامل مع مطلب الشعب فى الانتقال من حالة الضباب إلى مرحلة الوضوح، ومن مرحلة التشرذم السياسى إلى مرحلة الاختبار وتحديد الأوزان الشعبية دون مزايدة أو افتعال، ومن مرحلة فوضى وفراغ مؤسسى إلى مرحلة المؤسسات المنتخبة المستندة إلى شرعية شعبية لا يمكن لأحد أن يشكك فيها.

جاءت المشاركة لتعكس نبض المصريين الحق، وتجسد قرارهم ببناء وطنهم. صحيح هناك تجاوزات وأخطاء حدثت فى بعض الدوائر الانتخابية، شارك فيها مرشحون عن كل الأحزاب تقريبا، لكنها أخطاء غير مقصودة وليست منهجية نابعة من

الممارســة بعد انقطاع، وأخطاء الناس أنفسهم البسطاء المتحمسين والذين لم يقدم لهم الإعلام والسياسيون والمحللون النصيحة الخالصة لوجه الله تعالى، بل تركوهم فريسة معارك وهمية وبطولات زائفة.

مــن الصعب الآن القول إن تزويرا قد حدث من ســلطة قائمــة، أو أن هناك حزبا مهيمنا أو مســئولا فاسدا قد رتب النتائج مسبقا. يذهب الناس إلى اللجان يقفون الســاعة تلو الأخرى، يعانون الانتظار ولكنهم مصممون على تحديد من ســيمثلهم ومن يرونه الأفضل والأجدر. ولم لا؟ وهم أصحاب القرار ومصدر الشرعية.

لقــد اثبتت مشــاركة المصريين فى الانتخابــات التى فاقــت كل التوقعات أن قرار الانتخابات فى موعدها كان قرارا تاريخيا بحق، وأن الاستناد إلى الشعب وطموحاته وحقوقه هو الاختيار الصائب، وليذهب المضللون إلى الجحيم.

٥- الإسلاميون قادمون فمن يقبل التحدى؟

(الأهرام المسائى ٢٠١١/١٢/٧)

قدر مـن القلق والتوجس يشـوب الكثير من التحليلات المنشـورة فى داخل مصر وخارجها بشـأن تداعيات نجاح وفوز أحزاب الإسـلام السياسى فى أول انتخابات برلمانية بعد الثورة خاصة السـلفيين، تلك القوة الجديدة التى فرضت نفسـها على السـاحة المصرية بعـد أن قبلت العمل وفق مفاهيم الأحـزاب والانتخابات وتداول السـلطة رغم رفضها وإدانتها هذه المفاهيم من قبل. والغالب على تلك التحليلات خاصـة الأجنبية القول إن الربيع العربى الذى اسـتهدف تعزيز الحريات جاء بغير مبتغاه، وأصبح الربيع العربى ربيعا إسلاميا قد يؤثر على الحريات العامة والعلاقة مع إسرائيل والمصالح الدولية الكبرى فى المنطقة.

ومـن الناحية المنهجية فإن القول بأن الإسـلاميين يشـكلون كتلة واحـدة أو تيارا واحدا، فيه الكثير من المغالطات والتسـطيح، فالخلاف بين حزب الحرية والعدالة التابع لحركة الإخوان المسـلمين، وبين حزب النور السلفى معروف للكافة ومفرداته تطول الكثير من المواقف بشأن تطبيق الشريعة لاسيما الحدود والموقف من الغرب والأقباط وحرية الإبداع والفكر والميراث الأدبى والفنون والسياحة والفكر الليبرالى والكثير من إشكاليات الحياة المعاصرة. واستنادا إلى هذه المساحة من التباين يبدو الحريـة والعدالة كحزب معتدل ولديه كوادر سياسـية ومهنية فى جميع المجالات، ويجيد بناء المعادلات السياسية التى تزيد من شعبية الحزب والحديث بلغة توافقية إجمالا رغم أن بعض قياداته تتحدث أحيانا بلغة خشـنة تسـتفز قطاعات عريضة من المصريين.

وهناك أيضا خلافات فكرية وسياسـية بين حزب الحرية والعدالة وأحزاب أخرى تدخل بالعموم فى إطار الإسـلام السياسـى كحزب الوسط، الذى خرجت قياداته الرئيسية أساسا من عباءة الإخوان المسلمين قبل ما يقرب من عقدين، والأمر نفسه ينطبق مع حزب البناء والتنمية التابع للجماعة الإسـلامية. وكلا الحزبين الأخيرين يسعيان إلى تقديم نموذج مستقل فى الفكر والحركة المستندة إلى مقولات إسلامية تتعلق بالعلاقة بين الدعوة والعمل السياسـى وبناء المجتمع المسـلم والدولة المسلمة والانفتاح على الآخر. وكلاهما أيضا يختلفان تماما مع المقولات الأساسـية للحركة السلفية رغم الانتماء الكلى للإسلام السياسى. وهذه الحركة السلفية تحديدا يبدو تميزها فى تشـدد أطروحاتها تجاه ما تعتبره انفلاتا أخلاقيا مذموما فى المجتمع لابـد من تغييره بأى صورة كانت، كما أن لديهـا مواقف غير مريحة تجاه الأقباط والغرب، والأولوية لديها هى تطبيق الشريعة بالصورة التى كانت عليها أيام السلف الصالح حسب قناعات وتفسيرات الجماعة، ومن هنا يأتى تركيزها على أولوية نشر الحجاب ومنع الاختلاط بين الجنسين ومنع السينما باعتبارها مفسدة، والتبرؤ من الأعمال الأدبية لبعض كبار المؤلفين بحجة أنها تفتقر إلى الوازع الدينى السليم.

نحـن إذن أمـام تنويعات مـن المنظمات والأحـزاب التى تتفق معا علـى المرجعية الإسلامية كمبدأ، ولكنها تختلف فى تفسيره وتطبيقه وأولوياته على نحو كبير.

إن تفهم هذه الخريطة الفكرية والحركية للأحزاب الإسـلامية من شأنه أن يساعد على بلورة أسـاليب حركة لتعزيز تيار الاعتدال من جانب، ومحاصرة تيار التشـدد من جانب آخر. وكما هى مهمة للإسـلاميين أنفسهم، هى مهمة بنفس الدرجة، أو ربما أكبر قليلا بالنسبة للقوى الليبرالية والمدنية، والتى هى الآن مطالبة بشدة بأن تعيد النظر فى الكثير من مقولات خطابها السياسـى والإعلامى. ومثل هذا التفهم

الموضوعى يســاعد أيضا على وضع عمليات التخويف التى بدأت بالفعل من وجود الإســلاميين بكثافة كبيرة فى البرلمان فى حجمها الطبيعــى. ذلك أن هذا الوجود الكبير للإسلاميين هو اختيار شعب مصر فى أول انتخابات حرة ديمقراطية بعيدة عن أى تزوير أو تدخلات من قبل وزارة الداخلية أو المجلس العســكرى الذى يقود البلاد فى هذه المرحلة الانتقالية الحرجة.

وبنفس منطق الســعى إلى تعزيز تيار الاعتدال داخل الحركة الإسلامية فى مصر، ثمــة منطق آخــر وراء محاصرة تلك التلميحات والإيمــاءات التى أخذت تظهر فى الأيام التالية لفوز الإسلاميين بأن البرلمان الجديد سيكون برلمان أزمة وليس برلمان الثورة، وأنه سيكون محطة أو نقطة انطلاق أساسية نحو صراع شديد بين المجلس العسكرى وحزب الحرية والعدالة على وجه التحديد. والخطير هنا أن يلمح البعض إلى أن المخرج مــن هذا الاحتمال النظرى هو أن يتفاوض بعض عقلاء المدنيين مع المجلس العســكرى من أجل البقاء فى ســدة الحكم، ولو من وراء ســتار. والحجة الجاهزة أن هذا هو الســبيل الوحيد للحفــاظ على مدنية الدولة وعدم الوقوع فى براثن الحكم الدينى. فى حين أن هذه وصفة لحرب أهلية وفناء الدولة.

واقع الأمر هنا أن تصريحات عنترية من بعض رموز إخوانية ساعدت على بلورة تيار التوجس والقلق لدى قطاعات عريضة من الشعب المصرى، وكذلك لدى دوائر صنع قرار كبرى عالميا وإقليميا. فالتسرع فى طلب تشكيل حكومة بعد انتهاء الانتخابات أعطت الانطباع بأن الإخوان يعدون أنفســهم للتفرد بحكم البلاد وأنهم متسرعون فى الســيطرة على السلطة. صحيح أن التصريحات التوافقية التى قالها د. محمد مرسى رئيس الحزب خففت جزئيا من تأثير هذه التصريحات العنترية الأولى، حين أكد أن التعاون بين البرلمان والحكومة والمجلس العســكرى مســألة حيوية لا محيد

عنها، وأنه لا قوة سياسـية بعينها تسـتطيع أن تقود البـلاد وتعالج كل آثار التركة البغيضـة لنظام الرئيس مبارك المخلوع. ومع ذلك يظل بعض القلق والتحسـب من الانقلاب على هذا المنحى التصالحى أمرا مشـروعا فى السياسة وفى الأمن وفى كل شىء.

لكن التوجس والقلق وحدهما لا يكفيان، فثمة مسئولية على القوى المدنية التى تحمل فى فكرها العام الإيمان بالدولة المدنية ودولة القانون ودولة المواطنة والحريات، أن تتحرك بصورة أفضل مما قامـت به من قبل، وأن تطرح منطلقاتها الفكرية بحيث تصل إلى الناس أيا كانت مسـتوياتها الفكرية والتعليميـة، وأن تختفى تصريحات رموزها المثيرة لغضب كل المصريين.

٦- مفاجآت الانتخابات وصراع الإرادات المنتظر

(سويس إنفو ٢٠١١/١٢/٢٣)

اكتساح الإسلاميين أول برلمان مصرى بعد الثورة، كان القاسم المشترك فى أحاديث المصريين بعد انتهاء الجولة الأولى من الانتخابات، يقابله حصيلة مثيرة للشفقة للأحزاب الليبرالية والمدنية. والاكتساح المعنى هو ذلك الفوز الكبير لحزب الإخوان الحرية والعدالة ومعه حزب النور السلفى بنسبة تفوق الثلثين من جملة مقاعد المرحلة الأولى للانتخابات المصرية.

قدرات تنظيمية وأموال

وهو الفوز الذى أثار بدوره نقاشا حادا حول ما ستحمله أحزاب الإسلام السياسى إن حكمت منفردة. وأثار أيضا البحث فى أسباب فشل القوى المدنية قديمها ممثلا فى حزب الوفد العريق وجديدها ممثلا فى أحزاب تشكلت بعد الثورة سواء بجهد قيادات شبابية أو رموز فى الحياة العامة. لكن المتفق عليه هو أن هذا الفوز للإسلام السياسى كان متوقعا ومنتظرا لأسباب موزعة بين عناصر قوة تنظيمية وشعبية لكل من الإخوان والسلفيين تحديدا، ومعها خبرة فى الانتشار بين الفئات الشعبية والتواصل مع الجموع من طبقات مختلفة، بالإضافة إلى بناء هيكل تنظيمى محدد الصلاحيات فى كل مستوياته، وقيادة محددة واجبة الطاعة من الأعضاء والمتعاطفين.

وكذلك أسباب أخرى تتعلق بأخطاء كثيرة وقع فيها المنافسون من القوى المدنية حيث غاب الاستعداد الجيد لمنافسة انتخابية فى ظل بيئة انتقالية غير محددة

الملامح، ناهيك عن منظمات الشــباب التى ظهرت بكثافة شديدة بعد سقوط نظام مبارك السابق، ولم تجهز نفسها جيدا للانتقال من حالة الثورة المستمرة فى الميادين إلــى حالة تحقيق أهداف الثورة عبر المؤسســات والعمــل المنظم والمنهجى وفقا لما تقتضيه اعتبارات إدارة دولة فى حال انتقال من الاستبداد والاحتكار السياسى إلى الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

الفوز والفزع

المهم أن هذا الفوز أثار فزع قوى مدنية عديدة، وظهرت المطالبات بأن يقدم الإخوان رســائل طمأنة للجميع بأنهم لن ينفردوا بكتابة الدستور وسيحافظون على التوافق مع الآخرين. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد بَشــر الكثير من السياســيين بأن المرحلــة المقبلة ستشــهد صداما بين الإخوان والمجلس العســكرى لا محالة. وجاء انسحاب الإخوان من المجلس الاستشارى الذى وافق المجلس العسكرى على تشكيله من بعض الرموز السياسية والفكرية والإعلامية لتقديم المشورة والتوصيات للمجلس العســكرى قبل الإقدام على إصدار تشريع أو قرار يهم الجميع، ليعطى مبررا أكبر للقول إن الإخوان ومعهم الســلفيون يشحذون الهمم من أجل معركة كسر عظم مع المجلس العسكرى ســواء بالنسبة لتشكيل الجمعية التأسيســية لكتابة الدستور أو بالنسبة لصلاحيات البرلمان المقبل.

ونظرا لأن الأمر يحتوى على مخاطر قد تطيح بالأخضر واليابس، فقد ظهر الإخوان أكثر حرصا على تهدئة الجميع وإنكار النية فى الصدام مع أى كان. مما هدأ الأمر قليلا، لكن المتربصين لم يتوقفوا بعد عن الإلحاح بأن المستقبل سيأتى ومعه انقلاب كبير.

بيئة مختلفة تماما

جدير بالذكر أن هذه الانتخابات التى انتهت مرحلتها الأولى، وما زالت هناك مرحلتان، تجرى فى ظل بيئة قانونية وسياسية لم تعهدها مصر من قبل، أبرز ملامحها أنها تتم تحت حكم يقوده عسكريون بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى خوله الرئيس السابق إدارة شئون البلاد بعد رحيله عن المشهد السياسى، وهم العسكريون الذين تعهدوا بتسليم السلطة إلى سلطة مدنية منتخبة تكتمل حلقاتها مع انتخاب رئيس للبلاد قبل نهاية يونيه ٢٠١٢. ورغم وضوح هذا التعهد وتأكيده أكثر من مرة وبصيغ مختلفة، فقد ظل هناك، لاسيما من ائتلافات الشباب وبعض السياسيين المشهورين بالقدرة على التحريض الدائم بلا انقطاع، من يشكك فى إنجاز هذا التعهد، ويشكك بالتالى فى إتمام الانتخابات أصلا.

ولذا جاء النجاح فى المرحلة الأولى وفقا للموعد المعلن ليسكب دشا باردا جدا على هؤلاء، وليضيف شعبية أخرى وتأييدا للمجلس العسكرى لدى فئات الشعب البسيطة، التى طالما حُرمت من حقوقها السياسية والانتخابية تحديدا، وكانت فرصة بالنسبة لهم أن يعيشوا لحظة الاختيار الحر دون ضغوط من أحد. وتمثل ذلك فى مشهد عجيب فاجأ الجميع حين طالت طوابير الانتظار من الرجال والنساء من كل الأعمار أمام اللجان الانتخابية لساعات طويلة دون ملل أو شكوى. وساعد على ذلك حالة الانضباط الأمنى حول اللجان الانتخابية بفعل انتشار جيد للشرطة والقوات المسلحة.

مشاركة شعبية كبيرة

كانت المشاركة الشعبية الكبيرة بنسبة زادت على ٦٢٪ فى المرحلة الأولى أمرا لافتا للنظر عكس شوق المصريين لممارسة حقوقهم التى حُجبت عنهم قسرا فى العهد

البائد، وكانت دليلا على الرغبة فى الفعل الايجابى فى ظل بيئة سياسـية تتسـم بالتعقيد وعدم الوضوح وسيادة اللا يقين بشأن المستقبل.

جـزء من تميز هـذه الانتخابات، هو فى شـمولها على منافسـة قوية بين أحزاب متنوعة فكريا وأيديولوجيا وشعبيا، ولكل منها فرصة فى التحرك فى أى اتجاه وفقا لقدراتها الذاتية، فضلا عن كونها جميعا بعيدة عن السلطة، واختفاء الحزب المهيمن سياسـيا، وحيادية أجهزة الدولة، لاسـيما الإعلام الرسـمى والأجهزة المحلية فى المحافظات والنجوع ووقوفها على مسـافة واحدة من الجميع وامتناعها عن التدخل لصالح أى طرف، واختفاء التزوير، اللهم فى حالات شخصية عابرة ومحدودة جدا، وتم كشفها من قبل القضاة المشرفين لأول مرة على كل مجريات العملية الانتخابية من خلال لجنة عليا يرأسـها رئيس محكمة الاسـتئناف، وهى المحكمة الأقدم فى مصر والعالم العربى.

فى الوقت ذاته لم يكن للداخلية التى احترفت فى السـابق « طبخ» الانتخابات على هوى الحزب الوطنى الحاكم سـابقا والمنحل حاليا، أى دور اللهم إلا تأمين وحماية المقار الانتخابية من خارجها، ومنع أى تعديات على القضاة من أى طرف كان.

ولكل ذلك، صال الإعلام بأشـكاله المختلفة المرئية والمسـموعة والإلكترونية وجال فى مساحة رحبة بدون أى ضغوط لمتابعة كل صغيرة وكبيرة فى العملية الانتخابية، محللا مسيرتها ومتابعا نتائجها أولا بأول.

النتائج المثيرة

وكما كانت بيئة انتخابية جديدة فى كل مفرداتها، تدين للثورة وشهدائها الحقيقيين ومصابيهـا الكثر، كانـت نتائجها مثيـرة ومفاجئة لكل من راهن علـى توقعات لا

يسندها رديف شعبى ومجتمعى. وإذا كان فوز حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين بنسبة تقترب من ٤٣٪ منفردا فى المرحلة الأولى، يمكن تفسيره فى ضوء القدرات المالية والتنظيمية والانتشار وحجم العضوية والتضحيات على مدى عقود طويلة وحالة تعاطف شعبى نسبى ورغبة فى منح الإخوان المسلمين فرصة للحكم، لاختبار مقولاتهم وشعاراتهم، فإن صعود حزب النور السلفى كان بمثابة الحصان الأسود، أو مفاجأة المفاجآت، إذ اقتنص ما يقرب من ٢٠٪، وهو الحزب الذى ظهر للنور بالفعل بعد الثورة واستند إلى تراث فكرى ودينى للسلفيين كان يحرم سابقا أى انخراط فى العمل السياسى، وكان يحرم الخروج على الحاكم، وكان يتعامل مع المؤسسات الأمنية للنظام السابق بكل أريحية ودون خجل، وكان يحرم مجرد النطق بلفظة الديمقراطية أو الحزبية باعتبارهما من عمل الشيطان ويكاد المؤمن بهما يكون شيطانا ملعونا فى الدنيا وكافرا فى الآخرة.

أما بعد الثورة فقد اختلف الحال، وأصبح انخراط السلفيين فى العملية السياسية والمشاركة فى الانتخابات أمرا إيجابيا وشرعيا، فسره كبار شيوخها بأنه من أجل حماية الشريعة وهوية البلاد الدينية ولعدم ترك الساحة لليبراليين والديمقراطيين يعيثون فيها فسادا، أو يحتكرون كتابة الدستور الجديد إن كانوا وحدهم أو غالبيتهم فى البرلمان.

مفاجأة النسبة التى حصل عليها حزب النور السلفى والتى تقارب خمس عدد أعضاء البرلمان فى المرحلة الأولى، فسرها المنافسون بأنها نتيجة طبيعية لهطول كميات من الأموال من دول خليجية كل همها أن يسود الفكر السلفى فى مصر، من خلال دعم ومساندة الجمعيات السلفية بلا حدود.

مفاجآت الأقباط والليبراليين

أما مفاجآت المنافسين من الليبراليين ودعاة الدولة المدنية فكانت عديدة، لعل أبرزها تلك المشاركة الواسعة للأقباط بنسبة تقارب ٧٠٪، فى سابقة لم تحدث من قبل، فيما دل على أن الأقباط باتوا يشعرون بمسئولية كبيرة تجاه أنفسهم وتجاه وطنهم فى آن واحد. وهو ما جاء تعبيرا عن رغبة فى الخروج من عباءة الكنيسة إلى رحابة الوطن. لكن الحديث الذى شاع عن وجود قوائم بأسماء محددة شارك فى وضعها قساوسة من الكنيسة الأرثوذكسية على أن يلتزم بها الأقباط فى تصويتهم، قد فجر قضية كبرى تتعلق بانخراط الكنيسة فى الشأن السياسى المباشر خلافا لما يقتضيه القانون، وهنا أثار البعض ما اعتبره حق الأقباط فى أن يشكلوا حزبا مسيحيا، فيما فضّل آخرون أن يشارك الأقباط فى الحياة السياسية من خلال الأحزاب الموجودة بالفعل دون أن يحصروا أنفسهم فى حزب مسيحى قد يكون مستهدفا من قبل أحزاب أصولية متطرفة.

أما حزب المصريين الأحرار الذى أسسه رجل الأعمال نجيب ساويرس، وبرغم حداثته النسبية وكذلك بعض الأحزاب التى شاركته فى تكوين تحالف الكتلة المصرية، فقد حقق مفاجأة أن يكون فى الترتيب الثالث قبل حزب الوفد الليبرالى العريق، فيما قيل إن أصوات الأقباط كانت السبب وراء هذا الترتيب بنسبة فى حدود ١٤ ٪ من جملة المقاعد.

توقعات وتكهنات

وفى ضوء هذه النتائج بات الحديث عن توقعات التصويت فى المرحلتين الثانية والثالثة محصورا فى اتجاهين، إما أن يستمر الاتجاه على حاله ويفوز الإسلاميون بنسبة الثلثين أو ربما أكثر، وهنا يصبح البرلمان الجديد تحت تأثير طاغٍ لتيار بعينه،

وإمـــا أن يتغير الاتجاه قليـــلا لصالح القوى المدنية عموما، التـــى وجدت أن عليها مراجعة الكثير من طريقة معالجتها الانتخابات، فكان أن اجتمع ناشطون وسياسيون وقـــرروا بناء تيار المبادرة الإيجابية. الذى يختصر فى وضع قائمة بأســـماء محددة تكـــون معبرة عن الثورة، ويتـــم التوافق الحزبى عليها من أجـــل دعمها فى الدوائر التى تخوض فيها الانتخابات. وبينما ظهرت الإعلانات الجذابة فى وســـائل إعلام مختلفة تجتمع على دعم ســـتين مرشحا، أنكرت الكتلة المصرية والثورة مستمرة أى علم بهذا الجهد، وبدلا من التوافق على مرشحين ذوى فرصة كبيرة فى الفوز، تحول الأمر إلى شجار ربما يعكس نفسه سلبا على حظوظ القوى الليبرالية للمرة الثانية، وكأن خبرة المرحلة الأولى عصية على فهم البعض.

٧- ثوار حقيقيون.. وثوار مزيفون (الأهرام المسائى ٢٠١١/١٢/٢١)

لســت من الذين يحبذون التعليق المباشر على تصريحات أو مقابلات لرموز فكرية أو سياســية، ولكنى هذه المرة ســأتجاوز هذه القاعدة. فالحديث الذى أدلى به د. أحمــد زويل، الحائز علــى جائزة نوبل للعلوم فى أحد البرامــج التليفزيونية معلقا فيه على الأحداث الجســام التى شــهدتها مصر مطلع الأســبوع الجارى، يستحق وقفــة تأمل، وقبل ذلك يســتحق كلمة تقدير كبيرة. فالرجــل، وباعتباره عالما يقدر قيمــة العلم وقيمة التــراث المعرفى وقيمة البحث المنهجــى، دمعت عيناه حين جاء ذكــر الحريق الذى أتى على المجمع العلمى المصرى وما فيه من كنوز علمية وتراثية ووثائق ومخطوطات نادرة لا تقدر بثمن. كان الرجل صادقا معبرا عن حزن عميق لا يصيب إلا من يملك مشاعر إنسانية طبيعية وعقلا راجحا وحكمة السنين.

الرجل أيضا كان مصيبا حين طرح فكرته البسيطة والعملية فى آن واحد، وهى أن يقوم من أســماهم بالثوار الحقيقيين بالانسحاب من التحرير وعمل هدنة والتركيز علــى ما يفيد الوطــن، وبالتالى يمكن أن نفرز بين هؤلاء الثوار أصحاب المشــروع الثورى محل الاحترام والتقدير، وهؤلاء الخارجين عن القانون الذين يدور الحديث حول مسئوليتهم المباشــرة فيما جرى من اعتداءات على المجمع العلمى والاشتباك مع قوات الأمن فى محيط شارع قصر العينى والمبانى الحكومية العتيدة فيه، والتى تعد أحد رموز سيادة الوطن.

الفكرة على بســاطتها إنما تقدم حلا ســريعا لتلك الأزمة التى تصاعدت وما زالت قابلة للانفجار، فى وقت تحتاج فيه مصر قدرا من الهدوء المحســوب لكى تواصل التخلص من نظام فاسد قضى على كل شىء، وتبنى نظام منضبط تباهى به الأمم حولها.

وللأسف الشديد، ورغم كثرة المتحدثين باسم الثورة والثوار، لم نسمع أحدا من الذين توجه إليهم د. زويل يعلق على هذه الفكرة العبقرية، أو يفندها أو حتى ينكرها. الكل للأسف صمت وركز جهده فى إدانة القوات المسلحة والمجلس العسكرى باعتبار أن البطولة والثورية السائدة الآن فى القنوات الفضائية والصحف السيارة قد تم اختزالها فى الهجوم على الجيش المصرى وتشويه سمعته بداية من أحدث جندى وحتى أعلى رتبة. صحيح هناك بعض محاولات من شيوخ ورموز سياسية لفك الاشتباك بين قوات الأمن وهؤلاء المُصِّرين على البقاء فى الميدان ومواصلة الاحتكاك بقوات الأمن. وصحيح أيضا أن هذه المحاولات فشلت، بل وتم الاعتداء على بعض القائمين بها من الرموز السياسية والنواب المنتخبين حديثا. هذا الفشل يعنى أننا أمام محتجين من نوع خاص، لا صلة له بالرموز كثيرة الظهور فى الإعلام، ولا صلة له بفكر الثورة ذاتها، ولكنه وهذا هو بيت القصيد، يستفيد من حالة التغطية الإعلامية والدعائية غير المسبوقة لكل من يرمى حجرا فى وجه الشرطة والجيش، ولكل من يحرق أثرا أو يخرب مبنى حكوميا، أو يصيب دولاب العمل الوطنى فى مقتل. هذه التغطية الإعلامية هى التى تحول الحق باطلا، وتجعل الإجرام بطولة تستحق الإشادة. والأمثلة أمامنا لا تعد ولا تحصى.

ومن يتأمل دعوة د. زويل يدرك على الفور أن الرجل يشير، ولو ضمنا إلى أن هناك صنفين فى التحرير، الأول هم صنف الثوار الحقيقيين، والثانى هم صنف الثوار المزيفين.

وبالقطع هذه تفرقة مهمة، فالثوار الحقيقيون لا يخربون بلدهم بصورة متعمدة ومقصودة ومنهجية كما رأينا وسمعنا، ولا يحرقون تراثها العلمى النادر الذى يعد مبعث فخر ورقى للإنسانية جميعا، ولا يتحالفون مع أطفال الشوارع والمهمشين

والمسجلين خطر مستغلين إياهم فى إثارة التوتر والخراب والدمار والمناوشات والاحتكاكات مع قوات الأمن من الجيش والشرطة، ولا يقدمون الأموال والأطعمة وأدوية خاصة لمن يهاجم المنشآت العامة والمصالح الحكومية، ولا يدفعون بالمسجلين خطر إلى الاعتصام أمام المصالح الحكومية لتعطيل دولاب العمل ووقف مصالح الناس. وبالقطع من يفعل مثل ذلك هم الثوار المزيفون، الذين يستحقون عقاب الدنيا وعذاب الآخرة.

الثوار الحقيقيون هم الذين يرفعون صوتهم بالحق دون تزيد أو استعلاء على الآخرين، هم الذين يؤمنون بحق الناس فى حياة كريمة ويفسحون أمامهم أبواب التطور والرقى من خلال فعل هادف ومشروعات تنموية، مهما كانت صغيرة الحجم.

الثوار الحقيقيون هم الذين يدركون أن تحقيق أهداف الثورة يتم من خلال الانتقال من فعل ثورى وشعبى إلى عمل مؤسسى يؤدى إلى دولة القانون والحق والعدالة.

الثوار الحقيقيون هم الذين يساعدون الناس على المشاركة فى الانتخابات ويقدمون لهم المعرفة التى تساعدهم على حسن اختيار نواب الشعب.

الثوار الحقيقيون هم الذين يؤمنون بأن الشعب هو صاحب الحق الوحيد فى اختيار من ينوب عنه ويحقق مصالحه فى الداخل وفى الخارج.

الثوار الحقيقيون هم الذين يندمجون مع كل الطبقات وكل الفئات، ولا يشحنون بعضها ضد بعض، ولا يستغلون تهميش بعض منهم فى أعمال إجرامية يعاقب عليها القانون.

أما الثوار المزيفون فهم الذين يقلبون الحقائق والموازين، ويكرهون أنفسهم ويكرهون وطنهم وشعبهم، هم الذين يعيثون فسادا فى الأرض، ويشيعون الكراهية بين طبقات الأمة ويشوهون سمعة مؤسســاتها الوطنية، هم الذين ينتشرون إعلاميا فى تناغم يحســدون عليه للتشكيك فى وطنية المصريين وتشويه اختياراتهم الحرة. هم الذين يبشرون بالصدام بين الناس والمؤسسات ويشيعون الضغينة الاجتماعية، وهم الذين يكذبون علنا كما يتنفســون، وهم الذين يســتغلون حاجات البسطاء ليحولوهم إلى مجرمين ومخربين وخارجين عن القانون والشرف والأخلاق. إنهم بذرة الفساد التى يجب اقتلاعها.

وباختصار؛ هؤلاء جميعا يستحقون منا كل ازدراء وكل احتقار.

٨- الإسلاميون وإسرائيل.. الواقعية تفرض نفسها

(الأهرام المسائى ٢٠١١/١٢/٢٨)

كانت صدمة كبيرة ليس فقط للإسلاميين ولكن للمصريين جميعا على اختلاف توجهاتهم السياسية أن يدلى المتحدث الرسمى باسم حزب النور السلفى بتصريحات لإذاعة الجيش الإسرائيلى، يؤكد فيها استعداد الحزب للحوار مع إسرائيل وأنهم لن يعملوا على إلغاء المعاهدة معها.

جاءت الصدمة من زاويتين، الأولى أن التصور العام ليس فقط فى مصر، بل فى العالم العربى كله هو أن الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية لديها موقف حازم من إسرائيل باعتبارها قوة احتلال غاشم لأرض إسلامية لا يجوز التنازل لها عن هذه الأرض، ولا يجوز الاعتراف بها أو الحوار معها بأى شكل كان. ولدينا هنا نموذج حركة حماس التى تحملت الحصار والعزلة فى السنوات الخمس الماضية نظرا لتمسكها بهذا الموقف المبدئى.

أما الزاوية الثانية فهى أن حزب النور هو حزب حديث العهد بالعمل السياسى، صحيح حقق مفاجأة كبيرة بحصوله على ما يقرب من ٢٥٪ من إجمالى عدد النواب فى المرحلتين الأولى والثانية من انتخابات البرلمان الأول لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير، مما يدل على تمتعه بشعبية بين جزء كبير من الشعب المصرى، لكن هذه الشعبية جاءت نتيجة الارتباط بالناس من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية والانتشار فى الأحياء الشعبية وتوظيف المقولات الدينية فى اكتساب تعاطف البسطاء. وهى أمور لا علاقة لها بإدارة علاقات خارجية لبلد كبير بحجم مصر، وبعيدة الصلة عن كل قضايا الأمن القومى، وهى معقدة ومتشابكة مع مصالح إقليمية ودولية

كبرى، وتتطلب حسابات دقيقة وأكثر من مجرد إطلاق الشعارات الرنانة أو المواقف العنترية.

كانت الصدمة سببا لإثارة الكثير من الجدل حول العلاقة بين السلطة وبين المبادئ، وبين الفوز غير المتوقع وبين الانخراط فى أنشطة أو اتخاذ مواقف دون دراسة وتمحيص. ولم يقف الأمر عند حدود محاولة إيجاد تفسير لتصريحات المتحدث الرسمى باسم حزب النور السلفى، بل امتد إلى كل من حزب الأصالة السلفى أيضا وحزب البناء والتنمية التابع للجماعة الإسلامية، وكلاهما انتقد ما فعله حزب النور، وأكدا رفض كل صنوف التطبيع، وحسب قول ممدوح إسماعيل نائب رئيس حزب الأصالة كيف نلتزم بالمعاهدة فى حين أن إسرائيل لا تلتزم بها؟ والمعنى واضح لا التزام بالمعاهدة!

موقف جماعة الإخوان وحزبها الحرية والعدالة بشأن إسرائيل والمعاهدة والحقوق الفلسطينية لم يكن بعيدا عن هذا الجدل، فإذا كان الحرية والعدالة على وشك تحقيق الفوز الكبير فى الانتخابات البرلمانية، فهو أيضا على وشك أن يكون الحزب المهيمن على الحياة السياسية المصرية سواء تحالف مع آخرين أو ظل يعمل بمفرده. وبالقطع بات عليه أن يوضح كيف سيدير العلاقة مع إسرائيل وكيف سيكون موقفه من معاهدة السلام وكيف سيتفاعل مع مكونات القضية الفلسطينية والعلاقة مع الولايات المتحدة، التى تعتبر بدورها أن معاهدة السلام تشكل حجر الزاوية لمصالحها العليا فى المنطقة، وأن الحفاظ على بقائها والالتزام بها هو الحد الفاصل بين التعاون والعداء، والحد الفاصل بين الحرب والسلام.

بعد هذا اللغط والجدل والصدمة، صدر بيان رسمى السبت الماضى (٢٤ ديسمبر) حسم فيه حزب النور السلفى موقفه من إسرائيل على نحو شمل ثلاث نقاط أساسية:

الأولـــى أن الحزب لن يقدم على أى خطوة فيها ضـــرر بمصالح مصر وأبنائها ولن يعمـــل على إلغاء المعاهدة باعتبارها التزامـــا تعاقديا مع الدولة المصرية، ولكنه فى الآن نفســـه ســـيعمل على تعديل ما فيها من بنود يراها تضر بالمصلحة المصرية من خلال القنوات المعروفة دوليا، أى بالمفاوضات والمباحثات.

والثانيـــة أن الحـــزب يرفض تمامـــا كل صنوف التطبيع والحوار مع إســـرائيل ولن يشـــارك فى أى نشـــاط هدفه التطبيع، باعتبارها كيانا يريد أن يطمس هويتنا وما زال يحتل أرضنا ويحاصر أهلنا.

وثالثـــا أن الحزب يرى هـــذا الموقف غير متعارض مطلقا مـــع واجبات مصر تجاه الأمة العربية والإســـلامية، التى تحتم عليها أن تدافع عن حقوق الشعوب العربية والإسلامية، وبخاصة إخواننا فى فلسطين.

هذا الموقـــف ذو العناصر الثلاثة تظهر فيه محاولة إمســـاك العصا من منتصفها، فالحزب يريد القول إنه لن يكون مندفعا فى مغامرات قد تجر الويلات على مصر، ولن يكون أيضا مفرطا فى حقوقها أو حقوق الفلسطينيين. وهو موقف يمكن وصفه بالوســـطى الذى يراعى مصالح الدولة بمؤسســـاتها المختلفة وتياراتها المتباينة من ناحية والمشاعر الشعبية، الناقدة والرافضة للكيان الإسرائيلى من ناحية أخرى. بيد أن أبرز ما فيه هو أنه يبعث بعدة رسائل للخارج لاسيما الولايات المتحدة وإسرائيل، ولعـــل أهمها أن الحزب الســـلفى ورغم قناعاته الدينية والفكريـــة التى تدفعه إلى معاداة إســـرائيل، لكن وضعه الجديد كطرف فاعل فى الحياة السياســـية المصرية بعد الثورة يملى عليه ســـلوكا واقعيا يراعى الضغوط المختلفة والأثمان العالية التى قد تترتب على أى فعل غير محسوب.

لا نستطيع هنا أن نلغى الأثر غير المباشر للضغوط السياسية والإعلامية العديدة التى مورست فى الفترة السابقة سواء من إسرائيل أو الولايات المتحدة، وهى ضغوط صبت فى التحذير من أن إلغاء المعاهدة يعنى بشكل أو بآخر إعلانا بالحرب كحد أقصى أو بدء مرحلة عداء وتوتر إقليمى كحد أدنى. ونذكر هنا أن كثيرا من التصريحات الرسمية الإسرائيلية ركزت على عدة زوايا منها الشعور بالخطر من تصاعد نفوذ الإسلاميين وسيطرتهم على القرار السياسى المصرى، واستعداد إسرائيل لأسوأ السيناريوهات المحتملة إذا ما ألغى الحكام الجدد فى مصر المعاهدة، وأن إسرائيل ترى أن المصلحة هى فى الحفاظ على المعاهدة سواء لنفسها أو لمصر. وكذلك فعلت الولايات المتحدة وكرر مسئولوها العبارات نفسها تقريبا سواء فى القاهرة كما جاء على لسان السناتور جون كيرى فى زيارته الأخيرة لمصر، أو فى واشنطن نفسها.

ونذكر أيضا أن السفير الإسرائيلى الجديد فى القاهرة جاء محملا بتكليف رسمى لفتح الحوار مع الإسلاميين فى مصر، باعتبارهم الحاكمين الجدد. ولتأكيد رغبة إسرائيل فى استمرار التواصل مع من انتخبهم الشعب حسب التحليلات الإسرائيلية.

واقع الحال؛ لم تكن رسائل تل أبيب وواشنطن مخصصة للإسلاميين وحدهم، أو للسلفيين وحدهم، ولكنها كانت موجهة للقوى السياسية المصرية على اختلافها. وإذا كان حزب النور قد بادر بتأكيد رؤيته الواقعية الجديدة، فالأمر نفسه ينطبق مع اختلاف فى الدرجة بالنسبة لحزب الحرية والعدالة، الذى أكد رئيسه د. محمد مرسى أثناء استقباله جون كيرى أن الحزب يعترف بالمعاهدة كجزء من التزامات مصر الدولية، وأن تغيير بعض بنودها يتم عبر القنوات المعروفة. وربما يختلف هذا الموقف الرسمى للحزب قليلا مع بعض تصريحات قال بها محمد البلتاجى أمين عام

الحزب فى القاهرة، والتى نفى فيها اســتعداد الحرية والعدالة للحوار مع الســفير الإسرائيلى، معتبرا أن التزام الإخوان باتفاقية السلام مع إسرائيل ليس اعترافا من جانبهم بإسرائيل، ولكنه احترام لالتزامات الدولة إلى حين انتخاب مجلسى الشعب والشورى وتشكيل الحكومة، وبعد ذلك تتم مراجعة هذه الالتزامات والاتفاقيات من قبل البرلمان المنتخب، وهل تتوافق مع المصلحة العليا للدولة أم لا.

إذن، ليس الســلفيون وحدهم الذين هم مســتعدون للتغيــر أو الدخول فى مضمار السياسات الواقعية. ومع ذلك يمكن التحسب قليلا فمصر ما زالت فى بداية عملية تحــول، والأعباء المنتظرة كبيرة، وبعض قادة الســلفيين وكذلــك رموز من الحرية والعدالــة يلمحون إلى أن الأولوية الآن ليســت لتغيير المعاهــدة أو الوقوع فى خدع دعوات الحوار مع إسرائيل، وإنما لإعادة ترتيب البيت من الداخل، والوصول به إلى أفضل حالات التماسك والترابط، وبعدها سيكون لكل حادث حديث.

٩- فلننتصر للقانون وحقوق الإنسان معا

(الأهرام المسائى ٢٠١٢/١/٤)

حين يقرأ المرء التعليقات الساخنة لبعض الناشطين فى مجال جمعيات حقوق الإنسان بشأن قرار قاضى التحقيق، بضبط بيانات ووثائق لعدد ١٧ من المراكز والمنظمات الحقوقية المثار حولها جدل صاخب، بالحصول على أموال من الخارج بدون ترخيص وإنفاقها فى مجالات غير منصوص عليها فى الاتفاقيات بين الحكومة المصرية والحكومات المانحة، يتصور أن هناك هجمة كبيرة ضد العاملين فى هذا المجال، ويتصور أيضا أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وهما الجهتان المانحتان للجزء الأكبر من الأموال لهذه المنظمات، يمكنهما أن يقلبا العلاقة مع مصر رأسا على عقب فى سبيل إرضاء هذه الجمعيات والعاملين فيها، أو أن تقدم أمريكا على قطع المعونات العسكرية كما بشرنا البعض مهللا وسعيدا، والتى تمثل ضلعا أساسيا فى العلاقة الثلاثية بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل، فإن إنهار هذا الضلع سيضع مصير المعاهدة المصرية الإسرائيلية فى مهب الريح، ولا أتصور أن واشنطن أو غيرها قد يصل إلى هذا الحد.

هذا التصور الذى سعى البعض إلى تجسيده من خلال تحركات واجتماعات وإصدار عدة بيانات تشجب وتدين المجلس العسكرى والحكومة كاستمرار للحملة التى يزيد عمرها على عام كامل، ولا تلقى بالا بالإجراءات القانونية الصحيحة التى التزم بها قاضى التحقيق والنيابة العامة، وتتجاهل مبدأ تطبيق القانون على الجميع دون افتئات على أحد ودون استثناء لأحد، نجد أنفسنا أمام تجسيد حى لأزمة بنيوية فى العقل السياسى الجمعى المصرى، كما يجسد نزوع البعض تحت مظلة حقوق

الإنسان إلى الهروب من مظلة القانون المصرى إلى الاحتماء بالدول المانحة، واعتبار الأولوية دائما لتوجيهات المانحين وليس سيادة البلاد.

واقع الأمر أن هذه الأزمة لها ثلاثة أبعاد. الأول يتعلق بالمواجهة الدائمة بين العولمة من جانب وبين سيادة الدول من جانب آخر، والثانى يتعلق بمبدأ دولة القانون ونزوع البعض إلى إعلاء المبدأ فى مواجهة الغير والتنصل من تبعاته حين يتعلق بالسـلوك الذاتى. والثالث مرتبط بجملة التطورات السياسية التى تمر بها مصر منذ ثورة ٢٥ يناير، خاصة الفوز الكبير الذى حققته أحزاب الإسلام السياسى فى أول انتخابات نزيهة لم تشـهدها مصر من قبـل، وهو ما يزعج الكثير مـن ذوى الفكر الليبرالى واليسارى تحديدا، والكثير منهم مرتبط بجماعات حقوق الإنسان.

وإذا كان من المستحيل إنكار التأثير الكبير الذى لعبته منظمات حقوق الإنسان سواء فى مصر أو فى بلدان عربية أخرى فى مجال بناء حالة ثورية شعبية تواجه السلطة المسـتبدة وتعمل على إسقاطها، فمن المسـتحيل أيضا القول إن كل هذه المنظمات تعمل فى إطار القانون وتلتزم معايير الشفافية وأنها تستهدف الصالح العام، وأن كل العاملين فيها لا شـبهة على أحد منهم. وإلا لما كانت مصر تسمع عن قضية شائكة تتعلـق بحصول بعـض هذه المنظمات على أموال من الخارج دون سـند من قانون، وتنفقها فى مجالات سياسية ممنوعة بحكم القانون.

نحن أمـام عمل قضائى التزم الخطوات القانونيـة، ويخص منظمات تحوم حولها شـبهات، ولا علاقة له بالمنظمات الأخرى العاملة فى مجال حقوق الإنسـان والتى تقترب من سـبعمائة منظمة منتشـرة فى كافة محافظات مصر وتلتزم العمل وفق القانـون المصـرى والاتفاقيـات الموقعة مع الـدول المانحة. إذن، فمـن أين جاءت الاتهامات والانتقادات الساخنة بأننا أمام حملة ضد حقوق الإنسان فى مصر؟ ألم

يكن من الأجدر أن تتم مســـاندة الإجــراءات القانونية وصولا إلى الحقيقة الكاملة لإغلاق هذا الملف ومحاسبة المخطئين إن وجدوا، أم أن البعض احترف لغة المبالغة والتشكيك والهدم وضرب القانون فى مقتل. الواضح هنا أن البعض من السياسيين والإعلاميين وناشــطين فى مجال حقوق الإنســـان يرون أنفســـهم أعلى من سيادة بلدهم، وأن لا أحد منهم يجب أن يخضع للمحاسبة، وأنهم امتداد للعولمة بما تعنيه مـــن تغيير هوية وثقافـــة المجتمعات المحلية لصالح ثقافـــة يقودها الغرب ويعتبرها الأسمى فوق كل الثقافات والهويات فى العالم.

وإذا كان البعض يتصور أن العولمة هى الأسمى فوق اعتبارات الأمن القومى للدول، فهو خاطئ بالقطع. ومن يعود إلـــى التصرفات الأمريكية التى أعقبت هجمات ١١ ســـبتمبر ٢٠٠١ الشـــهيرة، يتأكد أن الولايات المتحدة قد ضربت حقوق الإنسان فى مقتل باعتبار أن مقتضيات اللحظة تتعلق بالحفاظ على الأمن القومى قبل أى شىء آخر. وحينها صدر قانون الوطنية الأمريكى بعد شهر من هجمات سبتمبر الشهيرة الذى منح الأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة فى اعتقال المواطنين الأمريكيين وغيرهم والتحقيق معهم حتى قبل اتخاذ الإجراءات القانونية المعتادة، وكذلك التنصت عليهم ومراقبتهم ومتابعة رسائلهم العادية أو الإليكترونية، وصلاحيات أخرى ضربت مبدأ الخصوصية فـــى مقتل، ولم يعترض أحد، وكانت الحجة الجاهزة آنذاك أن حماية أمريـــكا من الإرهـــاب لها الأولوية على حماية حقوق الإنســـان. ومازال الكونجرس الأمريكـــى من الجمهوريين والديمقراطيين يوافق على مد العمل بهذا القانون حتى الآن فترة بعد أخرى.

وبالطبـــع فإن التصرفـــات القانونية المصرية بحق عدد محـــدود جدا من جماعات حقوق الإنسان لا تقارن بما أقدمت عليه الولايات المتحدة بحجة الأمن القومى، ولا

تمثل إلا حقا من حقوق الدولة عليها أن تلتزم به فى مواجهة من يســعى إلى تجاوز القوانين والإجراءات المعمول بها ســواء من المصريين أو من الأجانب. إننا هنا أمام تطبيق لمبدأ دولة القانون الذى يســرى على الجميــع دون تمييز أو تفرقة. فدعونا ننتصر للقانون وحقوق الإنسان معا، لا أن نخلق بينهما أزمة لا يستفيد منها أحد.

أحدث إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

م	اسم الكتاب	المؤلف
١)	تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ٢٠١١ (الصراع – الأمن - التنمية)	
٢)	حياة سعيدة وآمنة مع سكر الأطفال	د/ نيرمين صلاح الدين
٣)	مشاهد من رحم الثورة	عبد الرحمن سعد
٤)	الحياة من حولنا	رجب سعد السيد
٥)	ثورة يوليو فى أدب نجيب محفوظ	مصطفى بيومى
٦)	الإشعاع	أبو بكر توفيق مهران
٧)	على هامش الغربة	علاء درويش
٨)	التحرير فى صناعة التحرير	محمود حامد الشريف
٩)	السودان القبعة والعمامة	حمدى الحسينى
١٠)	الورد فتح فى التحرير	جمعة أبو النيل
١١)	دستور فى صندوق القمامة	صلاح عيسى
١٢)	ثورة ٢٥ يناير – قراءة أولى	د/ وحيد عبد المجيد
١٣)	المسيحية والمسيحيون فى أدب نجيب محفوظ	مصطفى بيومى
١٤)	أزمة اليسار الإسرائيلى.. تدهور وانهيار	هبة جمال الدين
١٥)	نجيب محفوظ بين الأدب والدراما	عبد الغفار رشدى
١٦)	صراع على روح مصر	حسن أبو طالب
١٧)	السعرات الحرارية (تنظيم الغذاء لخفض الوزن)	ياسمين جوردن
١٨)	رحلتى إلى آخر العالم	صلاح منتصر
١٩)	أزمة منتصف العمر الرائعة	ترجمة/ سهير صبرى
٢٠)	الغش الانتخابى أسبابه وسبل مواجهته	إيهاب مختار فرحات
٢١)	الأخوان المسلمون بين التاريخ والمستقبل – كيف كانت الجماعة.. وكيف تكون؟	د/ وحيد عبد المجيد
٢٢)	حياة بنى إسرائيل فى مصر بين حقائق الدين ومصادر التاريخ	م/ هشام سرايا
٢٣)	الفلسطينيون – سقوط المحرمات	عماد سيد أحمد
٢٤)	أفريقيا تتحول – كلام فى الديمقراطية	د/ عبد الملك عودة
٢٥)	مدخل إلى إحتراف الترجمة	إبراهيم الخضرى
٢٦)	رحلات بن عطوطة	محمود السعدنى
٢٧)	مسافر على الرصيف	محمود السعدنى
٢٨)	مأزق الحركة الشيوعية المصرية	طلعت رميح
٢٩)	كنتم عايشين إزاى؟	د/ شريف قنديل
٣٠)	مقتنيات الأهرام (شعبى – بورترية – مناظر)	

ع إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

■ القاهرة

- ١٦٥ شارع محمد فريد — ت ٢٣٩٠٤٤٩٩
- مكتبة الاوبرا - ميدان الأوبرا - العتبة — ت ٢٥٩٠٦٢٧٢
- مكتبة الأهرام - أركاديا مول — ت ٢٥٧٧٥٤٤٨

■ الفنادق السياحية

- شيراتون القاهرة ٨٨ — ت ٢٧٧٠٤٥٧٤ - ٣٣٣٦٩٨٠٠
- جراند حياة القاهرة - داخلى ٦٣١٥ — ت ٢٣٦٢١٧١٧ - ٢٣٦٤٨٢٣٠
- هيلتون رمسيس (السوق التجارى) — ت ٢٧٧٠٤٦٤٦ - ٢٥٧٧٧٤٤٤
- سميراميس انتركونتيننتال — ت ٢٧٩٢٢٥٣٧
- إنتركونتيننتال هليوبوليس مدينة نصر — ت ٢٤٨٠٠١٠٠

■ بنها

- شارع الشهيد فريد ندى — ت : ٠١٣/٣٢٣٣٨٤٨

■ الإسكندرية

- طريق الزعيم جمال عبد الناصر — ت . ٠٣/٤٨٤٨٥٦٣

■ الزقازيق

- شارع ٢٣ يوليو - عمارة الأوقاف — ت ٠٥٥/٢٣٠٦٦٥٧

■ أسيوط

- مبنى جامعة أسيوط — ت ٠٨٨/٢٣٣١٠٦٥

مطابع الأهرام التجارية - قليوب